وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

الإستراتيجية التركية في إفريقيا

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

لجنة المناقشة:

طارق تاحي..... رئيسا

مصطفى خواص.....مشرفا ومقررا

عبد الحفيظ جبابلية.... مناقشا

إعداد الطالبة:

سمية عطاوة

السنة الجامعية: (2016-2017)

الإهداء

إلى من يختزل الوجود في وجوده أبي " أحمد" الغالي حفظه الله

إلى نبع الحنان أمي " ليلى" الغالية حفظها الله

إلى وحيدي أخي الغالي ياسر

إلى حبيبتاي أسماء وشيماء

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي...

شكر وعرفان

للّه الذي بنعمته التي تتم النعم الذي وفقني لإتمام هذا العمل

للوالدين الكريمين

أسدي خالص شكري وتقديري لأستاذي الفاضل " مصطفى خواص" المشرف على الموضوع الذي خصني بجلسات طويلة وكثيرة وصبر معي صبرا جميلا، ولم يبخل علي بنصائحه المفيدة وتوجيهاته الرشيدة، فلا أملك إلا أن أعترف له بجميل حلمه

دمت عاليا سيدي

إلى كل أستاذ ذي ضمير حي و أخلاق مهنية

إلى أستاذي عبد الحفيظ جبابلية

إلى كل من صادفته في دربي أناره و ساعدني في مشواري من أصدقائي

قائمة المحتويات:

مقدمة:.....ص.1

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية.

المبحث الأول: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية.....ص.10

المبحث الثاني: مصادر ومحددات القوة الخارجية التركية.....ص.18

الفصل الثاني: أهداف و آليات الإستراتيجية التركية.

المبحث الأول: العلاقات التركية الإفريقية.....ص.37

المبحث الثاني: الآليات تطبيق الإستراتيجية التركية في إفريقيا.....ص.53

الفصل الثالث: تقيم الإستراتجية التركية في إفريقيا

المبحث الأول: تحديات الإستراتيجية التركية في إفريقيا.....ص.69

المبحث الثاني: نجاحات الإستراتيجية التركية في إفريقيا.....ص.85

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات التركية الإفريقية.....ص.98

استنتاجات الدراسة:.....ص.108

قائمة المراجع:.....ص.112

قائمة الجداول والاشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	خريطة تركيا الجغرافية.	26
(2)	خريطة مضيقي البوسفور والدردانيل.	27
(3)	تمثيل الأقليات الاثنية والدينية في تركيا.	28
(4)	جدول ترتيب الدول من حيث القوة الاقتصادية لعام 2017.	31
(5)	خريطة دول القرن الإفريقي.	72
(6)	خريطة انتشار القواعد العسكرية الفرنسية.	83
(7)	القاعدة التركية في الصومال.	84
(8)	جدول التغير في تركيب التجارة التركية.	90
(9)	جدول الصادرات والواردات وحجم التجارة الإفريقية التركية.	90
(10)	نصيب أفريقيا من المساعدات التركية الخارجية.	92
(11)	خريطة توزيع مختلف الموارد الطبيعية في القارة الإفريقية.	103

Abstract:

This study hight light the Turkish Africain relation and the Turkeys Africa policy under AK Party govermment, between 2002 to 2017, After the Open Up Plan to Africa in 2005.

This study focuses on the historical background of mutual relations, And the growing importance of Africa in the world order considering the attention that Africa had Major countries of the world.

Our study mainly adresses the role of Turkish cooperation and Humanitrain Diplomacy, in addition the role of civil society organization to asses the efforts and programs in implemented by the Turkish non govermmental institutions in Africa.

Turkey facts many diffecults in Its security, comercial and cultural strategies application.

In its conclusion, the study proposed probabilities for the futur of Turkish African relation.

مقدمة:

تأثرت السياسة الخارجية التركية بالعديد من التحولات الداخلية والخارجية الإقليمية منها والدولية، منذ إعلان قيام الجمهورية التركية في 1923، على يد كمال أتاتورك كأول رئيس للجمهورية في 29 أكتوبر من نفس السنة. الذي فرض العلمنة وحماية دستورهافالفكر الأتاتوركي المتغذي من الثقافة العربية وجهه للاتجاه نحو الغرب، ,ومحاولا طمس الرمزية الإسلامية العربية التي كان يراها رجعية، ولا تقترن بالحداثة لذا حاولت تركيا الانضمام الى الاتحاد الأوروبي لكنها لم تتمكن ،بسبب رفض الإتحاد إنضمامها إليه. لكن وبعد وصول حزب العدالة والتنمية، وتولى "أحمد داوود أغلو"حقيبة السياسة الخارجية، عرفت تركيا تحولا كبيرا على مستوى السياسة الخارجية. انطلقت في توجهاتها من القراءة الجيدة لموقعها الاستراتيجي وارثها التاريخي الذي يجعل من تركيا دولة مركزية لا هامشية، وهذه الميزة النسبية تنطلق من إمتداد تركيا الأوروبي والأسيوي وإطلالها على إفريقيا كونها دولة متوسطية. في فلسفة داوود أحمد أوغلو الجديدة قدم رؤية لصناع القرار التركي تجسدها نظرية العمق الاستراتيجي لتركيا التي تقوم على سياسة الإنفتاح على العالم، والسعي للحصول على المكانة العالمية التي تتناسب وموقع تركيا الجيو سياسي وحضارتها .

إن العلاقات التركية الإفريقية ذات عمق تاريخي يعود إلى الإمبراطورية العثمانية والقارة الإفريقية، إلّا أن وبعد قيام الجمهورية التركية لم تعزز علاقتها بالدول الإفريقية ما جعل العلاقة بين الطرفين تتسم بالفتور لعقود من الزمن، لكن مع انتهاء الحرب الباردة وزوال الثنائية ومع مطلع التسعينيات من القرن العشرين تبنت تركيا خطة عمل "الإنفتاح على القارة الإفريقية في سنة 1998. هذه القارة التي كانت مهمشة لعقود من قبل صناع القرار الخارجي التركي، لكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية الذي توجه لإفريقيا بمنظور إستراتيجي مرتكزا على آليات مختلفة، أهمها الدبلوماسية، الإنسانية والقوة الناعمة، والمقاربة الثقافية التي تسهل توغل تركيا في الأوساط الإفريقية، فهذه الرؤية السياسية الجديدة لحزب العدالة والتنمية ذات الصفة البراغماتية، تسعى من خلالها تركيا لفرض نفسها في الساحة الدولية، وكسب عمقا إفريقيا في انتشارها، وهذا ما يبرز كسبها للكتلة التصويتية الإفريقية في المحافل الدولية.

إن قادة تركيا الجدد ينطلقون من الإرث العثماني والذهنية الإستراتيجية لأحمد داوود أوغلو، لخلق جسر تواصل بين الولايات العثمانية القديمة وتركيا والدول التي لم تجمعها بها علاقات تاريخية وغلق الفجوة بين مختلف الثقافات الإفريقية والتركية. إن إستناد تركيا على إرثها التاريخي ساهم في قبولها في الأوساط الإفريقية، رغم أن تواجدها في القارة السمراء اقتصاديا محضا، فإفريقيا السوق الواعدة وتركيا الدولة الحالمة لتبوأ أعلى المراتب الاقتصادية خلال 2023، فالمصلحة الإقتصادية هي المحرك الأساسي للتوجه التركي، هنا ولتحقيق هذه الأهداف تبنت تركيا العديد من الإستراتيجيات على جميع الأصعدة.

مشكلة الدراسة:

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم سنة 2002 ، شهدت تركيا تحولات داخلية وخارجية. سعت تركيا من خلال إعادة بلورة سياستها الخارجية المتعددة الأبعاد" في إطار نظرية العمق الاستراتيجي" لمهندس السياسة الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو".

فانطلاقا من سياسة حسن الجوار و تصفير المشكلات، عملت تركيا على بناء علاقات متميزة مع مختلف القوى الدولية، وبناءا على رغبتها في التحول من دول هامشية إلى دولة محورية منفتحة على محيطها الإقليمي و الخارجي، الأمر الذي جسدته على أرض الواقع من خلال الانفتاح على القارة الإفريقية و جعل سنة 2005 عاما إفريقيا بعد الفراغ الذي تركته تركيا في إفريقيا على جميع المستويات الأمنية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية... الخ.

و للعودة إلى الولايات العثمانية القديمة كان لابد من تركيا تبني إستراتيجية تسمح لها بإعادة التموقع في القارة، وعليه تندرج إشكالية الدراسة التالية:

كيف تجلت الإستراتيجية التركية الخارجية في المجال الإفريقي؟

الفروض العلمية:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية وهي: كلما زادت قوة الدولة التركية بمفهومها الواسع زاد اهتمامها بالقارّة الإفريقية بإعتبارها أحد الأقاليم التي عبرها مصالحها الحيوية.

وتندرج ضمن هذه الفرضية الأساسية فرضيات أخرى أهمُّها:

- كلما ركز الأتراك على الإنطباع و التاريخ الإيجابي مع الأفارقة والمشاركة الإنسانية لهم زادت فرصهم في لعب دور سياسي وإقتصادي في القارة.

- كلما أصبح القرار السياسي والإقتصادي أكثر إستقلالية زادت فرص تركيا في تنفيذ سياستها في إفريقيا.
- كلما زاد تنافس القوى الكبرى حول إفريقيا زادت معوقات تنفيذ الإستراتجية التركية في إفريقيا.

مجال الدراسة

1- المجال الزماني:

تتناول الدراسة تحليل الإستراتيجية التركية في إفريقيا من خلال دراسة العلاقات التركية الإفريقية، تاريخيا، اقتصاديا، سياسيا أمنيا منذ 2002-2017 عند وصول حزب التنمية والعدالة لسدة الحكم إلى غاية السنة الحالية.

2- المجال الجغرافي:

سترتكز الدراسة على المجال الجغرافي الإفريقي و التركي بحكم أن التفاعلات تحدث في المجالين و تأثير تركيا في القارة الإفريقية، تاريخيا، اقتصاديا، ثقافيا... الخ

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في دراسة و تبيان علاقة تركيا بالقارة الإفريقية، تاريخيا، اقتصاديا، اجتماعيا و ثقافيا و تظهر هذه الأهمية من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- إبراز واقع العلاقات التركية الإفريقية، من خلال التطرق إلى المداخل التي اعتمدتها تركيا لتجسيد إستراتيجيتها في إفريقيا.
- التطرق إلى ركائز القوة الإقليمية لتركيا التي عرفت تحولا بعد وصول حزب التنمية و العدالة للحكم الذي ساهم بصياغة سياسة خارجية متميزة تقوم على أسس ثابتة و أخرى قابلة للتغيير.
- تزداد أهمية الموضوع في دراسة تركيا و توجهاتها الجديدة في القارة الإفريقية في ظل وجود معوقات و تنافس القوى التقليدية.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة لفهم أبعاد السياسة الخارجية التركية في مختلف الدول الإفريقية في ظل المد الثقافي التركي الحالي.
- التعرف على الإستراتجية التركية المتبعة على جميع الأصعدة في مختلف الدول الإفريقية.
- تنوير الدارسين بأهم الآليات المتبعة من قبل تركيا لتحقيق الخيارات الكبرى لسياستها الخارجية.
- دعم المكتبة على مستوى مستوى المدرسة الوطنية للعلوم السياسية بدراسة جديدة لم يتطرق لها.

.

منهج للدّراسة:

إنَّ دراسة موضوع "الإستراتيجية التّركية في إفريقيا " ومجالات تطبيقها تستوجب توظيف مناهج مختلفة لمعالجة كلّ جزئيات الدِّراسة المتباينة وأهمّ المناهج تتمثّل فيما يلي:

1-المنهج المقارن:

يستخدم هذا المنهج في المقارنة بين مختلف الاستراتيجيات للدّول الكبرى في إفريقيا بالإستراتيجية التّركية في كلِّ المجالات :الاقتصادية، الثّقافية، الأمنية، والسِّياسية للوصول لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف بينهم.ودراسة هذه الاستراتيجيات كمعوّقات لتطبيق الإستراتيجية التُّركية.

الإقتراب النظري للدراسة

المدرسة البنائية: تستخدم هذه المقاربة لفهم العالم الخارجي بشكل متكامل من إقصاء العناصر المادية الموجودة فيها،ولدراسة تحليل عنصر الهوية، والقواسم المشتركة في المجتمعات، وهذا ما تطبقه تركيا في دبلوماسيتها الإنسانية، في مختلف الدول الإفريقية التي تتقاسم تاريخا مشرقا مع تركيا، والتي تعتبرهم شركاء في الهوية.

المدرسة الواقعية:

تسعى تركيا إلى زيادة قوتها، كغيرها من الدول لتحقيق مصالحها وأمنها، من خلال إقامة العديد من القواعد العسكرية، في مختلف الدول مثل: قطر وأذربيجان والصومال في إفريقيا.

المدرسة الليبرالية:

إنّ التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية، فرض على تركيا إعادة صياغة استراتيجياتها على أسس ديمقراطية وحقوق الإنسان، بعيدا عن العنف وانتهاكات الحقوق والاستبداد، هذا التوجه في السياسة الخارجية يندرج ضمن استراتيجيتها الإنسانية في إفريقيا.

اقتراب التبعية:

إنّ تفسير المعوقات التي تواجه تركيا في تطبيق إستراتيجيتها، تنطلق من هذا الاقتراب الذي يبين العلاقة التبعية لمختلف الدول الإفريقية للقوى الاستعمارية، على المستوى السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي.

أدبيات الدراسة:

إن أدبيات الدراسة أداة مهمة في انجاز البحث العلمي.

كتاب لـ " أحمد داوود أوغلو" بعنوان: العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية الصادر عن الدار العربية للعلوم ناشرون عام 2011، و قد قام المؤلف باستخدام مقياس القوة التركية ليقف على محدد رئيسي و هو" الموروث التاريخي و الجغرافي" كموجة رئيس للسياسة الخارجية التركية من جهة وحماية الأمن القومي التركي من جهة أخرى، كما بحث المؤلف في مختلف التوازناتالجيو سياسية في القضاء المتوسطي– الشرق الأوسطي، وبخصوص انفتاح تركيا على إفريقيا فقد تناول الكاتب إهمال السياسة الخارجية التركية التواصل مع القارة، مع إشارته إلى أن الدولة العثمانية كانت تاريخيا تمثل دولة أوروبية و آسيوية و إفريقية ، و قد سرد وقائع تاريخية كانت بمثابة أول اتصال مع القارة من خلال حملة (مرجع سابق) و يشير" أحمد أوغلو" في الصفحة 232 و 233 من نفس الكتاب إلى سياسات الدولة العثمانية في غرب المتوسط بغية اكتساب عمق صحراوي باتجاه الجنوب، امتدت لعدة قرون يضيف حركة المقاومة العثمانية للمد الاستعماري و يوقف الوعي بالمصير المشترك بين جميع المجموعات المسلمة في إفريقيا شباك خاص.

تناول الكاتب واقع العلاقات التركية الإفريقية إلى تأثره سلبا بسبب التوازنات و العلاقات الدولية ذات القطبين ووجود تركيا في المعسكر الغربي ليستشرف المؤلف في الأخير بأن الأداء المتنوع والنشط سيجعل منها " لاعبا دوليا" بحلول عام 2003.

كتاب لـ " ميشال نوفل" بعنوان " عودة تركيا إلى الشرق" الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية" الصادرة عن الدار العربية للعلوم ناشرون عام 2010، و يتكون من خمسة (5) فصول يعرض فيها أهم عناصر التحول على مستوى السياسة الخارجية التركية و بروز ما يسميه بـ " العثمانية الجديدة"، مشيرا الى أهم مسارات التغيير التركي في عام 1980، من انفتاح اقتصادي سهل حدود توازن بين الدولة و المجتمع، يبين المؤلف دبلوماسية تركيا، و ان تركيا الجديدة هي تركيا الشرق الأوسطية، الآسيوية و الإسلامية و الوطنية كما يلقي الضوء على تركيا الإقليمية وتركيا الدولية وتركيا العثمانية الجديدة

كتاب ياسر أحمد حسن بعنوان تركيا البحث عن المستقبل الصادر عن الدار المصرية اللبنانية عام 2006 و يتناول الكتاب تاريخ تركيا ،و يتضمن الكتاب 7 أبواب كل ما يتصل بتركيا من الإمبراطورية إلى الجمهورية، حيث بحث في علامة الجمهورية التركية بالإسلام وتعرفناإلى تحولات التي يتهددها الداخل التركي في الثمانينات و التسعينات بالإضافة إلى علاقة تركيا وأوروبا بالتركيز على ثلاثية الرؤية ، الديمقراطية، و المصير وفي جزء أخر يتناول العلاقات التركية الأمريكية، ومعضلة الأمن.

كتاب لجراهام فولر بعنوان الجمهورية التركية الجديدة : تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي الصادر في مركز الإطارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية عام 2009، يتكون من الى ثلاثة أجزاء يستعرض المؤلف في الجزء الأول المسار التاريخي والتجربة الكمالية،وظهور عمليات الانفتاح الجديدة على العالم الإسلامي في منتصف التسعينات و بروز الإسلام التركي ، و الجزء الثاني يتناول سياسة حزب العدالة والتنمية مع العالم الإسلامي، و يبين أسس النفوذ الإقليمي لتركيا في الجزء الثالث طرح سيناريوهات السياسة الخارجية المستقبلية لتركيا بالخصوص في جزء علاقتها بواشنطن .

الدراسات السابقة:

دراسة للباحثة "mokhri mansouria" بعنوان Le Maghreb dans la politique arab de la turquie : aperçus sur une stratégie en développement.

وتقوم من خلالها بتبيان العوامل التي حفزت للتوجه مغاربيا، كانت سياستها مركزة على الشرق، تطرقت للإطار العام للعلاقات التركية مع الدول المغاربية، وانتهت الدراسة بدراسة تفصيلية للدبلوماسية الاقتصادية التي انتهجتها تركيا مع الدول المغاربية وتبيان واقعها في ظل الثورات العربية.

كتاب لعمر الخاضومي بعنوان العلاقات العربية التركية تاريخها وواقعها ونظرة في مستقبلها يتناول فيه المؤلف العلاقات العربية التركية ونظرة كل طرف للأخر، تطرق الى دور الخلفية الدينية و الثقافية و التاريخية والحضارية في رسم أطر وتوجهات العلاقات بينهما.

تقسيم الدراسة:

يتكوّن هيكل الدراسة من مقدمة وثلاث فصول رئيسية واستنتاجات الدراسة حيث:

خصّص الفصل الأوّل من الدراسة لتحديد المفاهيم الأساسية، تركيا والعثمانيون الجدّد والقوة الناعمة، السياسة الخارجية و الدولة المركزية لنقوم بعدها بدراسة أهّم مبادئ السياسة الخارجية التركية التي عرفت خصوصيات لكل منطقة، ومحددات القوة التركية من مادية ومعنوية بالإضافة إلى صنّاع القرار الخارجي التركي بالإضافة إلى أهداف السياسة الخارجية.

أمّا الفصل الثاني، خصّص لدراسة أهّم العلاقات التاريخية التركية والتي جمعت دول إفريقيا مع إشارة إلى العلاقات الاقتصادية، وكذا أهّم الدوافع التي أدّت بالتوّجه التركي نحو إفريقيا، ولتطبيق إستراتيجية تركيا في إفريقيا، من خلال آليات.

أمّا في الفصل الثالث، خصص لتقييم الإستراتيجية التركية في إفريقيا من خلال الانجازات المحققة في القارة، وقد قمنا بذكر أهّم المعوقات التي تواجه التواجد التركي في إفريقيا، وفي آخر الفصل وضعنا احتمالات لمستقبل العلاقات التركية الإفريقية.

تمهيد:

إستمدت السياسة الخارجية التركية إديولوجيتها من الفكر الكمالي والإرث العثماني، الذي يعبر عن الزّخم التاريخي والإنجازات العظيمة للإمبراطورية العثمانية، فتركيا اليوم تسعى للعب دورا مركزيا في إقليمها والعالم ككل لتبعث أمجاد الإمبراطورية العثمانية من جديد.

إنّ التغيرات الدولية والإقليمية دفعت بتركيا لتنويع شراكاتها الاقتصادية، والسياسية، والتي تكون تبنى وفق إستراتيجية انفتاح على العالم، كما هو الحال مع القارة الإفريقية.

لدراسة هذه المتغيرات في الفصل الأول تم التطرق إلى مبادئ السياسة الخارجية التركية، ومحدادت القوة التركية ومؤسسات صنع القرار الخارجي التركي.

المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية.

استمدّت السّياسة الخارجية التّركية إطارها الإيديولوجي من مبادئ كمال أتاتورك الذي يعتبر مؤسِّس الجمهورية التركية الحديثة، الذي حاول إلغاء الفوارق الاجتماعية والثقافية، من خلال مشروعه للّحاق بالرّكب الحضاري الغربي.[1]

عند دراسة مبادئ أتاتورك في العديد من المصادر التّركية مثل سلسلة محاضرات تركية مقدمة على مستوى جامعة الجزائر2، من طرف البروفيسور"Müştafaşenel "نجد بأنّ أتاتورك حاول إلغاء جميع الفوارق بين أفراد المجتمع التركي حيث ساوى بين المرأة والرّجل تقليدا للغرب،عند قيام الجمهورية التركية منح أتاتورك المرأة حقّ الخروج، بعد أن كان ممنوعاً، كما فرض عدم لبس الحجاب في المدارس الحكومية ومنع القبّعات التي تشير إلى الإسلام.في خطابات الجمعة فرض تناول موضوع الزراعة والصّناعة " İslamcılık " منع تعدّد الزّوجات، وأمر بأحادية اللّغة " latinaalfabesİ " وألغى اللغة العربية.

أسّس أتاتورك إيديولوجية سُمّيت بالأتاتوركية، فلا يمكننا تفسير سلوك السّياسة الخارجية التركية دون اللّجوء إلى سياسته وأخذها بعين الاعتبار. إنّ التّصوُّر التّركي للسّياسة الخارجية في عهد كمال أتاتورك قام على محاولة عزل تركيا على العالم الإسلامي، فعلمانية الجمهورية التّركية ومحاولتها دخول النّادي الغربي شكّلت انقسامات داخل الجبهة الدّاخلية، مازاد في توسيع الفجوة بين الجبهة الدّاخلية. إنَّ السِّياسة الخارجية التّركية اليوم صيغت وفق منظور تصوُّر يكرِّس الثوابت الكمالية والنّزعة الباراغماتية، لكن السِّياسة التُّركية عرفت تصوُّرا شاملا ومتكاملا يقوم على الإنفتاح التّركي على العالم بفضل سياسة"حزب العدالة والتنمية" ومهندس السياسة الخارجية التركية السابق "أحمد داوود أوغلو"، الذي سمح بخلق استراتيجية ذهنية وبُعدًا استراتيجيًّا يسعى لتحقيق أهمِّ الخطوط العريضة للسِّياسة الخارجية. تعتبر الإيديولوجية الكمالية تطرفا كبيرا في تطبيق العلمانية (Osmanlicilk) وفي فكر أتاتورك (fikirAkimlarininNeticeleri)، حيث جعل العلمانية معارضة للدِّين،لذا شنَّ حربا على كلِّ الرّموز الدّينية، بل حاول إلزام الأتراك بأنماط المعيشة الغربية بفرضه القبّعة الأوروبية،واستصدار قوانين عن طريق المجلس الوطني الكبير وتسليط عقوباتٍ شديدةً على المخالفين،وانتهى من عمليات التّغريب العديدة إلى وجوب اتِّخاذ الألقاب والأسماء مثل الغربيِّين، فيسمَّى الفرد بلقب الأسرة أو انتسابًا لأيِّ تعاريف أخرى،

[1]– محمد نور الدين، ***"تركيا الجمهورية الحائرة"***(بيروت: مركز الدّراسات الاستراتيجية والبحوث والتّوثيق، ط1، 1998)، ص. 26.

فتسمَّى هو شخصيًّا بأتاتورك أي: أبو الأتراك.[1] وأصبحت الكمالية هي الفلسفة السياسية والمرجعية التّاريخية على امتداد القرن العشرين[2].

لاقى مشروع أتاتورك رفضا ومقاومةً بكلِّ أشكالها، عنيفة وسلمية شعبية وحزبية تمثّلت في الحركات المسلَّحة ضِدَّ حكمه عل غرار ثورة "سعيد الكردي" وغيرها من الثّورات الكردية. امتزجت فيها المطالب القومية بالإسلامية وأعمال عنف من قبل بعض اليساريِّين، أمّا المظاهر الشّعبية للرَّفض تجلَّت في تصويت حزب الشّعب الجمهوري في انتخابات 1946 لصالح الحزب الديمقراطي، الذي تأسَّس في نفس السَّنة ثمّ نجاحه الكبير في انتخابات 1950، ونجاحه السّاحق أثبت نتائج انتخابات 1954 بعد إصلاحاته في مجال الحرِّيات الدِّينية.[3]

غذّت القدسية الكاريزمية "لكمال أتاتورك" المشروعية التاريخية على سيادة الدّولة المعلنة واستقلالها الذّاتي، ومع مرور السنوات أصبحت إيديولوجية رسمية للدولة ففي إطار العملية السِّياسية أصبحت الكمالية بعدا رمزيا لمن أتى بعد أتاتورك. ولا يزال السِّياسيون الأتراك يستلهمون من إيديولوجية أتاتورك والتي ترمز إلى تلك المبادئ الثابتة كإيديولوجية للحكم،[4] تتمثّل المبادئ السِّتّة في:

1) القومية: تشيد الأمة التركية في كيان وحيد وشرعي للبلاد.
2) الجمهورية: تثبت الإطار المؤسسي للميثاق السياسي وتضفي القداسة عليه.
3) الشعبوية: ترسّخ النظام السياسي وسط الشعب المجرد الذي كان يجسّدونه وليس النخبة.
4) الدولانية: تمنح مكانة رئيسية للدّولة كتعبير ما وراء تاريخي عن السِّيادة القومية ولكن أيضا كفاعل من المستوى الأوّل للاقتصاد.
5) العلمانية: تعلن الأفراد متحرّرين من قناعاتهم ولكن شريطة ألّا يعتنق المسلمون ديانة أخرى.

---

[1]- تهاني شوقي عبد الرّحمن، ***"نشأة تركيا الحديثة 1918-1938م"***(القاهرة: دار العالم الغربي، ط1، 2011)، ص. 307.

[2]- سيار الجميل، ***العرب والأتراك الانبعاث والتّحديث من العثمنة إلى العلمنة*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997)، ص. 325.

[3]- وليد رضوان، ***تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرينة*** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1 ،2006)، ص. 76.

[4]- سيار الجميل، ***مرجع السابق***، ص. 327.

6) الثورية: ترهن كل شيء بفعل ثوري حيث تعني الثورة من ضمن ما تعني سيرورة بلوغ الحضارة الغربية.[1]

إنَّ الإيديولوجية الكمالية تقوم على العلمانية كأهمٍّ خصوصية والتي تطّلع إلى التغريب،[2] أمّا أهم أسس السياسة الخارجية لأتاتورك تقوم على مبدأ احترام القانون الدولي والالتزام بمبدأ السلام للوطن والسلام للعالم،[3] أمَّاعن الثوابت التركية للسياسة الخارجية فتتمثّل في القومية التّركية، الإستقلالية التامة ودمج مفهومي القومية والإنسانية ومناصرة السّلام والسِّياسة الأمنية، والنّزعة التغريبية ومناهضة الاستعمار ومناهضة الشيوعية.[4]

إن العلمانية هي جوهر الكمالية في السياسة الخارجية، والتي تعني التقليد للغرب والتحيُّز هو العمل الدّؤوب للاندماج فيه، وهذا ما سارت عليه كلُّ الإدارات التي تعاقبت على السُّلطة في أنقرة. حدث تطور مهم على الصعيد الخارجي لتركيا في عهد "عصمت إينونو"، إذ جعل كلمة العلمنة مرتبطة بالأوربة أي: الالتحاق بأوروبا ثقافيا وحضاريا واقتصاديا وعسكريا من خلال الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، والانسلاخ بشكل نهائي عن الإسلام كهوية ومرجع في العلاقات الخارجية أيضا.[5]

إنّ انضمام تركيا إلى حلف الناتو أجبرها على تكييف سياستها الخارجية، رغم أن أتاتورك كان يرفع شعار "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، اعترفت بإسرائيل سنة 1949، وإنتقدت العرب بشأن عدم اعترافهم بها وأبرمت اتفاقية سرِّيّة معها لفرض الطَّوق على العرب، في حين رفضت الغزو الثلاثي لمصر عام 1956، كان هذا الموقف متناسقا والموقف الأمريكي، أمّا في قضية تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتّحدة أيَّدت فرنسا سنة 1958، إنّ الاندماج التّركي في المنظومة الغربية ناتج عن التهديدات السوفياتية، وهذا ما يفسّر متابعة الحكومات التركية المتعاقبة للمصالح الغربية خلال الحرب الباردة بالتالي لم تظهر أيُّ رغبة جادّةٍ في باتِّجاه الشّرق الأوسط والشُّؤون الإفريقية.[6]

لكن هذا النهج لم يستمرَّ في السياسة الخارجية التركية، لأنّ أنقرة اليوم أدركت أنّ مجال المناورة

---

[1]– حميد بوزرسلان، ت: حسين عمر، ***تاريخ تركيا المعاصر***(أبوظبي والمركز الثّقافي العربي، ط1، 2009)، ص. 48.

[2]– سيار الجميل، ***مرجع السابق***، ص. 118.

[3]– تهاني شوقي عبد الرحمن، ***مرجع السابق***، ص. 309.

[4]– سيار الجميل، ***مرجع السابق***، ص. 274.

[5]– وليد رضوان، ***مرجع السابق***، ص. 318.

[6]– ***مرجع السابق***، ص ص. 89-92.

يكمن في القارة الإفريقية والشَّرق الأوسط خاصة بعد زوال الثنائية القطبية وهيمنة النظام الأحادي،فرض على تركيا إعادة صياغة مبادئواستراتيجيات منفتحة على العالم،فتحدِّيات اليوم تفرض عقد تحالفات على جميع المستويات.

1. مبادئ السياسة الخارجية التركية:

صيغت السياسة الخارجية التركية الجديدة في رؤية إستراتيجية تقوم على مبادئ حددها مهندس السياسة الخارجية التّركية "أحمد داوود أغلو"، عرفت السياسة الخارجية التّركية تحولا بعد وصول حزب العدالة والتنمية حيث تبنى صناع القرار الخارجي التركي جملة المبادئ التالية ذكرها "أوغلو" في كتاب العمق الاستراتيجي"" 'strategicdepth وباللّغة التّركية "stratejikderinlik "، هذه المبادئ تتغير حسب الظروف والمصلحة التركية.

المبدأ الأول: التركيز على العلاقات الجوارية الحسنة:

عملت تركيا على توطيد علاقاتها مع كافة الدول المجاورة في السنوات الأخيرة، حيث أيقنت ضرورة توطيد علاقاتها مع جوارها الجغرافي خاصة سوريا، التي أبرمت عدة اتفاقيات تجارية حرة، وفتحت الطريق أمام علاقات اقتصادية ضخمة، ووصفت العلاقات بين الدولتين بالتغير الجذري في المسار الدبلوماسي مقارنة بما كانت عليه من قبل.[1]

المبدأ الثاني: التوازن السليم بين الحرية والأمن:

أصبحت تركيا نموذجا لبلدان أخرى خاصة بعد نجاحها في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي مع مراعاة الجانب الأمني في وقت كانت فيه معظم الدول الكبرى أولها الولايات المتحدة الأمريكية تغلب الجانب الأمني خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[2]

المبدأ الثالث: محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها " تصفير المشكلات":

إن تحقق هذا المبدأ يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة، يقوم هذا المبدأ على إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات الجوارية وكسب صفة البلد ذو العلاقات الجيدة مع الجميع.

---

[1]– أحمد داوود أغلو، ***العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية***، ت: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص. 646.

[2]– حسين علي باكير وآخرون، ***ورهانات تركيا بين تحديات الداخل الخارج*** (لبنان: دار النشر العلوم العربية، الطبعة الأولى، 2016)، ص. 138.

المبدأ الرابع: سياسة خارجية متعددة الأبعاد:

ففي ظل التفاعل الدولي والحركية الدائمة من غير المعقول إتباع سياسة ذات بعد واحد وهذا ما دفع تركيا بأن تكون جسر بين الشرق والغرب، الشمال والجنوب و آسيا وأوروبا، الغرب والإسلام، مستقطبا وليس مصدرا للمشكلات، ما سيساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي ضمن سياسة متكاملة غير متناقضة، لكن في هذا المبدأ نلاحظ تناقض في القضية الفلسطينية، حيث تروج تركيا على أنها الدولة الإسلامية الداعمة للقضية الفلسطينية، والحاملة لولاء الإسلام في المقابل نجدها تقيم علاقات جيدة مع إسرائيل وتترجمها العديد من الاتفاقيات والتعاون في العديد من المجالات ، ومجموع الزيارات لمسؤولي البلدين من جهة والتقارب الاقتصادي من جهة أخرى، ما يفسر النزعة البراغماتية للسياسة التركية الرامية لإنشاء إمبراطورية مائية تمكنها من السيطرة على الشرق الأوسط وتقاربها مع إسرائيل سيخدم مصلحتها، فنظرة تركيا الحالية تقوم على إستراتيجية ما بعد البترول.[1]

المبدأ الخامس: الدبلوماسية المتناغمة:

إن تواجد تركيا في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية، رفع من أدائها الدبلوماسي مقارنة بأدائها السابق، حيث عملت تركيا على تحسين صورتها في الساحة الدولية والإقليمية، من خلال تسيير الأزمات والأوضاع مع كل الأطراف.

المبدأ السادس: تطوير الأسلوب الدبلوماسي:

يقوم هذا المبدأ على أساس إعادة المكانة التركية إلى سابق عهدها أي الانتقال من مرحلة أن تركيا "بلد جسر" إلى "بلد مركز"، ففي ظل ديناميكية الأحداث العالمية، من الضروري تجسيد معالم خريطة جديدة لتركيا تجعلها ترسخ أدائها المحوري كدولة مركزية، قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، وفي المقابل دولة مناقشة للمستقبل الأوروبي داخل المنتديات الأوروبية من خلال نظرتها.[2] عند إسقاط هذا المبدأ على الواقع بين العلاقات التركية الأوروبية وفي محاولة مناقشة تركيا للمستقبل الأوروبي داخل المنتديات الأوروبية نجد عدم السماح لتركيا بالانضمام للإتحاد الأوروبي، حيث تعتبر تركيا في المقام الأول دولة مسلمة شرق أوسطية.

---

[1]– أحمد داوود أغلو، ***مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي***، مركز البحوث الإستراتيجية، ع. 3، أفريل 2012، ص. 6.

[2]– أحمد داوود أغلو، العمق الاستراتيجي، ***مرجع سابق***، ص. 61.

المبدأ السابع: مبدأ الأمن الجماعي:

تحقيق الأمن المشترك في المنطقة ككل، بحيث أن الأمن الحقيقي للفلسطينيين يساوي أمن إسرائيل، وأمن شيعة العراق من أمن السنة العراقيين، وأمن المسيحيين اللبنانيين يجب أن يتساوى مع أمن الشيعة والسنة اللبنانيين، وأمن العرب يجب أن يكون بدرجة متساوية مع أمن الأكراد أو الأتراك أو أي مكون آخر،حيث تطرق أحمد داوود أغلو إلى عنصر الدين والعرقيات في هذا المبدأ. حيث تعتبر الدولة القوية هي تلك القادرة على حماية أقلياتها، لكن في هذا المبدأ وخاصة في الشرق الأوسط يشمل تحقيقه خاصة في ظل مطالبة الأكراد بإقامة دولتهم واستقلالهم عن كل من تركيا، العراق، وسوريا، والقضية الكردية تعتبر من بين قضايا الأمن القومي التركي.

المبدأ الثامن: تغليب الحوار السياسي والآليات الدبلوماسية:

في حل الخلافات ومعالجة الأزمات من خلال سياسة الحل وليس اللاحل هو الحل أي الإبقاء عن الوضع كماهو، ففتح قنوات الحوار مع كل الأطراف تمكن تركيا من تحقيق المكاسب المختلفة وتجنب سياسات الحصار والعزل والاحتواء، فهذه السياسة الوقائية الإستباقية بإمكانها تشجيع مبادرات السلام وتحول دون اتساع رقعة الأزمات في المنطقة.

المبدأ التاسع: مبدأ الاعتماد المتبادل:

في الشق الاقتصادي فإن الوصول إلى التكامل والاندماج بين دول المنطقة ما سيحقق الاستقرار في الشرق الأوسط، لكن إذا استمر الطابع الإنعزالي على العلاقات الاقتصادية لا يمكن تحقيق الاستقرار. ما تجدر الإشارة إليه أن الطابع الاقتصادي الغير المختلف لدول الشرق الأوسط لا يمكنها من الاندماج وهذا من خلال اعتماد معظم الدول على الريع البترولي وتصديره إلى الدول الصناعية من جهة وعدم انضمام تركيا إلى المجلس الاقتصادي الخليجي.

المبدأ العاشر: مبدأ التعايش الثقافي:

يقصد به الحفاظ على الخصوصية الثقافية لجميع الكيانات الثقافية القائمة وطابعها التعددي، هذا في إطار القبول بالآخر والتسامح الثقافي والتعددي، وتجنب قضايا التمييز العنصري القائم سواء على أساس طائفي أو عرقي التي قد تكون سبب في نشوب الصراعات.[1]

---

[1]– علي جلال معوض، قراءة في فكر أحمد داود اغلوا،

www.digital.aham.org.eg/articles_asx%20?srial=96266&eid22235 ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/04.

المبدأ الحادي عشر: العمق الاستراتيجي:

يرى أحمد داوود أغلو أن تركيا تتمتع بعمق استراتيجي تمتد به طبيعيا في جوارها، وذلك من خلال التخلص من كل المشكلات ، حيث قال في كتابه: الفرضية الأساسية لنظرية العمق الاستراتيجي، هي ان قيمة الدولة في السياسات الدولية تعتمد على موقعها الاستراتيجي وعمقها التاريخي، وتركيا تتمتع بكل من المكان الذي يعطيها نفوذا على المناطق عن طريق تحكمها في مضيق البوسفور، وتركتها التاريخية للإمبراطورية العثمانية".[1]

2. أهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة:

تهدف تركيا من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تمت صياغتها من قبل صانع القرار الخارجي التركي والتي ضبطت وفق مراعاة معطيات البنية الداخلية والخارجية، ومن بين أهم الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيقها نجد ما يلي:

أ)_ تحقيق الأمن القومي والتكامل الداخلي:

تحرص تركيا على أمنها القومي وحماية سيادتها وتكريس التكامل الداخلي، وهذا من خلال كل قوتها وإمكانياتها وطاقاتها المتاحة، وذلك بالاعتماد على قوتها العسكرية ضد أي اعتداء خارجي محتمل، بالإضافة إلى محاولة معرفة كل ما يدور حولها وضمن إقليمها، تعمل تركيا على ربط علاقات خارجية واسعة ومتنوعة مع العديد من الأطراف الخارجية وانخراطها في الكثير من التحالفات الدولية، السياسية، العسكرية، والاقتصادية، فعضوية تركيا في حلف الشمال الأطلسي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورغبتها المتواصلة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيكسبها ميزة دفاعية عالية.[2] تعتبر القضية الكردية من أهم تحديات الأمن القومي التركي،فمنذ تأسيس الجمهورية التركية شكلت ثورات الأكراد على توجهات الدولة القومية العلمانية بعد تأسيس الجمهورية التركية.

ب)- العمل على المحافظة على الاستقرار في المنطقة:

يكون من خلال تفعيل الدور التركي في مناطق الأزمات خارج الدائرة الإقليمية لجوارها المباشر كأزمة لبنان، الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وأزمات القوقاز وغيرها.

---

[1]- علي جلال معوض، ***مرجع سابق***، (موقع الكتروني).

[2] زياد طارق الشرطي، ***السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية: عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة؟*** (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 136.

ج) انتهاج سياسية خارجية متنوعة الأبعاد:

في الظروف الدولية المتغيرة لا يمكن الركون إلى سياسة ذات بعد واحد لابد من الديناميكية في العمل الدبلوماسي والتواصل مع كل الدوائر المهمة إقليمية أو دولية لتركيا.[1]

د) إعادة تركيا إلى السيادة الدولية والإقليمية:

باعتماد تطوير الأسلوب الدبلوماسي الذي سيمكنها من أن تكون دولة مركزية لا دولة جسر، فنظام تركيا في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وتحالفها مع الغرب ليس بنية حماية الأمن القومي، وإنما بغرض توسيع نفوذها في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان، تقوم الرؤية التركية الجديدة على لعب دور الوساطة في حل الأزمات الإقليمية لا أن تكون هي مصدرها.كما تمتلك تركيا بعد استراتيجي، فبفعل دبلوماسيتها الفعَّالة تعمل على إرساء قواعد الهدنة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما تجسد في عدة قضايا إقليمية.[2]

أهداف السياسة الخارجية التركية في المنطقة المغاربية:

تشكل المنطقة المغاربية الدائرة المتوسطية المشتركة بين تركيا والمنطقة المغاربية من المنظور الجيوسياسي فهذه المنطقة تأثر في الاتجاه الجنوبي في العلاقات الافريقية التركية والشمالي في العلاقات الأوروبية التركية والدائرة العربية الإسلامية التي تدعم فيها الدول المغاربية تركيا دبلوماسيا كحد ادني. إنّ التباعد الجغرافي وعدم وجود تقاطعات أمنية مباشرة بين المنطقة المغاربية وتركيا جعل، أهداف تركيا تأخذ طابعا اقتصاديا بالدرجة الأولى حيث تسعى تركيا لتحقيق مكاسب اقتصادية لتسهيل عملية اختراق السوق الإفريقية والتواجد في الساحة الإفريقية إلى جانب القوى الإقليمية والدولية الأخرى حيث المنافسة الشديدة. إنّ البعد الإقتصادي برز كأهم محدد للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وهذا ما يبرز تمحور الأهداف التركية حول هذا البعد حيث أدركت تركيا أهمية هذا البعد خاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي تميزت بالصراع الإيديولوجي بين القطبين الشرقي والغربي، وإستمرار الهيمنة والتفوق الأمريكي عسكريا والتجمعات الإقليمية والدولية على غرار مجموعة الثمانية أو مجموعة العشرين أو الاتحاد الأوروبي، مادفع بتركيا إيلاء الأهمية للقضايا الاقتصادية في مقدمة أهدافها وبرامجها وهذا ما ميز سياستها الجديدة. أصبحت السياسة الخارجية التركية اليوم تفاضل سياستها الاقتصادية وتميز بينها وبين القضايا السياسية،

---

[1]– علي جلال معوض، ***الرؤية التركية للأمن التطبيقي في منطقة الشرق الأوسط***(القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط)، ص 107.

[2] علي حسين بكير، محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة، مقال عدد 119، مركز آراء حول الخليج، في ***www.araa.ae***، تاريخ الاطلاع: 2017/06/02.

فبالرغم من الأزمة السياسية بين أنقرة وتل أبيب بسبب حادثة "مرمرة" إلّا أنّ العلاقات الإقتصادية التركية الإسرائيلية لم تتأثر،ما جعلها تتلقى مجموعة من الإنتقادات بسبب إزدواجية السياسة التركية، فالسمة البارزة في سياسة تركيا الخارجية التصور الإقتصادي الذي أصبح المحرك الرئيسي لها.[1]

إنّ صناع القرار التركي يعون جيدا أهمية المنطقة المغاربية حيث تعتبر بوابة القارة الافريقية التي تمكنها من تطبيق سياسة الانفتاح على افريقيا في ظل المنافسة الإقليمية للدول التقليدية على غرار فرنسا، بريطانيا، والصين الشريك الأول لإفريقيا والمنافس الدولي العملاق الذي يتبنى إستراتيجية اقتصادية تقوم على عدم المشروطية، استطاعت تركيا بفعل إستراتيجيتها الاقتصادية من تبوأ المراتب الأولى ضمن الشركاء الاقتصاديين العشرة لدول المغرب العربي.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي التركي ومحددات القوة.

ما يميّز السياسة الخارجية التركية إهتمامها البليغ بعمقها الحضاري الإسلامي، وإزداد الإهتمام في عهد حزب العدالة والتنمية منذ 2002، فقد أدرك صناع القرار التركي مصالح الدولة التركية ترتبط بعمقها الحضاري و الإسلامي، إن أبدت رغبتها في الانضمام للعالم الغربي، لكن هي محاولات الانضمام طويلة وشاقة وهي لن تكون بديلا عن حجم المكاسب و المصالح الخارجية، اتبعت تركيا سياسة خارجية فعالة ومؤثرة ارتبطت بنظرية العمق الإستراتيجي " لداوود احمد اوغلو".

1) مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية:

إنّ عملية القرار التركي على المستوى الخارجي تتم على مستوى المؤسسات الرسمية والهيئات الغير الرسمية.المؤسسات الرسمية لصنع السياسة الخارجية التركية تتمثل أولا في:

السلطة التشريعية:

تتم عملية صنع القرار من الناحية القانونية في تركيا الى دستور 1992، الذي يضبط العلاقة بين السلطات الثلاث واختصاصاتها،يتألف الدستور التركي من مقدمة و7أقسام اشتملت على77مادة، في المقدمة تم التنويه لأهمية دور المؤسسة العسكرية في صيانتها لمبادئ الاتاتوركية و الحفاظ على التكامل الإقليمي و وحدة الأمة التركية. تتكون السلطة التشريعية في تركيا من مجلس واحد "المجلس الوطني التركي " الذي يتكون من هيئة واحدة، تم الاعتماد على صيغة الهيئة الواحدة ، بعد فشل هيئة الشيوخ بأداء دورها كمراقب مستقل، كما تم تمديد مدة البرلمان من أربع إلى خمس سنوات في ضوء الدستور 1982.اختصاصات المجلس التركي حسب المادة 87 من الدستور تتمثل في قرار إعلان الحرب،

[1]– محمد عبد القادر خليل، الأبعاد الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي، المركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ***acpss.ahram.org.eg/Writer/38/0.aspx***، تاريخ الاطلاع: 2017/04/04.

والتصديق على الاتفاقيات واتخاذ القرارات بإرسال القوات التركية خارج الحدود التركية، الحكومة التركية مجبرة وفق الدستور الرجوع إلى المجلس للحصول على تفويض أو تأييد للكثير من سياستها، أهم ما يتمتع به المجلس هو التصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي توقعها السلطة التنفيذية والموافقة على قرار الحرب بالتفويض بسنها أو استخدام الأراضي التركية كمنطلق لعمليات عسكرية، وحرب العراق خير دليل على رفض المجلس الوطني سعي الولايات المتحدة الأمريكية إدخال تركيا في حربها سنة 2003 و استخدام الأراضي التركية[1].

السلطة التنفيذية:

تتكون من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء ومؤسسات التعليم المهنية ذات الصفة العامة ومؤقتة الإذاعة و التلفزيون التركية ومجمع أتاتورك العالي للثقافة و اللغة التاريخ ورئاسة الشؤون الدينية وكذلك المؤسسات المشابهة ضمن السلطة التنفيذية .

- **رئيس الجمهورية :**

يعد رئيس الجمهورية في تركيا رئيس الدولة الأعلى ويمثل وحدة الأمة التركية يضمن تنفيذ الدستور و انتظام العمل في أجهزة الدولة، ينتخب عن طريق المجلس الوطني التركي. التعديل الدستوري لسنة 2007 تحدد مدة الرئاسة لخمس سنوات ، قابلة للتحديد مرة واحدة ، وينتخب مباشرة من الشعب عن طريق الاقتراع المباشر بشرط إن لا يقل عمره عن 70 سنة ويكون قد انهى تعليمه الجامعي. لرئيس الجمهورية صلاحيات تتعلق بالسياسة الخارجية حسب الدستور التركي تتعلق بعدة أمور أهمها: الموافقة على تعيين ممثل تركيا لدى الدول الأخرى ، وقبول أوراق الإعتماد الأخرى لممثلي الدولة الأجنبية المعتمدين لدى تركيا ، والتصديق على الاتفاقيات الدولية ، تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية بالنيابة عن المجلس الوطني، تعيين رئيس الأركان العامة ، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات باستخدام هذه القوات ، ودعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد ورئاسة بالإضافة إلى تعيين رئيس الوزراء و الوزراء المقترحين من رئيس الوزراء ، وترؤس مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء عند الاقتصاد و التوقيع على المراسم و القرارات وتعيين أعضاء ورئيس مجلس تفتيش الدولة تساعد على دور قائل في السياسة الخارجية ، رئيس الجمهورية أعلى هيئة استشارية تتألف من رئيس الوزراء ووزير الخارجية و القادة العسكريين فضلا عن زعماء الأحزاب

[1] محمد ياسين خضير، السياسة الخارجية، الفواعل والدوائر، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزء الثالث، ***www.eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1-%D %***، تاريخ الاطلاع: 2017/04/04.

السياسية ذات النفوذ.[1]

- **المؤسسة العسكرية:**

تعد المؤسسة العسكرية من أهم المؤسسات الرسمية الفاعلة في السياسة التركية ، بسبب عوامل عدة تاريخية، اجتماعية وثقافية، تعد المؤسسة العسكرية من ابرز مؤسسات النظام السياسي التركي وهي الأقدام والأكثر تنظيما في تاريخ الإمبراطورية العثمانية والدولة التركية الحديثة، وهي دعامة الدولة التركية الحديثة.[2] ما يميز المؤسسة العسكرية التركية سلسلة الانقلابات العسكرية والتدخلات بداية من 1959 1923 و 1960و 1970 و 1971 و 1980 إن العقيدة العسكرية التركية تقوم على ابتعاد الضباط وعدم مشاركتهم في سياسة " طبقا لمبادئ أتاتورك" بالرغم من الإنقلابات التي قامت بها المؤسسة العسكرية. ما يميز الإنقلابات التركية إصلاح الخلل داخل الجهاز المدني وليس إراقة الدماء لذا فمن مبادئها المحافظة على استقلاليتها، كانت المؤسسة العسكرية سلطة تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى بما فيها الهيئات المنتخبة لذا أصبح الجيش مؤسسة مستقلة معترف بها من الدوائر الحاكمة في تركيا. مهمة المِؤسسة في عملية صناعة القرار الخارجي تكمن في صلاحيتها المتعلقة بالدفاع الوطني[3].

- **الأحزاب السياسية والسياسة الخارجية:**

تتعدد المؤسسات غير الرسمية المؤثرة في سياسة تركيا الخارجية، وهذه المؤسسات تتمثل في الأحزاب السياسية التركية ، وعند قراءة نتائج الانتخابات الماضية وانتخابات يونيو 2015 يمكن دراسة أهم هذه الأحزاب ووفق الأتي .

حزب العدالة و التنمية :

تأسس هذا الحزب في 14 أغسطس 2001 من قبل عدد من أعضاء حزب الفضيلة المحظور الذين توزعوا على حزب العدالة و التنمية، وبرئاسة رجب طبيب اردوغان رئيس بلدية استانبول السابق ، وقد اعد مؤسس الحزب البالغ عددهم 74 ومعضمهم من الجامعيين رجال أعمال جمعوا بين الشباب وكبار السن ، إن حزبهم يريد التوجه إلى قاعدة انتخابية أوسع من حزب الفضيلة الذي كان خطاب الإسلامي يجتذب بصورة

---

[1]– محمد ياسين خضير، **مرجع سابق**، (موقع الكتروني).

[2] عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا:** المؤسسة العسكرية والسياسات العامة، ص.147.

[3] وصال نجيب العزاوي، **المؤسسةالعسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية(1960_1980)**، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع.81، 2005، ص. 5.

خاصة الناخبين المتدينين ويثير إستياء المؤسسة العسكرية والقادة السياسيين.[1] إستطاع هذا الحزب إن يحقق الفوز في الإنتخابات 2002 وبنسبة كبيرة تصل إلى 65% من مقاعد البرلمان، وإستطاع تشكيل الحكومة، إما حزب الشعب الجمهوري فقد شكل المعارضة داخل البرلمان.ومن بين قادة هذا الحزب:

عبد الله غل:

ولد عبد الله غل في 29 أكتوبر 1950 بمحافظة "قيصرية " من عائلة متواضعةٍ، تخرَّجَ من كلِّية الاقتصاد بجامعة إسطنبول عام 1972محصل على الماجستير ثمّ الدكتوراه من بريطانيا في موضوع "تطوّر العلاقات الإقتصادية بين تركيا والعالم الإسلامي" عام 1978، عيِّن مُدرِّسًا في قسم الهندسة الصِّناعية في جامعة "سفاريا" في تركيا، ثمّ عمل في بنك التّنمية الإسلامي في جدّة كخبير اقتصادي بين عامي 1983،1991 .وفي العام نفسه تحصّل على درجة أستاذ مساعد في الإقتصاد الدّولي.بدأ نشاطه السِّياسي في سِنٍّ مبكِّرة ، حيث كان في التاسعة عشر من عمره حينما بدأ رئيس الوزراء التركي السابق "نجم الدين أربكان" نشاطه السياسي عام 1969. أنتُخب عضوا بحزب الرفاه الذي كان يتزعمه أربكان عن محافظة"قيصرية" عام 1991، تقلد عدة مناصب أهمها: مسؤول عن العلاقات الدولية لحزب الرفاه بين عامي 1995–2000، وعضوا في لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان التركي وبين 1996–1997، عيّنه أربكان وزيرا للدّولة للشّؤون الخارجية في الحكومة الإئتلافية حيث كلِّف بالعلاقات الخارجية ومن بينها ملف قبرص الشَّائك، انظم إلى حزب الفضيلة عام 1998،عقب الإطاحة بحزب الرفاه في ماي 2000، قاد حركة التجديد في حزب الفضيلة ورشّح نفسه لرئاسة الحزب ضدّ "رجائي قوطان" زعيم الحزب كان مدعوما من الزعيم التاريخي أربكان لكنه لم ينجح، وفي سنة 2001، حل الحزب وأسس رفقة أردوغان "حزب العدالة والتنمية. تولَّى عبد الله غول رئاسة الوزراء في شهر نوفمبر عام 2002، عقب فوز حزبه بالانتخابات التشريعية وبقي في منصبه أربعة أشهر لغاية رفع الحظر السياسي عن أردوغان فتنازل عن رئاسة الوزراء لصالح زعيم الحزب ورفيقه وتولّى وزارة الخارجية ومنصب نائب رئيس الوزراء، ظلَّ عضوا في المجلس الأوروبي مدة عشر سنوات، حصل من خلالها على ميدالية شرفية كعضو دائم بالمجلس، عبَّر عن قضايا الدّول المسلمة مثل: الجزائر والبوسنة والشِّيشان. نجح عام 2005 مفاوضات تركيا للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي، وأنتخب رئيسا لتركيا في 28 أوت 2007م بعد ثلاث جولات من التصويت بعد حصوله على أكثر من نصف أصوات البرلمان.[2]

---

[1]– محمد نور الدين، ***تركيا الصيغة و الدور*** (بيروت: رياض الريس للنشر و الكتب، 2008)، ص ص. 21– 25.

[2]– عبد الله غل خبير اقتصادي و محنك سياسي، الجزيرة نت، ***www.aljazeera.net***، تاريخ الاطلاع: 2017/05/23.

رجب طيّب أردوغان:

وُلِد رجب طيّب أردوغان في 26فيفري 1954م في حيّ سنان باشا بإسطنبول تدرّج في مراحله التّعليمية، فبعدما أنهى الدّراسة بمدرسة الأئمّة والخُطباء دَخَل المعهد العالي للعلوم الإقتصادية والتّجارية لِيتخرَّج منه سنة 1981م[1]. نشأ أردوغان في كنف "الفكر الوطني" منذ أن كان في المدرسة الثّانوية للأئمّة والخطباء، إنّ الشّخصية الجادّة والقدرات الثّقافية والخطابية مكّنته من المشاركة في أنشطة الأحزاب السّياسية التي أسّستها حركة "الفكر الوطني" بداية من حزب النّظام الوطني، وحزب السّلامة الوطني في السّبعينيات، ثمّ حزب الرّفاه ومرورا بحزب الفضيلة وبعده السّعادة وصولا إلى تأسيس حزب العدالة والتّنمية الذي انشقّ عن الحركة.والذي أسّسَه رفقة الكثير من القيادات الشّابّة التي مثّلت التّيّار التّجديدي داخل حركة الفكر الوطني منهم: "عبد الله غول" و"بولنت أرينتش" و "مليح غوكتشلك.[2] وتولّى رئاسة جناح الشّباب بمحافظة إسطنبول في حزب السّلامة الوطني سنة 1976 وفي 1985 أصبح رئيس لشعبة المدينة في حزب الرّفاه وعضوا في اللّجنة العليا لإدارة الحزب. فاز برئاسة بلدية اسطنبول سنة 1999، وبعد أربع سنوات أُقيل منها ودخل السّجن[3].بفضل حنكته انتشل البلدية من ديونها التي بلغت ملياري دولار إلى أرباح واستثمارات،ونموٍّ بنسبة 7%.[4] أنتُخب بموجب انتخابات جزئية في مارس 2003، ليصبح رسميا رئيسًا للوزراء.[5]

3. حزب الشعب الجمهوري (CHP):

من أقدم الأحزاب التركية حقق في الانتخابات البرلمانية حوالي 8% من المقاعد سنة 1995 ، أمّا في إنتخابات 2002 فقد حقق نتائج جيدة وصلت إلى أكثر من 31% جاء في المرتبة الثانية بعد حزب العدالة والتنمية،مما أسهم في التأثير الكبير في السياسة التركية وفي إنتخابات عام 2007 و في سنة 2011 أيضا إحتل المرتبة الثانية بعد حزب العدالة والتنمية ،ونفس المرتبة إحتلها سنة 2015. وبعد هذه الحزب الأكثر معارضة لتوجهات وسياستها الحكومة التركية الحالية ولبيانات حزب العدالة والتنمية، يمتلك رؤية مختلفة إتجاه القضايا العربي والإسلامية.

---

[1] حسن بسالي وعمر أوزباي، ترجمة طارق عبد الجليل، **رجب طيّب أردوغان قصّة زعيم**، (طنطا: دار البشير للثّقافة والعلوم، ط.1، 2012)، ص. 24.

[2] **المرجع نفسه**، ص.6.

[3] **المرجع نفسه** ، ص.24.

[4] سمير باب سابيتان، **تركيا في عهد رجب طيّب أردوغان**، (المان:الخبادرية للنشر والتوزيع، ط.1، 2012)، ص.33.

[5] حميد بوزرسلان،**المرجع السابق**، ص. 142.

3. **حزب الحركة القومي (MHZ)** تأسس حزب القومية التركية في 1953/6/17 تحت إسم حزب العمل القومي ، تحالف مع حزب الرفاهة و الديمقراطية الإصلاحية لخوض غمار الانتخابات البرلمانية في 10/20 /1991 ونجح في دخول البرلمان ب 19 ناخب على رأسهم الحزب ارسلان توركيش، لم يحقق دورا فاعلا في المجلس الوطني التركي اثر فشله عام 1995 وفي سنة 1999 وحصل على 129 معقدا في المجلس الوطني التركي الكبير، وبذلك قد الفائز الثاني بعد حزب اليسار الديمقراطي الحاصل على 22.2 % من الأصوات[1]. وفي إنتخابات عام 2002 حصل حزب بالحركة القومية على المرتبة الرابعة وفي سنة 2007 حصل على المرتبة الثالثة وفي سنة 2015 بقي في نفس المرتبة. بعد إنتخابات 2015 تغيرت الخريطة السياسية فتراجع حزب العدالة والتنمية إلى غاية انتخابات 2015، أين إستعاد الحزب الأغلبية الأمر الذي دفع الكثيرون إلى التوقع أنّ السياسات تركيا الخارجية تستثمر وفق إتجاهات منذ 2002.[2]

الجماعات والهيئات غير رسمية: المؤسسات و الحركات غير الرسمية في تركيا تتمثل في جماعات المصالح والحركة الدينية والهيئات غير الرسمية التي تؤدي دورا هام في السياسة الخارجية التركية ومنها:

1. وكالة التعاون رئاسة والتنسيق التركي « تيكاTIKA ».

اعترفت تركيا بالجمهوريات التركية : المستقلة التي أعلنت استقلالها في وسط أسيا والقوقاز بعد تفكك اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية مثل : كازاخستان ،طاجيكستان، أوزبكستان، اذربيدجان ، قيرغيزستان ، اللغة والذاكرة والثقافة المشتركة بين تركيا وهذه الدول مهد لها الطريق لتقوية العلاقات الثنائية والإقليمية ، حيث أصبحت المحافظة على العلاقات مع الدول الناطقة بالتركية هي رؤية تركيا الدائمة. سعت تركيا لإعتراف المجتمع الدولي بالجمهوريات التركية المستقلة حديثا، قامت بالعديد من المجهودات في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ،من اجل الدول الناشئة في وسط أسيا ، أين قامت في البداية بتقديم مساعدات. فتم تأسيس وكالة التعاون والتنسيق التركية تيكاTIKAعام 1992، حيث أصبحت تيكاTIKA أداة من أدوات تطبيق السياسة الخارجية التركية في العديد من الدول المناطق.

تأسست تيكاTIKA بقرار من مجلس الوزراء التركية سنة 1992 في الرابع والعشريين من جانفي وإعلان قرار تأسيسها في الجريدة الرسمية بتاريخ 27 جافني 1992 يرجع 21124 كمؤسسة تعاونية دولية نابعة لوزارة الخارجية بموجب قانون رقم 480، في سنة 1992 ألحقت تيكاTIKA مباشرة برئاسة التعاون والتنمية التركية تيكاTIKA مؤسسة ذات شخصية اعتبارية مسئولة أمام رئاسة الوزراء منذ عام 2007 تيكاTIKA كثّفت حملة المساعدات التنموية ما زاد قوة تأثيرها تزامنا مع التقدم في تركيا والانفتاحيات التي

---

[1] جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1998)، ص. 108.

[2] محمد ياسين خيضر، ***المرجع السابق***.

قامت بها الحكومة في سياستها الخارجية، تقوم تيكا بتنفيذ مشروعاتها في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية.وصل عدد مكاتب وكالة التعاون والتنسيق التركي إلى 39 مكتب برنامج وتنسيق 38 دولة شريكة في التنمية، تحتل تيكا اليوم مكانة مرموقة لمؤسسات الأكثر قياما بالتعاون التقني بالتعاون التقني مع الدول الناطقة بالتركية وتهدف إلى تحقيق التنمية في حوالي 100 دولة مختلفة حول العالم بما فيها الدول التي تتواجد بها مكاتب تيكا[1].

2) **مؤسسة الإغاثة التركية(IHH):**

مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية: هي جمعية خيرية تركية تعمل في 20 دولة، تأسست عام 1992 بغرض مساعدة المسلمين في البوسنة تقوم على تحقيق مجموعة الأهداف الأساسية منها، تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير حياة كريمة لكل المحتاجين والملضومين في إرجاء العالم ، وتسعى لتثبيت القيم الإنسانية العميقة من خلال ألتصدي لكل الممارسات السياسية التي تنتهك حقوق الإنسان ، بالإضافة الى القضاء على الآثار السلبية للحروب و الكوارث الطبيعية ومساعدة المجتمعات والأفراد المتضررين والمنكوبين، تسعى لإقامة جسر تعاون بين البلدان ومنظمات العالم، لتعزيز الوعي الجماعي بأهمية تطويل العمل وآلياته في مجال المساعدات الإنسانية وتعزيز قوة الإفراد والمجتمع المدني، تقوم هذه المؤسسة بالوصول إلى مناطق الأزمات في أسرع وقت ممكن لتقليل الخسائر البشرية قدر المستطاع من خلال قيامها بمشاريعها دائمة تطمح لإيجاد حلول طويلة المدى للازمات، هذه المؤسسة عضو في العديد من الهيئات الدولية على غرار منتدى حقوق الإنسان في المؤتمر الإسلامي، وعضو مستشار في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة الدولية، التي تقدم معونات للعراق وعضو في الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات غير الحكومية وعضو في مؤسسة متطوعي تركيا وعضو مستشاري منظمة التعاون الإسلامي.[2]

4 مجلس الأعمال التركية الدولي:

أقامت تركيا إستراتيجية اقتصادية وسطرت أهداف في سنة 2023 ولتحقيقها تواصل تركيا إجراء الدراسات الفعالة على المستوى الداخلي والخارجي للبلد. يهدف مجلس الإعمال التركي الدولي إلى تقوية اللوبي التركي من خلال لقاء يجمع المهنيين ورجال الإعمال و الأتراك المقيمين في الخارج، المجلس تابع لمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التابعة لوزارة الاقتصاد التركي التي تجمع مقاولو المهجر من 6 قارات، كثف المجلس أعماله للمساهمة في الاقتصاد الوطني في أفق الدخول لائحة أفضل 15 دول اقتصادية في العالم، مع احتفال الجمهورية التركية بمرور 100 سنة على تأسيسها، يضم مجلس الأعمال

[1] الموقع الرسمي للهيئة، ***http://www.tika.gov.tr/ar***، تاريخ الاطلاع:07 /2017/05.

[2] الموقع الرسمي للهيئة، ***http://www.ihh.org.tr*** ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/07.

التركي الدولي حوالي إلفين و500 عضو يتوزعون على 92 دولة. الذين يصل عددهم إلى 6 ملايين شخص ،يسعى لتقوية اللوبي التركي الاقتصادي، حيث تحرص أنقرة على جمع رجال الإعمال الأتراك، تحت مظلة مجلس الإعمال التركي الدولي، المنبثق عن مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التابع لوزارة الاقتصاد.[1]

2)محددات القوة التركية:

بعد وصول حزب العدالة والتنمية ونجاحاته على المستوى الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، أولى الباحثون والأكاديميون اهتماما كبيرا بالدور التركي الإقليمي والدولي وحاول العديد منهم في مختلف الدراسات دراسة التوجه التركي في إفريقيا والذي يقوم وفق محددات القوة.

المحددات المادية: تتمثل المحددات المادية في الجغرافيا ، السكان ، الإقتصاد و القوات المسلحة.

المحدد الجغرافي :

تتمتع تركيا بموقع جغرافي دولي،يتوسط قارات العالم الثلاث: أوربا ، أسيا و إفريقيا { العالم القديم } و تمتد أراضيها في آسيا و أوروبا،كونها تربط قبل أسيا بطرف أوروبا الشرقية [2] ، وهي بذلك تقع في قلب المجال الجغرافي المسمى بـ " أوراسيا " التي تتوسط منطقة قلب العالم heart land وفق نظرية " هالفوردماكيندر " الجيوبولتيكية ، فان الذي يتحكم في أوراسيا يتحكم في قلب العالم .الأمر الذي يؤهلها لتكون دولة محورية وحاسمة في المجال الجيوسياسيpovital state[3]. تحتل تركيا موقعا متميزا فهي تطل على كل من البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط ، بحر مرمرة، يحدها من الشرق إيران و أرمانيا ومن الغرب بلغاريا و اليونان ومن الشمال جورجيا و شواطئ البحر الأسود، من الجنوب العراق و سوريا و البحر الأبيض المتوسط. تبلغ حدود تركيا حوالي 9848 كلم[4].

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط2، ج1، 1985)، ص.709.

[3] علي حسين باكير، **تركيا الدولة و المجتمع : المقومات الجيو سياسية و الجيواستراتجية النموذج الاقليمي و الارتقاء العالمي في تركيا : تركيا بين تحديات الداخل و رهنات الخارج** ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1 ، 2009، ص. 20.

[1] ابراهيم اسماعيل تانيا، **اليقضة التركية والموقع الاقليمي**، ***www.arabdefenrejowmel.com/article*** ، تاريخ الاطلاع. 2017/04/09.

الشكل رقم (1) خريطة تركيا الجغرافية

المصدر: ***http: //nasser-ss.com/wp-content/uploads/2015/12/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%Af%D9%8A%D9%84jpg***

تملك تركيا مضيقي " البروفيسور" و الدردنيل" اللذان يتميزان بخصائص جغرافية لعبت و لا تزال تلعب دورا في العلاقات الدولية[1]،تتربع تركيا على مساحةتبلغ 799 452 كلم[2] [2]يقع مضيق البوسفور في شمال تركيا، ويصل البحر الأبيض الأسود وبحر مرمرة، يبلغ طوله حوالي 30 كلم وعرفة 1 كلم أما الدردنيل يقع في الجنوب الغربي يصل بين بحر مرمرة والمتوسط عن طريق بحر إيجه ويبلغ طوله 60

[1] عبد الوهاب الكيالي،**مرجع سابق**، ص709.

[2]Graham bateman ,exyclopédie de la geographie mondiale ,trachection : traduction Tamdmére et ataimbories,paries : les ethitions de l'oxors 1996,p384

كلم وعرضه ما بين 1-6 كلم مما يعطى تركيا قوة مائية ويمكنها من التحكم .

الشكل رقم(2): خريطة مضيقي البوسفور و الدردنيل

المصدر :-***http //nasser-ss.com/wp-content/uploads/2015/12/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%Af%D9%8A%D9%84jpg***

المحدد الديموغرافي:

يبلغ تعداد السكان في تركيا79.814.871مليون نسمة يتركز معظم السكان في المناطق الساحلية و السهول وكذا المناطق الحضرية في الوسط و الغرب ترتكز الإقليمية العربية شرق خاصة في إقليم أناضولية (هاتاي) ولواء الاسكندرون.[1] تتمتع تركيا بخليط إجتماعي متنوعا مذهبيا وعرقيا، و التنوع

[1] صالح فلاح مقداد السرحان، **اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركيةالعربية-2002 2013**، المجلة الاردنية

الديمغرافي يعطيها طاقة بشرية تمكنها من بناء قاعدة إنتاجية متميزة على الصعيد الاقتصادي ، وبناء قوات مسلحة كبيرة من حيث عددها، حسب معهد الإحصاء التّركي الذي أعدّ نهاية عام 2015م،إلى أنّ عدد سكان تركيا بلغ 78.741.53 مليون نسمة وقد أضاف المعهد أنّ عدد سكّان تركيا في 2015م زاد عن سنة 2014م بـ:1.045.149 مليون شخص. أمّا مديرية الإحصاء التّركية أعلنت أنّ عدد تركيا لعام 2016م قد بلغ 79.814.871نسمة بنهاية عام 2016م.وقد أوضحت أنّ عدد السّكّان في البلاد يزداد بواقع مليون شخص كل سنة تقريبا.[1]

الشكل رقم(3) الأقليات الاثنية والدينية في تركيا.

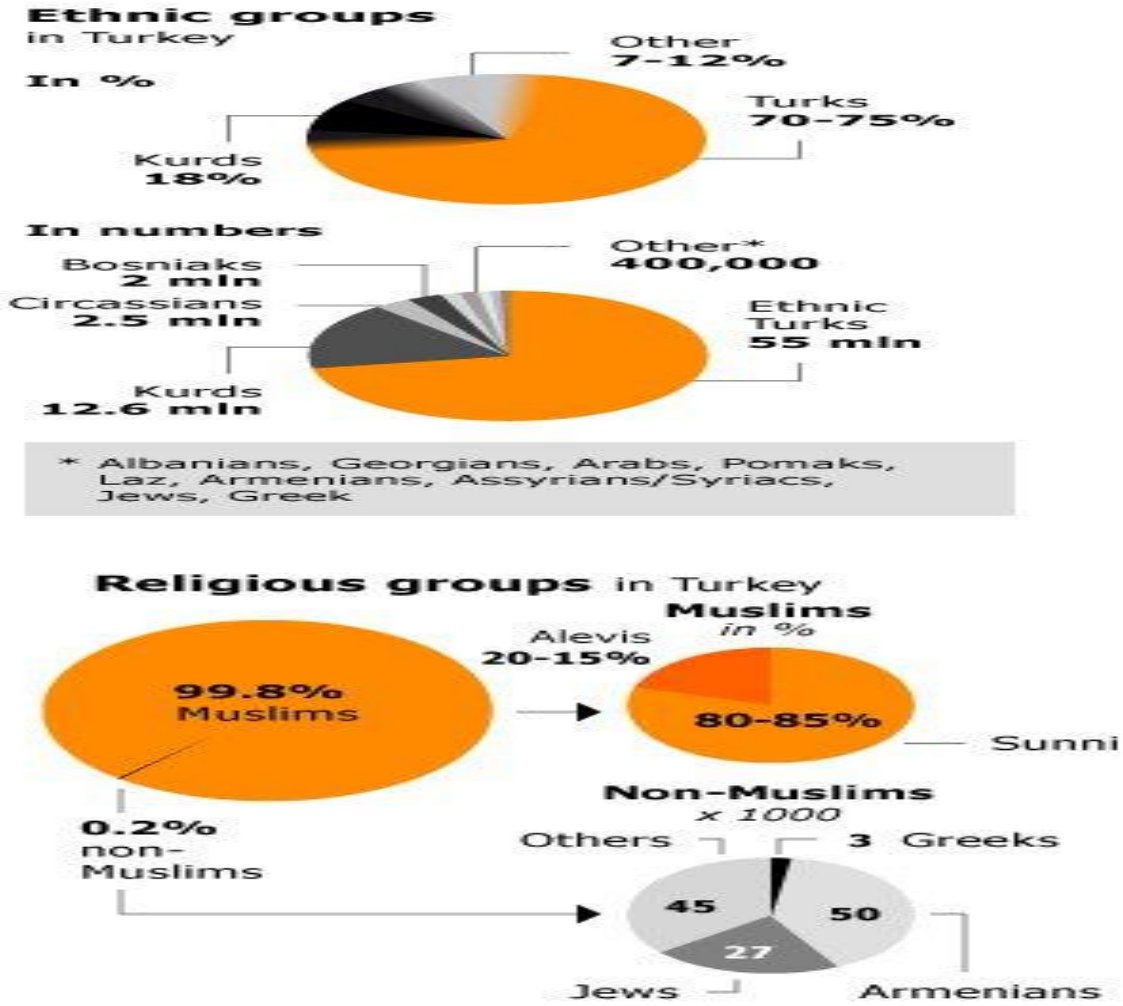

المصدر –http//chronicle.fanak.com/wp

للعلوم الاجتماعية، م.06، 2013، ص. 262.

[1] تركيا الآن، ***http://www.turk-now.com***، تاريخ الاطلاع: 2017/05/09.

content/uploads/sites/5/2014/10/ethnic-and-religious-groups_turkey_population-ethnic2-01.jpg

يتضح أن تركيا تمتلك كثافة سكانية عالية ،بسبب انخفاض نسبة الشيخوخة وارتفاع نسبة الشباب ونلاحظ انخفاض عدد الوفيات، ما يعكس طبيعة الظروف المعيشية والصحية للسكان إلى هي نتائج التطور الاقتصادي وارتفاع معدل النمو،حيث تشير الإحصائيات إلى إمكانية، ارتفاع عدد السكان في 2050الى 93 مليون نسمة. تعتبر القوة البشرية الشابة عنصر من عناصر قوة الدولةالتي توضح خصوصا على صعيد بناء الدول فالعنصر البشري يجب وضعه ضمن الاستراتجيات القومية الدول، ولا تقاس قوة الدولة بمعيار السكان وإنما بمعدل إنتاجية العنصر البشري ومساهمته في بناء الدولة والخمول البشري يصبح عائقا على حسابها .

المحدد العسكري :

إن الدولة التي تملك عمقا جغرافيا يمكنها إقامة قواعد عسكرية ، كماهو الحال بالنسبة لتركيا التي تستطيع إنشائها (وطنية، أو تابعة لحلف شمال الأطلس) و نشر القوات مع تدريبها على كل أنواع الأراضي الجبلية ،ساحلية، نهرية، وهذه المميزات تساعد تركيا على. [1]

- التحكم بالمضائق البحرية ذوي الأهمية الإستراتجية عبر البحرين الأسود و المتوسط " مضيقي البوسفور و الدردنيل"
- اقصر الطرق البرية والجوية والدولية بين الشرق والغرب تتمثل في منطقة شرق وجنوب بالشرق الأناضول أي إن تركيا تمثل اتجاه الاقتراب الرئيسي إلى عمق القارة الأوروبية من جهة الشرق توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية ،المناورات للقوات المساحة داخل مسار العملية الإستراتجية لتركيا لإضافة إلى حرية الحركة .
- إمكانية إقامة صناعات حربية محلية ومشتركة كصناعات تجميع الطائرات،عربات القتال، والصناعات الالكترونية.
- تعد المؤسسة العسكرية التركية من أقوى مؤسسات الدولة التركية الأكثر تنظيما، وتكمن أهمية وقوة المؤسسة العسكرية في التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة، تتمتع بالاستقلالية الكاملة في اختيار العناصر القيادية، وفق معيار القوة العددية تأتي تركيا في المرتبة الثانية بعد أمريكا بين دول الحلف الأطلسي وتتسع القوة العسكرية التركية بوضوح أهدافها و أدوارها العليا في الدولة.[2]

---

[1] عصام فاعور ملكاوي، **تركيا والخيارات الإستراتجية المتاحة**، بحث مقدم في الملتقى العالمي: الرؤى المستقبلية والشراكات العربية الخرطوم، 2013/02/05، ص. 19.

[2] حسون جاسم العيدي، **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية**، مجلة السياسة الدولية، العراق، ع13، 2009،

يمكننا إختصار القوة العسكرية التركية في المعطيات التالية:[1]

- القوات المسلحة التركية البحرية : تعدادها 48 600 ألف جندي و 34 500 ألف عسكري مجند.
- القواعد التركية البحرية : قاعدة الإسكندرية ، قاعدة سينوب قاعدة يومورتاليك
- خفر السواحل التركية : عدد قوات خفر السواحل حوالي 3250 جندي
- القواعد المسلحة الجوية قاعدة قونية ،قاعدة غزمير ، قاعدة انجرليك، قاعدة سيلفلي.
- حرس الحدود : 100 ألف جندي مخصصة كحرس للحدود التركية و 500 جندي احتياط.

المحدد الاقتصادي:

- تتمتع تركيا بموارد طبيعية و ثروات معدنية ، حيث تحتل تركيا المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الزجاج المسطح، والثالثة في تصدير أجهزة التلفاز و تقع ضمن لائحة الخمس الدول الأوائل في إنتاج الذهب و الثامنة عالميا في صناعة و بناء السفن ، تركيا أيضا من بين الدول القلائل التي تتمتع بالإكتفاء الذاتي من الناحية الزراعية و الغذائية [2].
- حقق الاقتصاد التركي في السنوات الأخيرة معدلات نمو حيث عرف الناتج المحلي الإجمالي (PIBTGDP) ارتفاعا مهما في الأعوام 2001 2011و، ما عدا عام 2009 الذي عرف فيه الناتج المحلي الإجمالي تراجعا، بسبب تداعيات الأزمة المالية في سنه 2008 حيث بلغ 196 مليار دولار، وارتفع إلى 722 مليار دولار سنة2011.
- أما نسبة الفرد في2001 وصل إلى 10444 دولار عام 2011 حيث ارتفع 20 مرة من عام 1960 بالمقابل تدنى مستوى الفرد في 2001 و 2009 بسبب الأزمات ، ووصل في 2012 الى 11716 دولارا [3] ووصل معدل النمو إلى 29% سنة 2014 ووصل الناتج الإجمالي المحلي إلى 795.3 بليون دولار في المقابل انخفض معدل التضخم من 8.9%سنة2012 إلى 8.9 سنة 2014 ليصل سنة 2015 7.95%في حيت تأثرت تركيا بسبب ارتفاع الأسعار[4].

ص.67.

[1] امال عربيد، **تركيا ودورها الاستراتيجي بين اسيا واوروبا**، ***http://www.ktuf.org/alamel/2777-***

[2] علي حسن بكير ،**مرجع سابق** ، ص 24 .

[3] Mustapha « ozatester,**lacroissane économique été lécomonie turque aux de but du xxîesiecle**

Et les buts economique pour l'année 2030 .journal de la faculté des saiemes économique rt administratives

[4] Omer Gemckaya,tukeyreport.

- الناتج المحلي الإجمالي:[1]

الرتبة	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
1	الولايات المتحدة الأمريكية	18,036,648
2	الصين	11,007,721
3	اليابان	4,383,076
4	ألمانيا	3,363,447
5	بريطانيا	2,858,003
6	فرنسا	2418,836
7	الهند	2,095,398
8	ايطاليا	1,821,497
9	البرازيل	1,774,725
10	كندا	1,550,537
11	كوريا الشمالية	377,877
12	استراليا	1,339,141
13	روسيا	1,399,141
14	اسبانيا	1,331,208
15	المكسيك	1,199,057

[1] http://databank.world bant.org/data/download/GDP.PDF 2017/4/10 13:00

16	اندونيسيا	861,934
17	هولندا	750.284
18	تركيا	717,880

- الشكل رقم (4)يبين لنا الجدول ترتيب الدول من حيث القوة الاقتصادية وفق إحصائيات البنك العالمي لعام 2017 فيفري بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي GDP :Gross Domestic Product
- تحتل المرتبة18 في العالم و المرتبة السادسة أوروبيا تعد كامن فرنسا ، بريطانيا ، ايطاليا ، اسبانيا تراجع تركيا إلى المركز الـ 18 أكثر بعدما كانت سنة 2015 ألمانيا في المرتبة 17 السابعة تسعى تركيا إلى الرفع من معدل النمو الاقتصادي موازاة مع الزيادة الديموغرافية
- المحددات المعنوية : تمثل التاريخ ، الثقافة الحياة السياسة المحددات المعنوية:

المحدد التاريخي:

التاريخ العثماني أحد المعطيات الثابتة بالنسبة للدولة التركية[1] أن الإرث التاريخي العثماني تكون بين القرنين 14 على يد الأتراك العثمانيين،بعدما تفككت الدولة السلجوقية،وتعد فتح القسطنطينية على يد محمد الثاني ورتبت أملاك الإمبراطورية البيزنطية، بلغت الإمبراطورية العثمانية ذروتها في القرن 16 شرفي عهد سليم الأول " الذي استولى على سوريا ومصر وفي عهد سليمان القانوني (1520-1582) اتسع الفتح العثماني للبلاد العربية، وبعد موته أصاب الدولة العثمانية التدهور السياسي والخلقي ومازاد تدهور الأوضاع الحروب الروسية ضد تركيا في القرن 18 حتى أطلق عل الدولة العثمانية لقب " الرجل المريض"[2].بعد ظهور فكر ليبرالي وسط أوربا عرف بالمعارضة تحت اسم تركيا الفتاة سنة 1895 استلهم هذا الفكر من الفكر الثوري، نجح فكر أخر في الظهور هو جمعية الاتجاه والترقي التي قادها رسميا احمد رضا بداية من سنة 1906 حيث عرفت هذه الجمعية بالنزعة القومية التركية بل نحو الموازية الهادفة إلى توحيد الشعوب ذوي الأصل التركي[3]. رسخت معاهدة لوزان بتاريخ 1923/07/23 المستند الأساسي الذي تثبت التوزيعية الترابية والسكانية لتركيا الحالية اثر هذه المعاهدة هل الأرمن واليونانيون واليهود على

[1] أحمد داود اوغلو "**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الناحية الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت، العربية للعلوم ناشرون، ص. 41.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص. 710 .

[3] حميد بوزرسلان،**المرجع السابق** ، ص ص. 43-44.

وضعية أقليات، ولم يحصل الأتراك على الحكم الذاتي. في 1923/10/29 أعلن عن قيام الجمهورية التركية وأصبح مصطفى كمال أول رئيس لها وشكل هذا التاريخ القطيعة مع الإمبراطورية. [1] حيث زار اردوغان بعد نجاح الاستفتاء قبر كل من محمد الفاتح وسليم الأول وعدنان مندريس هذا ما يدفع بالقارئ لفهم التوجه التركي الجديد المكرس لبعث الإمبراطورية العثمانية الجديدة.

عملت النخبة الكمالية على جعل تركيا علمانية ذات هوية علمانية وتجلى هذه في عدة خيارات كان أهمها العلمانية الرمزية: التي ألغت الخلافة 1924 أقامت بعد إصلاحات على مستوى اللغوي كالكتابة بالحروف اللاتينية بدل العربية وفرض ترجمة القران باللغة التركية وحضر الأذان باللغة العربية.

العلمانية الدستورية : حيث حذفت المادة 1928 التي تنص بان الإسلام دين الدولة وبهذه الخطوة هدفت الى إزالة القوة الدستورية للإسلام لاستمالة تركية السلطة الدستورية من مفهوم السياسة القومية .

العلمانية السياسية والقانونية : وبرزت من خلال الغاء دور السلطان الديني في مجالات القضاء وفرض التنظيمات القانونية "حيث استوردت القانون المدني السويسري والقانون الجنائي الايطالي و القانون التجاري الألماني مع تغيرات خفيفة لا تؤثر على هذه القوانين.[2] إن المحدد التاريخي وارث تركيا يسمح لها باستغلال موقعها وتوظيف تاريخها وكذا التوسع وفق هذه المعطيات أن تركيا تؤمن بعودة الحياة للإمبراطورية العثمانية فهي من خلال توجهها لإفريقيا تسعى لإحياءأ مجادها.

المحدد الثقافي :

تزخر تركيا بتنوع ثقافي إذا أمكن القول إنها تعتبر فسيفساء مصغرة عما كانت في السلطة العثمانية بتعددها العرقي والديني والثقافي وان كانت بنسب متفاوتة، نجح أتاتورك في إحتواء الأقليات من الناحية العرقية بعد إعلانه استقلال الجمهورية مع الإبقاء على الشعر الديني، محققا انتصارا في إطار إعادة تركيب الأمة وبناء الدولة عبر رسم وحدة عرقية متماسكة، تعتبر الأفراد الموجودين عبر ترابها أتراكا لغة وثقافة وتراثا.تركيا اليوم تشكل نموذج الدولة القومية المتعددة الأعراق والأديان والإسلام المعتدل، يشكل المسلمون المجموعة الدينية السائدة بنسبة 99.8 % التي تنقسم بين السنة والشيعة تمثل السنة 85.80% والشيعة 20.15% و تشكل نسبة 2%غير المسلمين، اليهود ،الأرمن، اليونان،...الخ ، أي المجموعات القومية فيمثل الأتراك 75.70% والأكراد 18% ونسبة الإغريق 12.7 % بالنسبة للمجموعات الأخرى الأرمن، جورجيا، العرب...، احتوت تركيا صراع الحضارات والأديان وعوضه بنموذج تعايش الحضارات و الأديان مكن هذا التعايش من خلق نموذج قومية تركية قوية جدا لدى الشعب التركي ، وهي تعتمد على

[1] **المرجع نفسه**، *ص*. 712.

[2] إدريس بووانو آخرون، **تركيا صراع الهوية**(الدوحة : الجزيرة للبحوث والدراسات،أكتوبر، 2006)، ص. 31.

عنصر اللغة الأدب الشعر و الموسيقى،[1] إن النزعة الثقافية و التاريخية أكسبت الفرد التركي عمقا مكنه من التعايش مع باقي الشعوب و التواصل معها، أما أشار احمد داوود اوغلو الإستراتجية الذهنية.[2]

المحدد السياسي :

تكون الأحزاب السياسية التركية الحياة السياسية التي تتمتع بالديناميكية ، موازاة بالسلطات السياسية المشكلة لها :

1. **الأحزاب السياسية:** نجد مجموعة من الأحزاب السياسية المشكلة للبرلمان وهي حزب العدالة والتنمية حزب منشق يشكل الجناح التجديدي في حزب "نجم الدين اربكان" عام 2001، وهو حزب محافظ ديمقراطي برئاسة اردوغان، حزب الشعب الجمهوري وهو حزب علماني يساري ، مؤسسه "مصطفى كامال أتاتورك" عام 1923 . وحزب الحركة القومية الذي يعتبر حزبا يمينيا يعود تأسيسه بقيادة المارشال فوزي جاقمان إلى حزب الشعب القرويين الجمهوري تحول إلى حزب رسمي باسم حركة القومية بعد عودة "ألب ارسلان" من المنفى بعد ما كان الحزب يعرف باتجاه النجوم التسعة والتي سميت للكتاب الذي ألفه "ألب ارسلان" تحت عنوان النجوم التسعة، حزب الإسلام الديمقراطي: حزب بديل حزب التجمع الديمقراطي المنحل و الذي واصل نشاطه بقرار المحكمة الدستوري منذ ديسمبر 2009 بعد أن تأسس سنة 2008 ويعتبر الواجهة السياسية لحزب العمال الكردستاني.[3]
2. **السلطات والأجهزة السياسية :**

نص الدستور التركي على مبدأ الفصل بين السلطات و التي تمثل في :

السلطة التشريعية: تتألف من الجمعية الوطنية البرلمان يمارس صلاحية التشريع وفق للمادة السابعة 07 من الدستور تتكون من 550 عضوا ينتخبون كل أربع سنوات، بعد التعديل الدستوري.

السلطة التنفيذية: تتألف من رئيس الجمهورية الذي يكون رأس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي.

---

[1] علي حسين باكير، **مرجع سابق**، ص. 27.

[2] يعرف احمد داوود اوغلو**الإستراتجية الذهنية** في كتابه العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها على الساحة الدولية، ص.49، على أنها "إنتاج توعي مشترك بالتراكم التاريخي الذي يحوي بداخله القيم الثقافية والنفسية والدينية والاجتماعية ، والذي ينعكس في مساحة جغرافية محددة، كما أنها نتاج لنمط الرؤية التي تحدد وضع لها المجتمع بالنسبة إلى العالم كله."

[3] عبد الاله مصطفى توتونجي، **الانتخابات وتجربة حزب العدالة و التنمية التركية**، مركز الشرق الأوسط للدراسات الشرق الأوسط ORSAM، تقرير رقم. 56، جوان 2011 ص. 6.

السلطة القضائية: تنقسم إلى ثلاث قضاءات، القضاء العدلي القضاء الإداري القضاء الخاص وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري ونجد ضمن السلطة القضائية كلا من المحكمة الدستورية والأمن بالإضافة إلى مجلس الأمن القومي.[1]

[1] علي حسين باكير، ***مرجع سابق***، ص ص. 28-30 .

تمهيد:

بلغ الإهتمام التركي بالقارة الإفريقية سبّب عدة إعتبارات إقتصادية، سياسة، ثقافية، أمنية وتبلور هذا الإهتمام من خلال سياسة الإنفتاح على القارة لسنة 1998 م.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم سنة 2002 م، عرفت العلاقات التركية الإفريقية منعرجا حاسما، وتعزّز التواجد التركي في القارة بإقامة تركيا علاقات سياسة مع العديد من الدول الإفريقية، وتطوير العلاقات مع الدول التي كانت دويلات عثمانية.

ولدراسة هذا الجانب تطرقنا لدراسة العلاقات التاريخية التركية بصفة عامة مع إشارة للعلاقات الإقتصادية، وكذا وسائل تطبيق الإستراتيجية التركية في القارة الإفريقية مع الإشارة لدوافع التواجد التركي في القارة.

المبحث الثاني: آليات تطبيق الإستراتجية التركية في إفريقيا.

إنّ من بين الدّوافع التي دفعت تركيا للإنفتاح على القارة نجد الدّافع الأمني،الإقتصادي، السياسي، الإستخبارتي و الإنساني.

الدافع الأمني :

يجب على تركيا إحراز تقدم على المستوى الأمني الإستخبارتي مع تقدمها السياسي الإقتصادي. خاصة بوجود دول مثل إيران ، فرنسا و إسرائيل التي لها علاقات أمنية متينة في القارة الافريقية، على الرغم من أن العمل الأمني سري إلا أن الدّور الأمني التركي يشهد له بالضعف خاصة بعد التغيرات في محيط البعثة التركية في الصومال، يرجع هذا الضعف مقارنة بالدول الأخرى إلى ضعف الجهاز الإستخباراتي مقارنة بالدول الأخرى، مثل فرنسا و إسرائيل التي لها مصالح كبرى تسعى لحمايتها، و تجدر الذكر تدخل فرنسا في مالي لحماية مصالحها من جهة و من جهة أخرى العلاقة الإستعمارية و تبعية المستعمر للدول الإفريقية، فتركيا الأمس لم يكن لها ماض إستعمارية يفرض تبعية الدول الإفريقية لها و كذلك نقص المصالح التركية بالمقارنة مع الدول المنافسة .[1] و بالرّغم من المنافسة فتركيا كثّفت تعاونها الأمني مع دول شرق إفريقيا، أين قامت بالتوقيع على العديد من الإتّفاقيات الأمنية . و في هذا السياق دربت أنقرة قوات أوغندية من أجل مكافحة الإرهاب ، كما وقعت مع ليبيا في أفريل إتّفاقية لتطوير الأمن الكيني و تنزانيا في 2013 .إنّ بعض الكتاب الأتراك اليوم يقولون أن التدريب الأمني يعد أهم الصادرات التركية الافريقية، و تواجد تركيا في الناتو سيمكنها من الاستفادة من خبرتها الأمنية و العسكرية .[2]تجدر الإشارة إلى تكثيف الجهود التركية للقضاء على حركة جماعة فتح الله غولن التي تسعى للإنقلاب على الدولة حسب الإتهامات الموجهة من قبل الحكومة . لذا هذه الأخيرة تنسق بشكل مستمر مع الحكومات الإفريقية حتى تقوم بالقضاء على نفوذ الجماعة من خلال نشاطها في إفريقيا تستفيد من خلق فرص جديدة على الأصعدة لتوفير مجالات للدفاع عن مصالحها و في هذا السياق تشير بعض المصادر إلى أن هناك إتفاقيات عسكرية بين تركيا و عدة دول افريقية .[3]وفي خطوة للحكومة التركية قامت بإلغاء الجنسية التركية عن فتح الله غولن، حيث أعلنت وزارة الداخلية التّركية الإثنين السابع من جوان 2017. عبر الجريدة الرسمية قرار إسقاط الجنسية في حال لم يعد قرابة 130 شخص إلى

---

[1]– محمود سمير الرنتيسي، ***الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع و المكاسب***، مركز الجزيرة للدراسات، 15 مارس 2015، ص. 7.

[2] Tokyay,Menekse,Turkey extends security co-operation with East Africa, SES Turkiye, at, ***turkey.setimes.com/en_GB/articles/ses/articles/features/departments/world/2014/11/17/feature-01***, on 2sd/06/2017.

[3]– محمود سمير الرنتيسي، ***مرجع سابق***، ص. 6.

الأراضي التركية في مدة أقصاها 3أشهر. وطبقا للمادة 29 من قانون الجنسية التركية وفي حال لم يعد هؤلاء إلى تركيا خلال المهلة الممنوحة، تسحب منهم الجنسية بقرار من مجلس الوزراء.[1]

الدافع السياسي :

تحاول تركيا الإستثمار في ميراثها التاريخي العثماني و إسقاطها على الأوضاع الحالية، فقد تواجد العثمانيون في شمال افريقيا و شرقها على طول ساحل البحر الأحمر و أجزاء مطلة على خليج عدن، حيث حكم العثمانيون قرابة 397 سنة في السودان و 350 سنة في كل من الصومال، جيبوتي و إريتريا و أجزاء من اثيوبيا .[2] تسعى تركيا لعب دور عالمي فهي ترسخ مكانتها كدولة ذات توجهات " أفرو–أوراسية"إنسجاما مع مبدأ تعدد الأبعاد في السياسة الخارجية . هذا الفكر السياسي يتكشف مع مبادئ القيادة التركية من بين أن تركيا دولة مركز و ليست دولة جسرا و هامش .[3] كما تسعى لعدم ترك المجال للمنافسين الدوليين و الإقليميين خاصة أن لدولة كإيران و إسرائيل تواجدا في منطقة شرق افريقيا كما أنّ تركيا تريد الاستفادة من نفوذها في افريقيا، بإضافة لوجود إرادة تركية لتطوير الشراكة الإستراتجية مع إفريقيا .[4]

الدافع الإنساني:

تقوم تركيا بتقديم المساعدات للدول الإفريقية بهدف التخلص من تبعات الاستعمار وتهدف إلى تعزيز السلم والاستقرار ومن خلال دبلوماسيتها الإنسانية من ترسيخ اسمها في العقل الجمعوي الإفريقي من خلال تقديم المساعدات ، وعلى أنها دولة تحترم حقوق الإنسان، فالسياسات الأخلاقية المتبناة من قبل أنقرة جعلتها تقدم 5ملاين دولار من اجل مكافحة مرض الإيبولا. ففي سنة 2013 صّنفت تركيا في المركز الثالث في مجال تقديم المساعدات الإنسانية للقارة في الإفريقية تعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا ، وقد خصص نسبة 24 % من هذه المساعدات إلى افريقيا. إن مبدأ القوة الناعمة السياسية الخارجية التركية تستهدف من خلال محاولة تركيا بناء المساجد، حيث رمّمت تركيا على سبيل المثال مؤخرا قبر النجاشي وعدد من قبور الصحابة في إثيوبيا ، وقد صرح الرئيس التركي في زيارة الأخيرة لشرق إفريقيا " إن البعض جاء لإفريقيا من أجل الذهب لكن تركيا أتت لإفريقيا لكي تضمد

---

[1]– إسقاط الجنسية التركية عن فتح الله غولن الإرهابية، ***www.turkey-post.net/p-204883***.، تاريخ الاطلاع: 2017/06/07.

[2]– محمود سمير الرنتيسي، ***المكان نفسه***.

[3]– أحمد داود أغلو، ***العمق الإستراتيجي***، ص. 140.

[4]– محمود سمير الرنتيسي، ***المكان نفسه***.

الجراح".[1] يمكن القول أن تركيا بأعمالها الإنسانية تهدف لزيادة قوتها الناعمة، فهي من خلال هذه الأعمال تسعى للحصول على مكاسب سياسة، وإقتصادية. فتركيا اليوم تحضى بنظرة تقدير كبيرة في إفريقيا على غرار العديد من الدول، مما يعزز فرصها في مجال التجارة و الاستثمار.

الدافع الإقتصادي:

نجاح الإقتصاد التركي الذي وصل 720 مليار دولار إلى سنة 2014 كدخل قومي، ويسعى الأتراك إلى بلوغ 2 تريليون في سنة 2023، فبالتالي تطمح تركيا لكسب فرص إستثمارية و أسواق جديدة في إفريقيا التي تعج بالفرص الاستثمارية. في سنة 2013 إرتفعت الصادرات التركية إلى دول شرق إفريقيا وصلت 813 مليون دولارا، وبلغت الواردات 160 مليون دولار.

حاليا تركيا تطمح لزيادة حجم التجارة مع إثيوبيا، حيث تعتبر هذه الأخيرة أكبر دول الشرق إفريقيا في الإستثمارات التركية، حيث بلغت قيمة المشاريع للسكك الحديدية و التي قامت بإنجازها شركات تركية 1.7 مليار دولار. تراجعت المبادلات التجارية بين الدولتين من 420 إلى 400 مليون دولار في سنة 2012. وأعرب الرئيس التركي عن تنمية وصول حجما لتجارة إلى 500 مليون دولار في أقصر مدة.السياسة الإقتصادية التركية في إفريقيا تقوم على مبدأ "أنت تكسب وأنا أكسب" في تعاملها مع البنوك الإفريقية حيث تقوم بتقديم إغراءات أكثر مثل التعاون و التعامل بالمبدأ السالف ذكره ، وهو ما لا تفعله الدول الأخرى.[2]

الدافع الإستخباري:

بعد وصول تركيا لمستوى متطور من الإستقرار السياسي والإقتصادي وكذا العسكري النسبي في الداخل رغم محاولة الإنقلاب الفاشلة في شهر أوت الفارط، شعرت القيادة التركية، ضرورة جمع المعلومات اللازمة كما يبرر حولها، بهدف حماية الأمن القومي التركي. ولعل من بين الأسباب التي دفعت تركيا للتوجه نحو إفريقيا[3]:

عجز تركيا إلقاء القبض على الزعيم الكردي (التركي) عبد الله أوجلان الذي لجأ الى كينيا بعد خروجه من سوريا عام1999 ، هذه الأخيرة التي إعتقلته وعملت لصالح مخابرات أجنبية، وسلمته لتركيا التي قامت بإيداعه السجن في جزيرة "أيمرالي" في عزلة عن العالم الخارجي. وكذا رغبة القيادة التركية وعلى رأسها "أردوغان" الذي أدرك أهمية المعلومات وضرورة توظيفها لصالح أمن تركيا، وأحد نطاقات هذه المعلومات هو إفريقيا، هذا ما أعرب عنه أردوغان عند تولي المستشار الجديد للجهاز الإستخباراتي "

[1] Solmaz, Mehmet,Erdogan: we cannot remain silent on Afrika, Daily sabah, at: ***www.dailysabah.com/politics/2015/01/27/erdogan-we-canot-remain-silent on-afrika,*** on 2sd/6/2017.

[2]– محمود سمير الرنتيسي، ***مرجع سابق***، ص. 6.

[3]- عبد السلام إبراهيم بغدادي، ***البعد الإفريقي في السياسة التركية المعاصرة***، دراسات دولية، ع. 50، ص. 10.

هاكان فيدان" (42 سنة) قائلا: " سيعمل على إعادة بناء الجهاز إستناداً الى هذا الهدف الجديد". والتركيز على العمل خارج تركيا بعد إهمال تركيا لإفريقيا وتولي الجهاز السابق بالتركيز على قضايا الداخل المتعلقة بالجماعات الدينية والكردية واليسارية التي تشكل مصدر التهديد الأول للأمن التركي. إن الدافع الإستخباراتي الذي يعتبر من بين أحد الدوافع للتوجه التركي في إفريقيا لا يصل إلى مستوى فعالية الأجهزة الإستخباراتية المركزية الأمريكية أو الإسرائلية أو الأوروبية، التي تملك بنى تحتية سمحت لها بالتغلغل وسط القارة الإفريقية بالإضافة إلى الخبرة العملية للمجندين ضمن هذا الجهاز الحساس، دون إغفال معرفة خبايا القارة الإفريقية بالنسبة لهذه الأجهزة بسبب عدة عوامل أهمها التقدم التكنولوجي وحداثة تقنيات الجوسسة وكذا الإرتباط الوثيق بالنسبة للدول الإفريقية بالدول الاستعمارية.

وسائل تطبيق الإستراتيجية

إنتهجت تركيا العديد من الوسائل في تطبيق إستراتجيتها في القارة الإفريقية حيث إعتمدت على العديد من المداخل الثقافية و السياسية و الإجتماعية الإنسانية ، في محاولة منها التغلغل في القارة الإفريقية لتحقيق أهدافها المسطرة على المدى القصير و البعد، إنّ المدخل الثقافي و الإعلامي من بين أهم المداخل التي تعتمدها كل دولة تسعى لكسب مكانة في الساحة الدولية، فلإعلام اليوم أصبح المنبر الرئيسي لتمرير الإستراتجيات الكبرى للدول. أمّا ثقافيا يعتبر أهم و أخطر المداخل، فكل دولة تكرس لنشر ثقافتها كفكر للهيمنة من جهة، ومنطلقا لتثبيت قوتها على جميع الأصعدة، فقوة الإنتشار اليوم تكمن في مدى التغلغل الفكري و قدرة التأثير في الآخر.

حركة غولن.

تعدّ حركة غولن من أهمّ وسائل السِّياسة الفائقة القوّة، تعتبر الحركة أنّ التّعليم هو عنصر محوري لإنتاج جهود الإصلاح، لأنَّها مرتبطة بالشّخص المعلِّم والطَّالب، ترتكز على التّعليم لما له من دور هامّ ورئيس في تشكيل شخصية الفرد"فتح مؤسّسها غولن العديد من المدارس في: مصر واليمن والمغرب وأصدرت مجلّة حراء" في 2005/10م. حيث تمَّ إصدار 37000 نسخة وزعت على النُّخبة المثقّفة في الدُّول العربية، تصدر هذه المجلّة باللّغة العربية.

شكَّلت هذه الحركة العديد من ورشات العمل وعشرات النّدوات والنّشاطات المتبادلة بين الدّول العربية وتركيا. على سبيل المثال: مصر، المغرب، الأردن، الجزائر، المملكة العربية السّعودية، اليمن، السودان، الكويت والإمارات العربية المتَّحدة، كمحاولةٍ للتّقرّب من العالم الغربي والتعريف بتركيا[1]. لكن ولإعتبارات أمنية تصنّف الحكومة التركية هذه الحركة على أنها حركة إرهابية تهدّد الأمن القومي التركي، وقد شنّ الرئيس الحالي التركي حملة لغلق مدارس هذه الحركة في العديد من الدول الإفريقية.

[1]– حركة غولن، ***www. rouyaturkyyiah.com*** ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/25.

قناة تي آر تي TRT التركية النّاطقة بالعربية.

بعد نجاح المسلسلات التلفزيونية التّركية التي كان لها تأثير وصدى إيجابي على المستوى الإعلامي، تمّ إطلاق قناة تي آر تي TRT التركية وهي أول قناةٍ تلفزيونية تركيةٍ ناطقة بالعربية. تمّ إفتتاحها بداية من 2010/04م، بموجب قرار الحكومة التركية لتقرير التقارب التركي العربي. تعتمد على اللغة العربية الفصحى وخليط بين اللّهجات العربية، تقدّم نشراتٍ إخباريةً وبرامج سياسيةٍ وبرامج منوّعة، قناة تي آر تي تابعة للهيئة العامة لإذاعة وتلفزيون تركيا[1]. تجدر الإشارة إلى أنّ المدخل الإعلامي المنتهج في القارّة الإفريقية يخصّ دول شمال إفريقيا العربية، حيث تهدف تركيا عبر المدخل الإعلامي إلى التقريب والتّبادل الثّقافي وهذا ما أعدَّهُ "سفرتوران" مدير المحطّة في مقابلةٍ له على هامش احتفال مؤسّسة الإذاعة والتّلفزيون التّركي (تي آر تي)،حيث قال: "إنّ تركيا تشترك مع مع العالم العربي في الجغرافيا والتّاريخ والثّقافة...إنّنا لا نريد مترجمين يقومون بالتّخاطب بدلًا عنّا.[2]

إنَّ هذا الفكر الجديد يثبت رغبة تركيا في نشر ثقافتها وبذل الجهود لتعزيز العلاقات الثقافية والاقتصادية فتعلُّم اللُّغة العربية بالنِّسبة للأتراك يساعدهم على الاتِّصال المباشر مع دول شمال إفريقيا،ما سيضيف طفرةً نوعية في العلاقات خاصَّةً الاقتصادية. فسهولة العملية الإتِّصالية تساعد على خلق فرصٍ إستثمارٍ حيث تعتبر اللّغة التركية من بين العوائق التي تواجهها في القارة الإفريقية ويمكننا القول أنَّ تركيا استثمرت في التّأثير على الجانب الاجتماعي والدّول العربية،بعد إدراكها الجيِّد مظاهر الغزو الثّقافي الغربي. والذي لا يلقى قبولًا في المجتمعات العربية، ما دفعها إلى التّرويج للقيم الاجتماعية والتربوية وكذا العادات والتّقاليد المشتركة في أحيانٍ والمختلفة في أحيانٍ أخرى.

الإعلام يعتبر من وسائل الإستراتيجية التركية في إفريقيا:

نظرا لما يقتضيه من أهمية في العلاقات الدولية الحديثة بل أصبح من الوسائل المطبقة في السِّياسة الخارجية فالعديد من الدول تروّج لسياستها عبر قنواتها الفضائية التي تترجم السِّياق العام لسياستها الخارجية فعلى غرار قناة روسيا اليوم والبي بي سي البريطانية و24 الفرنسية والقناة الإخبارية الصينية الناطقة بالعربية وقناة الحرة الأمريكية تحاول تركيا من خلال مختلف المنابر الإعلامية من تقديم سياستها ومواقفها وتوجُّهاتها في مختلف القضايا في خطوة مدروسة مفادها عدم ترك المجال لمنافسيها الإقليميين والدوليين من توجيه الرأي العام وفق حساباتهم الخاصّة.

---

[1]– قناة تي آر تي التركية الناطقة بالعربية، ***arwikypedea.org/wiki/*** ، تاريخ الإطلاع: 2017/05/25.

[2]– عائشة عرابات، مقابلة مع المنسّق العام لقناة تي آر تي التركية الناطقة بالعربية، ترجمة:عبد اللّطيف شعيب، ***www //arqantara0de/content/mgbl-m-Imnsq-Ing-ty/trky-Intq-birby-trk-tryd-n-tkwn-hdrbnfsh-fy-llm-15by***، تاريخ الاطلاع:14-4-2017.

تجلّى الإهتمام التّركي في هذا المجال مرافقة قرابة 61 وسيلة إعلامية لرجب طيّب أردوغان خلال دورته المغاربية سنة 2003م[1]. بالإضافة إلى افتتاح قناة تي آر تي إفتتحت قسما بالعربية بوكالة الأنباء الرّسمية التركية "الأناضول" يوظِّف مئات الصّحفيين العرب وله مكاتب رئيسية في لبنان والقاهرة .ويشير نائب المدير العام للوكالة "أحمد تاك أنّ تركيا اعتمدت طيلة سنوات على وكالات الأنباء العالمية في نقل الخبر العربي والعكس صحيح، وقد صرّح بأنّ الإعلام العربي إعتمد على الوكالات الغربية في الوصول إلى الخبر في تركيا ووصف هذا بالمؤسف وأكّد أنّ وجود قسم عربي بوكالة الأناضول سينقل الصّورة الحقيقية عن تركيا للعرب وعن الوطن العربي للأتراك دون زيف أو توجيه[2]. من خلال هذا المنبر الإعلامي تحاول أنقرة تبليغ رسالتها لكلِّ العالم بإعتمادها وكالة الأناضول بالعربية خير دليل على محاولة إيصالها لرأيها للعالم العربي وتحاول تقريب الصورة والثّقافة التركية للمواطن العربي، مستغلّة بذلك صناعة المسلسلات والعديد من الإشهارات على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي بهدف جذب السّيّاح من جهة وكسر الحواجز الثّقافية ضمن إستراتيجية ثقافية تخاطب الفكر العربي وتنطلق من البعد الحضاري التاريخي العثماني القائم على الإعتزاز بالحضارة العثمانية والانتماء التركي.

الدبلوماسية الإنسانية من وسائل الإستراتجية التركية

سعت تركيا لتضميد الجراح الإفريقية الناجمة عن الحروب الأهلية في القارّة،أو عن الظّواهر الطّبيعيَّة، حيث عملت العديد من المنظَّمات الغير حكومية على نشر الوعي الثَّقافي في القارَّة خاصّة في السِّنغال ومالي.وأقدمت على تغييرات إجتماعية في ما يخصّ ختان البنات لأغراضٍ موسميةٍ أو دينيةٍ، وحصل أنّ هذا الوعي ساهم في منع هذه العادة في عدد من الدّول كنيجيريا.من بين المنظَّمات غير الحكومية الناشطة في إفريقيا "منظمة حقوق الإنسان والحرِّيات" IMH التي حملت مشروعات عديدة أهمّها مشروعًا يحمل اسم KATARAKAT، يهدف إلى معالجة المكفوفين في إفريقيا وتدريب الأطبّاء الأفارقة على إجراء العمليَّات بأنفسهم.وفي نفس الإطار تمّ نقل آلية العمل والخدمات المقدّمة في المستشفيات التّركية إلى السُّودان حيث نستطيع القول أنَّ نفس آلية العمل في البلدين. إنَّ مختلف المنظَّمات الغير حكومية أصبحت ذات صلة بالسّياسات الخارجية لبلدانها، ونخصّ بالذِّكر الولايات المتّحدة الأمريكية التي أعلنت تقديم مساعداتٍ لإفريقيا عبر هذه المنظَّمات الغير حكومية، لأنَّها لا تثق في حكومات الدّول المنكوبة، وتفضّل تقديم هذه المساعدات عن طريق هذه المنظَّمات. إستوعبت تركيا أهمّية المجتمعات المدنية واتّخذت قرار عام 2009م بإنشاء منظّمة(تيكا) وهي منظمة مدنية تعاونيةٌ ذات طابع مؤسَّساتي غير حكومي، داعمة ومتعاونة مع الحكومة التّركية .إنَّ المساعدات الخارجية لم تكن مدرجة، ضمن

---

[1]– ***61 وسيلة إعلامية ترافق أردوغان***، النهار الجزائرية، العدد1725، 4–6–2013م، ص.2.

[2] – مسعودة بوطلعة، تركيا تعود إلى العرب من بوابة التاريخ، جريدة الخبر الجزائرية، ***www.elkhabar.com/ar/autres/reportage/3171000html*** ، تاريخ الإطلاع: 2017/5/30.

التّقارير ولكن أخذت تدرج وفق قوائم بيانيةٍ بعد التنمية التي حقّقتها تركيا والتي عادت بالإيجاب على تمويل هذه المنظّمات، التي أدّت إلى تقوية العلاقة بين هذه المنظّمات وأجهزة الدّولة، تعدّ مؤسّسة (تيكا) المؤسّسة المسؤولة عن تنظيم المساعدات التّركية الخارجية وتنسيقها.وهي تابعة لرئاسة الوزراء التركية، دورها المنوط يتمثّل في المجال الاقتصادي التجاري، الاجتماعي، الثقافي، وتهدف إلى توسعة أنشطتها ومشاريعها خارج تركيا لزيادة حجم مساعداتها الإنسانية العاجلة، في أوقات الأزمات. تتبنّى مؤسّسة (تيكا) برامج إستراتيجية طويلة المدى، في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتهدف إلى تأدية دورٍ فعَّالٍ في حلِّ المشكلات التي تواجهها بعض الدول. [1]

منذ تأسيس تيكا سنة 2003م، قامت بإنشاء 50 مكتب تنسيق لها على مستوى العالم.وفتحت 16 مكتب في إفريقيا، تعمل على إنجاز مشروعاتٍ تنموية مختلفةٍ في كلٍّ من السِّنغال و الجزائر و الصُّومال وناميبيا، 730 مليون دولار قيمة المساعدات التنموية التركية الرّسمية التي قدَّمتها على إفريقيا عبر تيكا. في مجال التنمية الزِّراعية أعدّت تيكا مشروع التنمية الإفريقي في 2008م على أن يتمَّ إنجازه بين عامي 2008-2010م. ويشمل كلًّا من بوركينافاسو، جيبوتي، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، السِّنغال، جزر القمر، مدغشقر، تنزانيا، كينيا، روندا، أوغندا.

لعبت (تيكا) دورًا مهمًّا في فتح آفاق جديدة في المجال التَّنموي خاصَّةً في الصُّومال وخاصَّةً عقب الجفاف والقحط اللَّذان أصاباها في 2011م. حيث سجَّلت مشاريع تنمويةً تمثَّلت أهمُّها في تعبيد الطَّريق الواصل بين مركز العاصمة "مقديشو" والمطار الدَّولي. والذي فتح أبواب الإنفتاح من جديدٍ للصُّومال على العالم، لا سيما بعد أن قرَّرت الخطوط الجوِّية التّركية تسيير رحلاتٍ مباشرة من اسطنبول إلى العاصمة "مقديشو" بعد تعبيد طريق المطار. تعبيد 401 كلم من شوارع العاصمة الصُّومالية وإنشاء مستشفى لعلاج أكثر من 1200مريض يوميا.بالإضافة إلى توصيل المياه على 126 ألف شخص عن طريق مشروع مدّ أنابيب بالتّعاون مع وزارة الموارد المائية في إطار مكافحة الجفاف،كما عملت المؤسّسة على توعية الصُّوماليّن بغذائهم الزراعي بعد إنشائها للمدرسة الزّراعية الصُّومالية، تدشين مستشفى بسعة 200سرير. تخلّلها مرحلة إنشاء مدرسة لتعليم صيد الأسماك.حيث اهتمّت(تيكا) بتعليم سكّان الشّريط السّاحلي أساليب صيد السّمك،والتي ستوفّر وظائف شاغرة تسهم في إنعاش اقتصاد البلاد في السَّنوات السّابقة[2] .

عملت المنظمات التركية غير الحكومية ضمن أولوية معالجة المشكلات المزمنة في إفريقيا خاصّة في مجال التعليم والصحة، لتبني جسور الأخوّة والتّعاون بين تركيا وإفريقيا.حيث نَفَّذت هذه الجمعيات والمنظّمات مشاريع مختلفةً من بينها: "أطبّاء بريوزو" وجمعية "جان سويو" و"منظّمة إيهاما" ووقف علي محمود هدائي، و"جمعية بشير" وجمعية دتيرف نازي" وجمعية "يارام إيلي"وجمعية "دوست إيلي" وجمعية

[1]– سردام تشام، مؤسسة تيكا ومرحلة الانفتاح على إفريقيا، ***مجلة رؤية تركية***، عدد شتاء 2015، ص. 48.

[2]– سبردام تشام، ***مرجع سابق***، ص49.

"دوست إيليري" وكلُّها منظّمات قدّمت مشروعاتٍ متنوِّعة ومتعدّدة في إفريقيا. وفي هذا الصَّدد صرّح السّفير التّركي السّابق في كينيا والسُّودان "علي إينكن" :(إنَّ المنظّمات غير الحكومية دعمت فكرة الحكومة في المبادرة الإفريقية والإنفتاح عليها وأصبحت الشّعوب الإفريقية ترى وتقدّر هذه المنظّمات). تشير التّقارير الخاصّة بالتّنمية والتّعاون التّركي لسنة2013م إلى زيادة ميزانية هذه المنظّمات حتّى بلغت 280 مليون دولار في حين كانت في سنة 2012م 151 مليار دولار وهذا دليل على تطوِّر هذه المنظّمات.

في التَّقارير الخاصّة بالمساعدات التي قدّمتها المنظّمات غير الحكومية التّركية في إفريقيا لسنة 2013م نجد أنّ الميزانية وصلت إلى 93 مليون دولار والدّول التي أعطيت لها الأولوية في تقديم المساعدات في النيجر ومالي وتشاد والصّومال ،أمّا بخصوص تكلفة مشروعات التعاون الإقتصادي وصلت إلى 122 مليون دولار،فيما خصّص 150مليون دولار، و7ملايين دولار للأمور الإدارية. إعتمدت هذه المنظّمات نظام الأولويات للدّول التي تحتاج إلى مساعدات فالمنظّمات التركية سدّت الحاجة الغذائية للصُّومال خلال الأزمة التي عاشتها عام 2011م .وما زاد رفع همم هذه المنظّمات زيارة أردوغان بعد انتهاء الحرب الأهلية في الصّومال. إنّ الأعمال الإنسانية التّركية ذهبت بشكلٍ مباشرٍ للصّوماليِّين في الصّومال،ما أدّى إلى تطوّر العلاقة بين تركيا والصومال خاصّةً بعد بناء المدارس والمستشفيات والدّور الخاصّة بالأيتام والتي غيَّرت الوضع الثّقافي، والاجتماعي بشكلٍ كبير. ففي سنة2011م ولأوّل مرّةٍ تمَّ الاتِّفاق بين المؤسّسات الرّسمية والغير الرّسمية من أجلِ إمداد الصّومال بالمساعدات الإنسانية،إذ اجتمعت مديرية الأوقاف والهلال الأحمر التّركي "كزلاي" ومنظمة "تيكا" والمنظّمات الأخرى غير الحكومية والتي ضاعفت جهودها للتّعاون المشترك فيما بينها[1]. بفضل مجهودات تركيا في تقديم المساعدات الإنسانية في القارّة الإفريقية لاقت ترحيبًا وقبولًا في الوسط الإفريقي حيث عزّزت تركيا من فرص تواجدها في إفريقيا من خلال هذه المساعدات ومن خلال إستعمال البعد الدِّيني القائم على القيم الإسلامية التي تحثّ على ضرورة التعاون والتكافل، فالحضارة الإسلامية أقرَّت في العاملين في هذا الميدان الإنساني ولعلّها الدَّافع الأساسي لهم للعمل في هذا المجال.

إنَّ إنجازات تركيا الإنسانية في القارة مكَّنها من بلورة الانفتاح على القارّة السَّمراء، بالإضافة إلى المساعدات والمشروعات التي قدّمتها المنظّمات غير الحكومية والتي صبّت في مصلحة تركيا.

دور المجتمع المدني التركي في تطوير العلاقات التركية الإفريقية:

تطرق "Bayartan Mehet" في كتاب "Osmanlı şehırlerında Vakıflar ve Vkıf Sıstemının şehre kattığı Değerler" Osmanlı Bılımı Araştırmalarıتحت عنوان "الوقوف في المدن العثمانية و البحوث العلمية العثمانية"، لأهمية الوقف الذي ساهم في تطوير العلاقات

[1]- سيردام تشام، ***مرجع سابق***، ص ص. 36، 37.

التركية الإفريقية التي شهدت تطوّرا كبيرًا على جميع الأصعدة، تجارية، سياسية، ثقافية، إنسانية، وتطرّق الكاتب إلى الأبعاد السياسية و الثقافية و التارخية أين ساهم الوقف في تطوير المدن العثمانية و يضيف أن الوقف يعبر عن الهوية العثمانية.هذه الهوية التّي تمتاز بالوقف ما يجعلها تختلف عن باقي الهويات.حيث تمثل الوقف في العديد من المدن العثمانية، و كانت الأراضي تسمى بوقف الدولة. وقد تناول الكاتب تأثير الأحداث السياسية والإقتصادية على الساحة الدولية ونوه بمساهمة الوقف في تطور الإقتصاد التركي خاصة بعد تأسيس الجمهورية التركية.

إنّ المراحل التي مرّت بها المنظَّماتُ المدنية بدأت مع مديريات الوقف المعتمدة في الثّقافة الإسلامية التي تتمتّع بأهمّيةٍ كبيرةٍ في تركيا، حيث أنّ لمديريات الوقف دورًا هامًّ في العهدين السّلجوقي والعثماني. ما أدّى إلى تطوير المدن العثمانية ولاسيما في الحياة الاجتماعية كبناء الجوامع، المدارس، المستشفيات، الحمّامات، مراكز العمل، مشروعات المياه والمقابر وغيرها. وتأمين الطّرق التّجارية، وتسهيلها أمام التّجار، التّعليم، الصِّحّة، تنمية المجتمع، لأنّ عمل هذه المنظّمات وتلك المؤسّسات لم تكن تابعة للدّولة بل لمؤسَّسات مدنية [1].

صرّح "شن مصطفى ترك" şenTürk Mustafa في كتاب" الوصايا بثقافة القرآن الكريم، إسلام، الفن، تاريخ، أدبيات، مجال الموسيقى" في الصفحة 144 " Vakıf kültürünün Kur'an'dakı ". Referanslari" Islam San'at Tarih Edbiyat ve Musiki Dergisi(Istem)أنّ مؤسسات الوقف إستمرّت حتّى نهاية العهد العثماني، وتمّ دمجها بالبنية التركية وقد حافظت على إستمراريتها و قد نوّه بالخدمات التّي كانت تقدّمها خاصة في مجال التّعليم أين ساهم الوقف في مساعدة الطّلاب وتنمية المجتمع، و في مجال الصحة كذلك.[2]

أمّا المؤلفين "شنال شنور" şenel şenur" و" زهره تيان Tuyan Zehra إستعرضا مراحل تطور هذه الأوقاف في كتاب "تأسيس الجمهورية التركية" ما بين سنة 1926-1967."1926-1967" Yillari Arasında Türkiye" الصادر عن غزي للكتب الأكاديمية، Gazi Akademık Bakış .

منذ إعلان الجمهورية أصبحت الأوقاف تعرف بالمؤسسة وتخضع للقانون المدني لعام 1926م.تطرق المؤلفان إلى القانون العام الذي غيّر مصطلح الوقف إلى مؤسسة ، وقد أشارا إلى مساهمة الأوقاف في الأزمات الإقتصادية التي واجهت تركيا في الفترة الممتدة ما بين 1926 و 1967.حيث كانت المورد الذي إعتمدت عليه تركيا، و بموجب القانون المدني لسنة 1926، تغيّر إسم الوقف إلى

[1]- Bayartan Mehmet, "Osmanlı şehırlerında Vakıflar ve Vakıf Sıstemının şehre kattığı Değerler" Osmanlı Bılımı Araştırmalar, sayı:X-1 2008, s 157. At: ***www.arastirmax.com/en/bilimsel-yayin/osmanli-bilimi-arastirmalari/10/1/157-175-osmanli-sehirlerinde-vakiflar-vakif-sisteminin-sehre-kattigi-degerler***, ss.26, 27.

[2]- Şentrük Mustafa," **Vakıf kültürünün Kur'an'dakı Referanslari" Islam San'at Tarih Edbiyat ve Musiki Dergisi(Istem),**sayı 162010 , s.144.

المؤسسة في سنة 1967 ، وفي الفترة الممتدة بين 1926 و 1967أنشأت مؤسسات وقفية بسب الأزمة الإقتصادية التي واجهت تركيا حينها ، أصبحت هذه الوقوف تابعة للدولة المركزية مما زاد عددها[1]. وفي هذا السياق إفتتحت مكاتب لوكالة التّعاون والتّنسيق (تيكا) في كلٍّ من: أثيوبيا، السِّنغال، تونس، وغيرها من الدّول الإفريقية.عملت منظّمات المجتمع المدني دورًا فعّالًا في إفريقيا على الصَّعيد التّنموي، والإنساني، أدرجت معالجة الآفات والمشكلات المزمنة ضمن برنامج عملها، وأولت الاهتمام للجانب الإنساني والصِّحّي. حاولت تركيا من خلال إهتمامها بالجانب الإنساني من بناء جسرٍ إنسانيٍّ بين الشّعبين الإفريقي والتّركي. من خلال الإمدادات والمساعدات التي قد منحتها تركيا. من خلال دراستنا سنلقي الضّوء على أهمِّ المحاور الإنسانية التي قدّمتها هذه المنظّمات التي تقوم بمجهوداتٍ جدِّيةٍ تسعى بها لتطوير العلاقات التركية الإفريقية.

إنّ ما يميِّز هذه المنظّمات غير الحكومية هو إستقلاليتها فهي غير تابعة للدّولة في تقديم مشاريعها ذات الصِّلة، وما يميِّز المجتمع التركي نمطه وطابعه في مساعدة الآخرين، وهو ما يعد من أهمِّ المشاعر الإنسانية الأساسية والقيِّمة، لم تبق هذه المساعداتُ محصورةً في المنطقة الإقليمية لتركيا بل تعدّت فقد إستطاعت وسائل الإعلام ومواقع التّواصل الإجتماعي من إيصال الحروب الأهلية والكوارث الطّبيعية والأزمات الإنسانية[2].

برزت تركيا كفاعل يحمل رسالة قيميّة بالدّرجة الأولى مع كلّ الدّول، وتأكّد هذا التّوجّه بشكلٍ جليٍّ في المؤتمر السّنوي الخامس للسُّفراء الأتراك،الذي عُقد تحت شعار،"الدبلوماسية الإنسانية".حيث أوضح الرّئيس التركي عبد الله غول عن ضرورة التّحلّي بالدّرجة من التفوق الأخلاقي والمعنوي وهذا من خلال مساعدة ودعم الشّعوب والوقوف بجانبها في الأوقات الصّعبة ضدّ الأزمات التي تواجهها. فالتّحلي بالقيم الإنسانية ضرورة إزّاء القضايا الخارجية على أن يكون ذلك بشكل يعكس مدى إحترام تركيا للشّعوب الأمر الذي من شأنه أن يجعل العالم الخارجي ينظر لتركيا نظرة جيدة حيال سياستها الخارجية التي تتسم بإستيعاب الجميع دون أن تكون لها أي نوايا سيِّئة أو مصالح شخصية[(3)]. وقد أكّد رئيس الوزراء التركي رجب طيّب أردوغان في كلمة ألقاها على هامش "منتدى العمل التركي النيجيري" أين أعرب عن إرادة بلاده في إقامة تعاون دائم مع إفريقيا فيه مكاسب للطّرفين، وتكون علاقة التعاون هذه مبنية على المصلحة والاحترام المتبادلين وليس على منطق استغلالي أحادي الجانب. وأفاد أردوغان أن بلاده لا

---

[1]- Şenel şennur,Tuyan Zehra:"1926 **1967" Yılları Arasında Türkiye Cumhuriyeti'nde Kurulan Tesisler(Vakıflar)**, Gazi Akademik Bakiş Sayı:5 2009, ss. 126, 134.

[2] –سرحات أوراقجي، دور المجتمع المدني في تطوير العلاقات التركية الإفريقية، ***رؤية تركية***، عدد 4 شتاء 2015، ص ص. 26– 27.

[3]- غول يدعو إلى الالتزام القيم الاجتماعية في مناصرة الشّعوب، وكالة الأناضول للأنباء، ***http://aa.com.tr/ar*** ، تاريخ الإطلاع: 17 /2017/5.

يهمّها لا البترول ولا الذّهب ولا اللألماس الإفريقي . وأضاف قائلا: "نحن في النيجر الآن لنظهر أخوّتنا وصداقتنا على مدى مئات الأعوام نحن هنا لنظهر كيف تكون الأخوّة كيف يكون النهوض معا كيف يكون الكفاح من أجل الحرّية"[1].

وفي نفس السّياق أكّد أحمد داوود أوغلو عن الاهتمام البالغ للدّفاع عن مصالح القوة الوطنية وأعرب عن مواصلة السياسة الخارجية القائمة على القيم وقد نوّه في سياق كلامه على استعداد بلاده سلفا لتتحمّل ما يترتّب على أيّة جهة عالمية فاعلة . أشار أوغلو إلى الأهداف المسطّرة فقال: "وقد وضعنا نصب أعيننا هدفا وهو أن نُعدَّ من الدول الحكيمة في المجتمع المدني، إنّ الحاجة لقيام الدّول الحكيمة بالمهام الإنسانية مثل منع الصّراعات والوساطة وتسوية النّزاعات أو تقديم المساعدة الإنسانية تتّضح خاصّة في أوقات الأزمات مثل الأزمة الإقتصادية التي يمرّ بها العالم اليوم أو التّحوّل السّياسي الذي تمرّ به منطقتنا".

وفي هذا الصّدد وصِف بلده بالبلد الحكيم وعضوا مسؤولا في المجتمع الدّولي والطّامح إلى تعزيز قدرة أنقرة على رسم مسار التطوّر من حولها وتقديم المساهمة القيّمة في حلّ القضايا الإقليمية والدّولية.وقد ركّز على الأهداف العالمية التي تحقق بالإصغاء إلى ضمير الإنسانية ومنطقها، وقد أضاف قائلا: "ونصبح مدافعين ثابتين عن القيم العالمية ونحن إذ نتبنّى هذه المبادئ العالمية فإنَّنا نعظمها بقيمنا المحلِّية وننادي على الأخص بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرّشيد والشفافية وسيادة القانون". وما يبرز دبلوماسية أنقرة في التعامل مع البلدان الإفريقية قوله: "سنمدّ يد العون للشعوب التي تنتفض للمطالبة بهذه القيم لأننا وانطلاقا من إيماننا بمبادئ العدالة والمساواة على قناعة أنهم يستحقون أيضا ذات الحقوق و الإمتيازات التي يتمتّع بها شعبنا،وبينما تمرّ منطقتنا عبر عملية تحوّلٍ ديمقراطي ستواصل تركيا سعيها للحفاظ على التوازن بين تعزيز القيم الديمقراطية والدّفاع عن المصالح الوطنية.[2]

إنّ خطاب أردوغان السياسي يقدّم تركيا على أنّها الراعي الرسمي لدعم حقوق الشعوب الإفريقية ويؤكد دائما على أنّ بلاده لا تنتهج نفس إستراتجيات الدول الأوروبية، التي تطمح لإفتكاك صفقات الإستثمار فحسب بل تعنى بالجانب الإنساني والإقتصادي للدول الإفريقية التي تحتاج الدعم. إن الحنكة السياسية لأردوغان تظهر من خلال إستعطاف شعوب الدول الإفريقية، وغرسه لمجموعة أفكار تقوم على مبادئ العدالة و إحترام حقوق الإنسان.

رغم أنّ فحوى خطابات أردوغان تحمل معاني إنسانية لكنها تصب في المصلحة الاقتصادية، وهذا ما ميّز الإستراتيجية التركية عن باقي الإستراتجيات لمختلف الدول في إفريقيا.

---

[1]– أردوغان يسعى إلى تعاون دائم مع إفريقيا، وكالة الأناضول للأنباء، ***http://aa.com.tr/ar*** ، تاريخ الإطلاع:2017/05/17.

[2] أحمد داوود أوغلو، مبادئ السّياسة الخارجية التركية وموقفها السّياسي الإقليمي، ***مرجع سابق***، ص. 5.

إنّ أحد آليات الإستراتيجية التركية في إفريقيا الدبلوماسية الإنسانية التي لا تقوم إلا على تقديم المساعدات بل تتعدى ذلك، فهي تعنى بالتنمية البشرية من خلال إقامة البرامج التعليمية والمدارس، و التوعية الثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى الإهتمام بكل المخاطر التي تهدد الكائن البشري من كوارث طبيعية كالتصحر والجفاف، صحية كالأوبئة ووضع خطط لمواجهتها، فالدبلوماسية الإنسانية قوامها الضمير الإنساني .

طبّقت تركيا الدبلوماسية الإنسانية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نتيجة للتطورات التي شهدتها تركيا الآونة الأخيرة وموجة التوسع التي قامت بها من خلال افتتاح العديد من السفارات. كما ذاع صيت تركيا في المنابر الدولية بفضل دبلوماسيتها الإنسانية التي تشكل أبرز نماذج الدبلوماسية، بعدما أصبحت تركيا عضوا مراقبا في الاتحاد الإفريقي، الذي أعلن بدوره عام 2008م الجمهورية التركية شريكا استراتيجيا "كثفت تركيا جهودها في تقديم المساعدات".

أشار"**داوود احمد اوغلو**" إلى إسهامات الدبلوماسية الإنسانية في اكتساب الدبلوماسية التركية الكلاسيكية أبعادا جديدة قائلا: "...هذا هو ما نقصده من الدبلوماسية الإنسانية، إننا نكسب دبلوماسيتنا أبعادا جديدة، بينما نسعى جاهدين لإيجاد حلول للأزمات التي في منطقتنا، نحاول أيضا وضع حل لجميع المشكلات التي تحيط بالإنسانية، وتؤرق بال وضمير الإنسان، ونحن على قناعة بأنّ هذا ما يجب أن يكون هدفا للدبلوماسية التركية الجديدة، لأنّ الإنسانية تسري في هذا الاتجاه أيضا..."[1]. عرفت الدبلوماسية الإنسانية بأنّها تكثيف الجهود والعمليات في العلاقات الدولية من خلال آليات السياسة الخارجية لتحقيق الأهداف الإنسانية، بل وحتى الذهاب إلى علاقات تعاون مع الممثلين الدوليين إن تطلب الأمر، وذلك لتحقيق هذه الأهداف.

الدبلوماسية الإنسانية ليست بديلا كلاسيكيا عن الدبلوماسية الثنائية أو الدبلوماسيات ذات الأطراف المتعددة، بل العكس فهي تزيد من نجاح علاقات التعاون بنسبة كبيرة إن طبقت فعلا.

إنّ مصطلح الدبلوماسية الإنسانية من المصطلحات الحديثة النشأة في الأدبيات السياسية ويذكر غالبا مع المساعدات الإنسانية، حيث تحمل في معانيها الكثير لكن الأهم هو المعنى الذي تحمّله الدول لهذا المصطلح في أثناء تطبيقها. فقد بيّن نص الخطاب الذي ألقاه "**احمد داوود اوغلو**" في مؤتمر السفراء الخامس، عندما كان وزيرا للخارجية التركية مبينا المعنى الذي تحمله تركيا للدبلوماسية الإنسانية: "...هذا ما نقصده من الدبلوماسية الإنسانية، ولا نعني به المساعدات الإنسانية فحسب، فأيّ دبلوماسية لا تقوم على وضع الإنسان نصب عينيها، ولا تحمل في مضامينها الجوهر الإنساني لن تدوم طويلا، فكما أنّ

[1]– حسن اولوصوي، ***مرجع سابق***، ص .55.

إمتلاك أقوى ابيوس العالم أمر في غاية الأهمية، وكذلك الانتماء للضمير الإنساني ومخاطبة ذلك الضمير أصبح مهما بعد الآن..."[1].

عند تحليل خطاب "**داوود أوغلو**" يتسنى للقارئ فهم دلالات إستراتيجية تركيا والتي تعتبر سياسة بديلة تقدم مساعدات دون مشروطية مسبقة. فهي لا تفرض التبعية الاقتصادية أو السياسية للدولة الإفريقية، **فأوغلو** يشير إلى مدى أهمية العنصر الإنساني في العلاقات الدولية والتي لا تتمتع به أغلبية الدول التي تبحث عن الأسواق وصفقات الإستثمار دون الإكتراث لإقتصاديات الدول الإفريقية والمستوى الإجتماعي، مبررا أنّ هذه العلاقات المبنية على المصلحة لا تدوم طويلا، عكس العلاقة التي تربط تركيا بهذه الدول.

فهذه العلاقة تحفظ كرامة الإنسان وتساهم في تنمية البلدان النامية، عكس علاقة الدول التي مازلت تنظر للدول الإفريقية نظرة العبودية والتبعية، وفي أحيان أخرى هذه الدول هي التي تغذي الصراعات في إفريقيا لخدمة مصالحها.

تفعيل الدبلوماسية

كمبدأ ووسيلة فعند تولي داوود أوغلو حقيبة وزارة الخارجية سعى لتحقيق أهداف تركيا من خلال الزيارات الرسمية التي تعتبر إحدى الرّكائز الأساسية للسِّياسة الخارجية التركية الجديدة. ففي تلك الفترة شهدت الدبلوماسية التّركية نشاطا مكثّفا لمختلف المسؤولين الأتراك بهدف فتح أسواقٍ مشتركة في الجانب الإقتصادي وإقامة العديد من السَّفارات في مختلف الدول الإفريقية والتي عرفت إرتفاعا في عدد السفارات. ففي هذا السِّياق جاء توالي زيارات كبار المسؤولين الأتراك خصوصا على المستوى الرِّئاسي، إلى مختلف دول القارّة السّمراء في السَّنوات الأخيرة وبلغ عدد الزيارات الرّئاسية التركية لإفريقيا خلال العامين الماضيين عشر زيارات آخرها في جانفي 2017م.التي قام فيها أردوغان بجولة إلى كلٍّ من تنزانيا والموزمبيق ومدغشقر[(2)].

وقد شهدت الجولة توقيع تسعة بروتوكولات تعاون مع تنزانيا في قطاعات البنية التحتية والزراعة والسّياحة، إضافة إلى إجراءاتٍ لتعزيز المبادلات التجارية حيث ارتفع الحجم التجاري بين البلدين من 12 مليون دولار عام 2005م ليصل نحو 151 مليون دولار عام 2016م، كما وقّعت تركيا مع مدغشقر إتفاقياتٍ للمساعدات النّقدية فضلا عن المساعدات النّقدية وفضلا عن إتّفاقياتٍ في مجال الطَّاقة مع الموزمبيق بعد إكتشاف إحتياطات نفطية وغازية بها. وقد توجّت جولة أردوغان الإفريقية بالتوقيع على 19 إتّفاقية تجارية وإقتصادية، وتفاهمياتٍ سياسية تعزّز النّفوذ التّركي في القارّة السَّمراء بالإضافة إلى إفتتاح

[1]– حسن أولوصوي، ***مرجع سابق***، ص. 56.

[2]– كرم سعيد، أهداف وأدوات التحرّكات التّركية في إفريقيا،***www.siyassa.org.eg*** ، تاريخ الإطلاع: 2017/5/18.

مكتب رسمي لوكالة التّعاون والتنسيق التّركية(تيكا)، في العاصمة التنزانية دار السلام، وقد تمّ الإتّفاق مع الموزمبيق على إلغاء تأشيرة الدّخول بين البلدين لتسهيل المبادلات التّجارية.[1]

[1]– كرم سعيد، ***المكان نفسه***.

تمهيد:

حققت تركيا نقلة نوعية على صعيد العلاقات التركية الإفريقية في مختلف المجالات، في إطار سياستها الخارجية المتعددة الأبعاد وفق إستراتيجية متكاملة، ثقافية، إقتصادية، وإنسانية مستعملة عدة آليات لتحقيق مجموع الأهداف المسطرة على مستوى سياستها الخارجية، لكن ما يواجه تركيا في تواجدها على الساحة الإفريقية، التنافس الدولي على الدول القارة السمراء، التي لطالما إرتبطت بالدول الاستعمارية.

وفي هذا الصدد تناولت الدراسة أهم المعوقات التي تعرقل أنقرة في تواجدها بالقارة، وفي محاولة منّا لتقييم الإستراتيجية التركية قمنا بذكر بعض الإنجازات التركية في مختلف الدول الإفريقية، مع وضع إحتمالات لمستقبل العلاقات التركية الإفريقية.

الفصل الثالث: تقيم الإستراتيجية التركية في إفريقيا.

المبحث الأول: تحديات الإستراتيجية التركية في إفريقيا:

يمثل الوجود الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي أحد أهم معوقات الإستراتيجية التركية في دول شرق إفريقيا، فبالرغم من أقدمية العلاقات التركية مع هذه الدول، مقارنة بدولة إسرائيل التي لم تقم علاقات مع دول القارة إلاّ بعد تسع سنوات من قيامها، حيث سارعت لإقامة علاقات دبلوماسية مع غانا سنة 1956 ثم تلتها علاقات مماثلة مع معظم بلدان جنوب الصحراء. في ظل وجود محيط عربي معاد لإسرائيل فإنّ الخيار الأمثل للتوسع الانتشار كان عن طريق إقامة علاقات مع الدول الإفريقية، وهذا ما تبلور بحلول أوائل السبعينات، كانت إسرائيل تربطها علاقات دبلوماسية كاملة مع 33 دولة إفريقية. سعت إسرائيل إلى حشد التأييد والمساندة لها من قبل الدول الإفريقية في المحافل الدولية، لإضفاء الشرعية على ممارساتها، خاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، سعت إسرائيل لتوسع شبكة علاقاتها الإفريقية، ففي ظل ما تتعرض له من ملاحقات قضائية نتيجة أعمالها تسعى لكسب التأييد الإفريقي الذي يشكل كتلة لها وزنها الكبير في الجمعية العامة للأمم المتحدة. تحتفظ إسرائيل ب 10 بعثات دبلوماسية فقط في القارة الإفريقية من أصل 106 بعثات في العالم، وفي سبعينيات القرن الماضي كانت تحتفظ ب27 من أصل 80 في إفريقيا، إنّ إسرائيل لا تتمتع بالدعم الكافي في إفريقيا بين الدول الإفريقية للسيطرة على قراراتها السياسية. [1]

إن قمنا بالمقارنة بين التواجد الإسرائيلي والتركي في إفريقيا فإننا نجد أنّ حجم التواجد التركي اكبر من الإسرائيلي حيث أنّ لتركيا سفارة وقنصلية، لكن هذا غير كاف إن درسنا مدى التغلغل الإسرائيلي في القارة والأهداف الاقتصادية التي حرصت إسرائيل على تحقيقها خاصة في منطقة القرن الإفريقي الذي يتميز بموقع جيوسياسي هام، فالبحر الأحمر و مضيق باب المندب يكتسيان أهمية كبرى إقليميا وعالميا. فمنذ نشأة الدولة الإسرائيلية سعت على للوصول إلى البحر الأحمر والحصول على منفذ بحري يربط قارة إفريقيا بآسيا، كما ظلت سياسة إسرائيل في القرن الإفريقي امتدادا لسياستها في البحر الأحمر هذا ما أكده نصر الدين إبراهيم في دراسة العلاقات الدولية الإفريقية، ليظهر سياسة إسرائيل في القرن الإفريقي امتدادا لسياستها في البحر الأحمر[2]. هذا الامتداد يرمي إلى إنشاء عمق استراتيجي لها في هذه المنطقة للحفاظ على أمنها، ومنافسة الأهداف الإستراتيجية العربية، وتطّلع للهيمنة ما دفعها بتوثيق علاقاتها مع أول القرن الإفريقي ولاسيما إثيوبيا، التي ساندت سيطرتها على ايريتيريا منذ عام 1952 م، عندما أعلن

---

[1] صادق الشيخ عيد، ***السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا – جنوب الصحراء***، رؤية تركية، عدد 4، شتاء 2015، ص. 100.

[2]– إبراهيم نصر الدين، ***دراسات في العلاقات الدولية***، مصر، القاهرة: مدبولي 2011، ص. 72.

"موشي ديان" أنّ امن إثيوبيا وسلامتها يشكلان ضمانة لإسرائيل. وضمن تواجدها في القرن ارتكزت إستراتيجيتها في السيطرة على البحر الأحمر من خلال القرن الإفريقي في ثلاث نقاط تدعيم قواتها المسلحة و إنشاء علاقات مع إثيوبيا وتعزيزها واستغلال جزر البحر الأحمر[1]. عندما استقلت اريتريا عن إثيوبيا أثار مخاوف إسرائيل بشأن الملاحة في البحر الأحمر، لذا بنت علاقات متوازنة مع كلا البلدين (إثيوبيا واريتريا) في خطوة منها لاحتواء مخاوف إثيوبيا وشعورها بالعزلة عن البحر الأحمر وكذا مخاوف اريتريا الأمنية المتمثلة في سعي الجارة إثيوبيا الحصول على منفذ بحري على البحر الأحمر. إنّ من بين وسائل التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية جهازها الاستخباراتي الذي يعتبر من أقوى أجهزة الاستخبارات في العالم، ما يتمتع به من تجهيزات حديثة وشبكة انتشار في القارة، هذا ما اكتشفته وكالة ستراتفور الأمريكية سنة 2012 م أنّ إسرائيل تمتلك وحدات بحرية في أرخبيل هلك وميناء مصوع، فضلا عن وجود مركز للتنصت في جبال أمباسويرا، حيث تهدف هذه القواعد إلى جمع معلومات استخبارتية عن أي أنشطة غير معتادة في مياه البحر الأحمر خصوصا من قبل إيران أو إحدى الدول العربية.[2]

إسرائيل أيضا تعتمد على تقديم المساعدات الطبية والإنسانية وإقامة جملة من المشروعات الزراعية، بالإضافة إلى تبادل الزيارات على المستوى الرسمي لرؤساء الدول والوزراء، فمن خلال الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية تسعى لتعزيز تواجدها في منطقة القرن الإفريقي والتحكم في الأطراف المترامية للقارة. إنّ الإختراق الإسرائيلي لدول إفريقيا(جنوب الصحراء) ناجم عن استغلال وضع هذه الدول التي تحتاج إلى دعم اقتصادي، بالدرجة الأولى لتحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية. إنّ هذا الاهتمام الإسرائيلي بالدول الإفريقية يقوم وفق تصور منصب على حماية المصالح القومية الإسرائيلية، وضرورة التغلغل في هذه الدول تمكّن تل أبيب من حفظ أمنها. أشار "**داوود اوغلو**" في كتابه العمق الإستراتيجي لتركيا عن الذهنية الإستراتيجية والتي تخاطب شعور الفرد التركي أينما كان وتنمي فيه روح الانتماء للدولة التركية أينما كان، نفس الإستراتيجية التي تنتهجها إسرائيل فهي تشغل عامل الدين من خلال تغذية شعور اليهود بالانتماء إليها، وتستمر في الصراع العربي الإسرائيلي حيث تصف نفسها بأنّها ضحية، وقد نجحت في الربط العاطفي، روّجت لفكرة القاسم المشترك بينها وبين الدول الإفريقية من خلال ما تسميه ب"معاناة اليهود" ومعاناة الأفارقة من التميز العنصري. إذا قمنا بالمقارنة بالجاليتين التركية واليهودية فإنّنا نجد تفوق إسرائيل التي لها جاليات متفاوتة الأحجام ومتباينة القوة والتأثير، ففي شمال إفريقيا جماعات من اليهود السفارديم الذين قدموا من اسبانيا، البرتغال، ويهود الأشكناز التي قدمت من

[1]– حمدي عبد الرحمان، ***الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا***، قطر الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، ص. 33.

[2]-Eriterea : Another Venue for the Iran-israel Rivaly 12th , December ,2012 , at : ***http://www.stratfor.com*** .25/5/2017.

شمال اروبا وشرقها. حيث تبلغ نسبة اليهود في جنوب إفريقيا ب 90% من مجموع الجالية اليهودية في إفريقيا ككل، يعد يهود " الفلاشا" في إثيوبيا من أفقر الجاليات اليهودية، وتعدّ الجالية اليهودية في جنوب إفريقيا من بين أغنى الجاليات التي تساهم في خزانة الدولة العبرية التي في المرتبة الثانية بعد إسهام يهود الولايات المتحدة الأمريكية. إنّ الترابط بين إسرائيل والجالية اليهودية في إفريقيا يجعلها تستغل هذه الفئات في التأثير على عملية صنع القرار في القارة، فمن البديهي نجد تأثير هذه الجالية في الدفاع عن المصالح الإسرائيلية، فاللوبيات اليهودية تتمتع بقوة التأثير في العالم. ونظرا لعدم وجود جالية تركية كبيرة لها وتأثير على صنع القرار التركي في إفريقيا، يمكننا اعتبار هذا العنصر من أهم العوائق التي تواجه تركيا في تنفيذ الإستراتيجية التركية، والمطامع الصهيونية في مياه النيل والتنافس الإسرائيلي حول المياه من بين الصعوبات التي تواجه أنقرة خاصة أننا نجد التأثير الكبير والنفوذ التركي الإسرائيلي في المنطقة. إنّ الدور الإسرائيلي في القارة الإفريقية يظهر من خلال تغذية الصراعات المسلحة والإتنية، فانفصال جنوب السودان يعتبر المثال الحي عن مدى هذا التغلغل والذي كانت بدايته في سنة 1967 م عندما نقلت غنائمها من الأسلحة في معارك 1967 م إلى جنوب السودان، الستار الذي أزاحه مؤسس حركة جنوب السودان معتبرا أنّ تل أبيب أدت دورا أساسيا في انفصال جنوب السودان، أين بدأت بعملية الاتصال بالجنوبيين من القنصلية الإسرائيلية في أديس أبابا وتم اختيار فصيلة الدينكا أقوى القبائل في المنطقة لتكون بوابة تسلسل إسرائيل إلى الجنوب[1].

أبرمت إسرائيل العديد من الاتفاقيات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، لنقل الخبرة العسكرية وتزويد جيش الحركة بالتدريبات منذ عام 1981 م[2]. في السودان استمرت إسرائيل في التباين القبلي بين الجنوبيين وتعميق الهوة مع الشماليين، سياسة "فرق تسد" سياسة إسرائيل في تقسيم السودان، دعم الحركات الانفصالية الجنوبية بالأسلحة، وتدريب العشرات مع طياريها عل قيادة مقاتلات خفيفة للهجوم على المراكز الحكومية في الجنوب، وإيفاد نهب الخبراء الإسرائيليين لوضع الخطط والقتال إلى جانب الانفصاليين. كلها وسائل استخدمتها إسرائيل لتطبيق خطة الانقسام. يمكن الإشارة بحجم التمركز الإسرائيلي في القارة وطبيعة العلاقات الأمنية والعسكرية الوثيقة التي تربط إسرائيل بمعظم دول شرق إفريقيا. هذا ما أكدّه الرئيس السابق للاستخبارات الإسرائيلية "كاموس بادلين" في ديسمبر 2010 م،

---

[1]– صادق الشيخ عيد، ***مرجع سابق***، ص. 104.

[2]– عدنان أبو عامر، "مصلحة إسرائيل من انفصال جنوب السودان"، الجزيرة نت، 9 جانفي 2011، ***http://www.aljazeera.net/1/knowledgegate/opinions/201184%D8/AD%85%D8%B5%D9%D9%8%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B184-%8A%D9%%D8%A7%D9%85%D9***، تاريخ الإطلاع، 2017/05/25

بمساعدة بلاده في انفصال الجنوب بقوله: " إنّ رجاله أنجزوا عملا عظيما بنقل أسلحة لهم ومساعدتهم على إنشاء جهازي أمن واستخبارات، ونشر شبكات إسرائيلية في كل من الجنوب ودارفور قادرة على العمل المستمر"[1].

إنّ انفصال جنوب السودان يمثل نجاحا كبيرا لإسرائيل في القارة الإفريقية وسياستها الخارجية الهادفة إلى تشتيت رؤى الدول الإفريقية بشان قضية مياه النيل، وكذا تهدف لخنق مصر والسودان باعتبارهما امتدادا لسلامة الأمن القومي العربي. فتضيق الخناق على مصر والسودان من خلال الضغط على دول الشرق الإفريقية لرفض تجديد الاتفاقيات المعمول بها منذ 1929 م، غايته الوحيدة ضرب الأمن القومي العربي. سارعت إسرائيل بالاعتراف باستقلال جنوب السودان حيث صرّح "بنجامين نتنياهو" في مستهل جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية الإسرائيلية، اعتراف بلاده بجنوب السودان وتمني النجاح لها، وأعرب عن تعاونه معها، لضمان تطويرها وازدهارها[2].

الشكل رقم(6)خريطة تمثل دول القرن الإفريقي

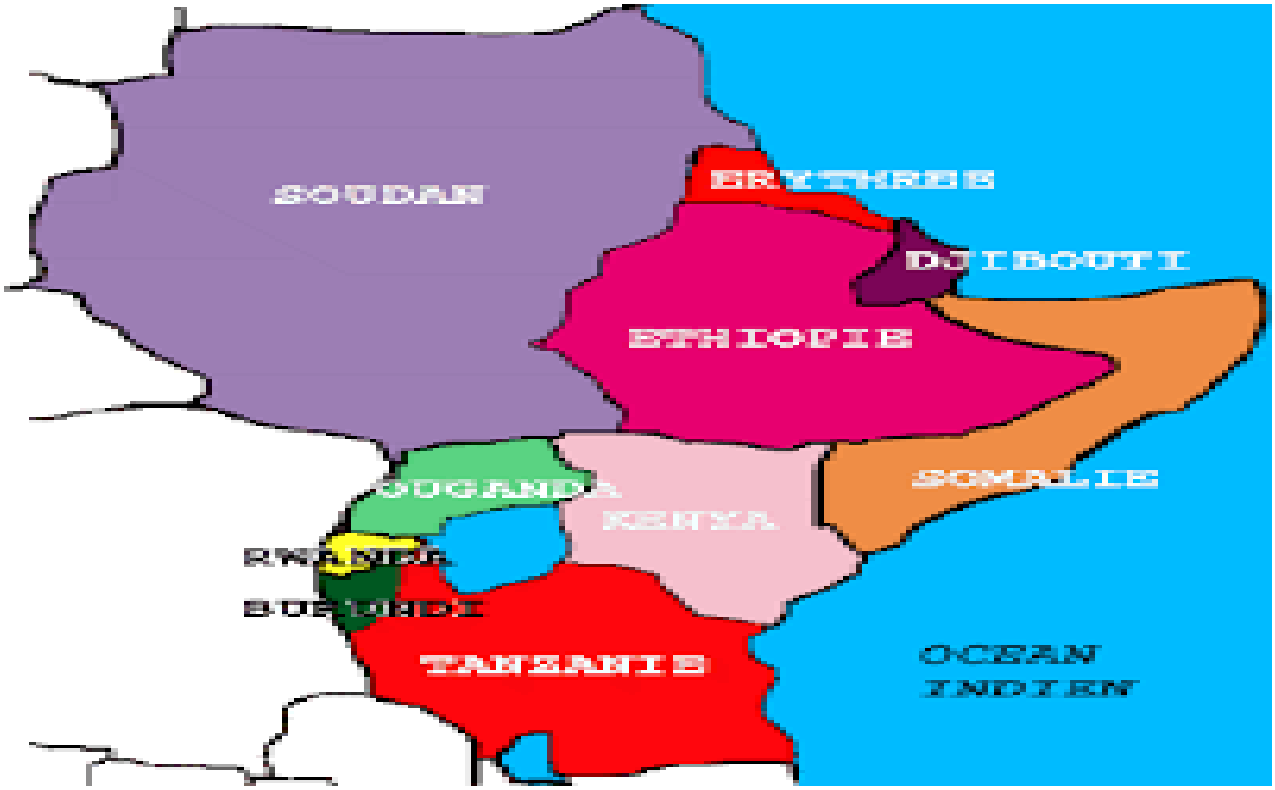

[1]– **إبراهيم يوسف عودة(2014)**، *"الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان"*، رسالة ماجستير غيرة منشورة، فلسطين، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ص. 76.

[2]– صادق الشيخ عيد، **مرجع سابق**، ص111.

المصدر: ***http://www.al-tagheer.com/art30564.html***

تكتسي منطقة القرن الإفريقي أهمية جيوإستراتيجية تجعلها محط تنافس القوى العظمى.

التنافس الدولي على القارة الإفريقية:

تعّد القارة الإفريقية سوق المستقبل، للعديد من القوى العالمية فكل واحدة منها تسعى لكسب ادوار سواء اقتصادية، عسكرية أو سياسية. لكل دولة سياسة متبعة في القارة، فالصين مثلا اتبعت سياسة تقوم على مبدأ الصداقة والمساواة. وتقديم القروض دون مشروطية مما مكنّها من تبوا مكانة الشريك الأكبر للقارة، ما زرع مخاوف لدى الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التمدد الصيني في القارة. كانت بداية النفوذ الاقتصادي الصيني في إفريقيا في الفترة الممتدة من 17 إلى 23 أكتوبر 1999 م. أين أقامت الصين منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000 م، ارتفع حجم التبادل خلال هذه السنوات"15" من 10 مليارات دولار إلى 220 مليار دولار، وزادت نسبة حجم التبادل التجاري الصيني الإفريقي الكلي للتجارة الخارجية الإفريقية من 3.8% إلى 20.5%، وزاد إجمالي حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا من 500 مليون دولار إلى 30 مليار دولار. إنّ الدور الاستثماري والاقتصادي والتجاري للصين في إفريقيا يعد دورا كبيرا مقارنة بالدور التركي والأمريكي، الذي وصل حوالي 14 مليار دولار في سنة 2011 م، وهذا المبلغ زهيد مقارنة بالمساعدات التي تقدمها الصين لإفريقيا والتي تقدر بحوالي 75 مليار دولار.إنّ الإدارة الأمريكية تعتمد على تطبيق القواعد العسكرية فاهتمامها أمني بالدرجة الأولى في إفريقيا. لذا أقامت قيادة عسكرية موحدة جديدة هي "قيادة إفريقيا" أو كما تسمى اختصارا "افريكوم"، لدعم الأهداف الأمنية الأمريكية في إفريقيا، والمياه المحيطة بها. قبل أن تستدرك إدارة البيت الأبيض في عام 2014 م، وتعني بالشأن الاقتصادي في إفريقيا.[1]

إنّ الأهداف الصينية في إفريقيا تتمحور في خمس نقاط أهداف اقتصادية تتمثل في الحصول على النفط والمعادن، المواد الأولية أو المواد الخام، فالقارة الإفريقية غنية بهذه الموارد التي تحتاج لها الصين في اقتصادها، الصين تتمدد صناعيا ففي حجم الصادرات عام 2012 م تفوقت على أمريكا، أنّ الصين بحاجة ماسة إلى توسيع أسواقها العالمية خاصة في إفريقيا التي تعتبر السوق الواعدة، فحسب تقديرات الأمم المتحدة فإنّ عدد سكان القارة الإفريقية سيبلغ حوالي 2.4 مليار نسمة بحلول 2050. ما سيكون لمواطنيها قدرة شرائية صاعدة. حجم الاقتصاد الإفريقي قدر بحوالي 1.515 تريليون دولار نهاية 2013،

[1]– وليد الطيب، التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا، ***رؤية تركية***، عدد 4 ، شتاء 2015، ص ص. 188–190 .

ترغب الصين في الاستفادة من الكتلة التصويتية للقارة الإفريقية في المحافل الدولية[1]. إنّ الدافع السياسي للتوجه الصيني في إفريقيا يكمن في حشد التأييد لضم تايوان، فبالتالي احتياجها للدعم في الأمم المتحدة يفرض عليها التوجه لإفريقيا التي تضم 53 دولة افريقية. إنّ المصالح الأمنية الصينية في إفريقيا ولاسيما في المناطق المطلة على الممرات المائية مثل: السودان، إثيوبيا، إريتريا والصومال استطاعت الصين تثبيت أقدامها في إفريقيا من خلال المنفذ الاقتصادي القوي، وجب عليها تامين منافذ بحرية إستراتيجية لهذا النفوذ المتنامي. أبرمت الصين صفقة مع دولة جيبوتي لشراء حصة من ميناء جيبوتي بمبلغ يقدر ب 1800 مليون دولار. الذي يطل على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والمحيط الهندي، نظرا لأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها خاصة مضيق باب المندب الذي يعّد ممرا مهما للتجارة العالمية، وممرا للتحركات العسكرية القادمة من اروبا أو الولايات المتحدة باتجاه الخليج العربي وشرق إفريقيا، إنّ الصين فهمت قواعد اللعبة الإستراتيجية اختلف المضائق والممرات، فإنشاء قواعد على هذه المضائق أو بمحاذاتها يمّكنها من حماية مصالحها وأمنها، الدافع السياسي التركي والصيني يشتركان في كسب تأييد الدول الإفريقية في مختلف القضايا. البحث عن مساحات لاستغلالها في الصناعة واستهلاك المياه من خلال إقامة مشروعات غذائية عملاقة في إفريقيا. [2]

إنّ التواجد الصيني في إفريقيا يظهر جليا في حجم الاستمارات والاتفاقيات لشركات النفط الصينية، حيث وقعت مصر والصين اتفاقا إطارّيا بالأحرف الأولى لتنفيذ 15 مشروعا بقيمة استثمارات تقدر ب 10 مليارات دولار في مجال الكهرباء والبترول والغاز والسكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ والتعدين والصناعات الكيماوية والضوئية والنسيج والأدوات الكهربائية وغيرها من المبادلات في 15 جوان 2015. إنّ حجم التبادل التجاري بين الصين ومصر بلغ بقيمة 14 مليار دولار في سنة 2014[3]. استمرت شركات النفط الصينية عشرات مليارات الدولارات في نيجيريا والسودان، فوصلت نسبة الاستثمارات إلى 14% مع الدول الإفريقية . استمرت الصين حق استخراج حقول النفط، وتوصلت الصين لإبرام اتفاقيات التنصيت مع الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا 14% من حجم الواردات النفطية للصين من أنغولا، التي أصبحت تعد ثاني اكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية، وثاني اكبر شريك تجاري للصين بعد جنوب

---

[1]- الصراع الصيني الأمريكي على جيبوتي، مركز مقديشو للدراسات والبحوث، 23 جويلية 2015، ***http://mogadishucentre.com/blog/284%D8%B/%A7%D9%23/07/015%D%B%1/D8%86%D%9%8A%7B%B8%/A7%D9%8A-%D8%B*** - ، تاريخ الإطلاع: 2017/4/20.

[2]- وليد الطيب، ***مرجع سابق*** ، ص. 194.

[3]- لي ليان خه، "الصين و إفريقيا...يدا بيد نحو مستقبل أفضل"، مركز الخدمات الإعلامية العالمية، السودان: ***http://www.gmsudan.sd***، تاريخ الإطلاع: 2017/05/25.

إفريقيا وقد وقعت الصين مؤخرا عقودا نفطية مع تشاد و أقامت الشركات الصينية أكثر من 150 مركزا تجاريا أو مكتبا تمثيليا، وأكثر من مئتي شركة تجارية أو مركز توزيع في إفريقيا[1].

إنّ الصين تعتمد على الصناعات التحويلية وتطوير البنية التحتية باعتمادها على الموارد الطبيعية الإفريقية حسب تقرير "راند". فالتنافس التركي الصيني يكون على عدة مجالات خاصة في البنى التحتية حيث يسعى الطرفان لإقامة هذه المشاريع، وفي هذا الصدد طرح رئيس مجلس الدولة الصين"لي كه تشيانغ" خلال زيارته إلى إفريقيا بناء شبكة السكك الحديدية الفائقة السرية، وشبكة الطرق السريعة، وشبكة الطيران الإقليمي، الصناعة والمالية، مكافحة الفقر، حماية البيئة والتبادلات الشعبية والثقافية والسلام والأمن مجالات تسعى الصين لتعزيز التعاون بينها وبين الدول الإفريقية. إنّ التواجد الصيني لا يقتصر على الجانب الاقتصادي و السياسي بل يتعدى ذلك حتى امنيا نجد مشاركة الصين في عمليات حفظ السلام في إفريقيا، تحصي (12) عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتّحدة، شملت قرابة ثلاثة ألاف جندي من قوّات حفظ السّلام الصّينية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ليبريا، والسّودان[2].

إنّ حق الفيتو يعزّز من قيمة التواجد الصيني في إفريقيا. ويجعل ولاء هذه الدول الإفريقية للصين أكبر من أيّ ولاء للدول الأخرى، حيث تعتبر دول القارة السمراء الصين المدافع الحقيقي الذي يستطيع استخدام حق النقض في العديد من القضايا الدولية التي تمس المصالح الإفريقية، وخير مثال حالة زيمبابوي. دافعت بكين عن رؤيتها الدولية في هذه القضية أمام الرؤى الغربية خاصة الأمريكية في القارة. يعتبر حق النقض"الفيتو" من بين الضمانات المستخدمة من طرف بكين لدعم الدول الإفريقية، فولائها للصين ينبع من مدى قوة الصين في مجلس الأمن. هذا الحق يستطيع أن يكون عائقا في ولاء الدول الإفريقية لتركيا، خاصة أنّ تركيا لا تملك هذا الحق لمنع إصدار القرارات الأمنية. الثقافة بعد السياسة، لم تهمل الصين دور الثقافة في دعم نفوذها، ففي 27 فبراير 2010 م أطلق راديو الصين الدولي في العاصمة الكينية حصة برامج باللغة الانجليزية واللغة السواحيلية(وهي اللغة التي يتكلم بها الأهالي على نطاق واسع في شرق إفريقيا) واللغة الصينية على مدى 19 ساعة على تردد موجة (إف إم).
بالرغم من صعوبة اللغة إلاّ أنّ الصين تدعم تدرس لغتها وتسلم في انتشار ثقافتها بغية الحصول على القبول إفريقيا، وقد لاقت اللغة الصينية في السودان وكينيا إقبالا وسط الطلبة وهذا ما أكّده نائب رئيس جامعة نيروبي بكينيا "جورج ماغوها" حيث وصف التعاون بين الدول الإفريقية والصين بأنّه دخل عهدا جديدا يشمل العلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والسياحة، أين كانت تقتصر على الاقتصاد والتجارة

[1]– وليد الطيب، ***مرجع سابق***، ص. 195.

[2]– وليد الطيب، ***مرجع سابق***، ص ص ، 194–198.

فالصين تقدم حوالي 09 ألاف منحة دراسية سنويا، وتدّرب أكثر من 20 ألف إطار في شتى المجالات خلال الثلاث السنوات الماضية[1].

التواجد الفرنسي في إفريقيا من أهم العوائق التي تواجه تركيا كون أن فرنسا من بين أكبر الدول الاستعمارية في القارة، فالعلاقات الفرنسية الإفريقية ليست وليدة الأمس و إنما تعود إلى القرون الوسطى، فالعلاقة بين المستعمر الفرنسي والدول الإفريقية كانت علاقة خضوع واليوم علاقة تبعية، سياسية، اقتصادية، وثقافية كون الاستعمار الفرنسي حاول طمس الهوية الثقافية. إنّ التواجد الفرنسي في إفريقيا لا يقتصر على العلاقة التبعية للاقتصاد والسياسة بل يتعدى، فالمدخل الأمني من أولويات السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة الإفريقية التي تتواجد فيها مصالحها، هذا ما يقرّر تدّخلها في كل من النيجر، مالي وغيرها من الدول الإفريقية. وجدت فرنسا حجة للتدّخل في إفريقيا باسم الإرهاب لتبرير تدخلها سياسيا وعسكريا في الدول التي تمر بأزمات، فإقامة قاعدة "مداما" العسكرية التي على وشك الانتهاء والتي ستفتتح الربيع المقبل، لكون الفرنسيون قد حقّقوا حلمهم في التواجد العسكري في شمال إفريقيا، هذا ما سيضمن الحفاظ على مصالحها الاقتصادية وتضمن التأثير السياسي في دول المغرب العربي وحفظ حدود اوروبا أيضا[2].

قاعدة مداما وسط الصحراء في أقصى شمال النيجر، يظهر صف من الخيام وعدد من الآلات، و200 عسكري يعملون على بناء قاعدة عسكرية على أبواب ليبيا، والقوات الفرنسية الموجودة في المنطقة تضم حوالي أربعة ألاف جندي، في حين تقدّر عدد المقاتلين لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. فالهاجس الأكبر عند الفرنسيين في النيجر بالتحديد، وهو حماية ملكيتهم لمناجم اليورانيوم وهو السبب الرئيسي الذي يدفع فرنسا إلى التواجد بقوة في النيجر، التي تعتبر رابع منتج عالمي لليورانيوم وفي المنطقة[3].

يشّكل التواجد الفرنسي أهّم معوّق للسياسة الخارجية التركية في إفريقيا، لأنّ بنية العلاقات الفرنسية الإفريقية معقدّة تفرض منطق التبعية، ففرنسا تغذي الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية لحماية مصالحها، ولا يمكن لدولة كفرنسا عدم تدّخلها في إفريقيا، وهي التي تستغّل الموارد الإفريقية على مرور عقود. تدّخلت فرنسا في الكوت ديفوار، وليبيا ومالي، بهدف حماية مصالحها في الدرجة الأولى.إن تركيا

---

[1]– لي ليان خه، ***مرجع سابق***، (موقع إلكتروني).

[2]– محمد رجب، ***التدّخل الفرنسي في غرب إفريقيا: محاربة الإرهاب ام حماية للمصالح***، لندن: العرب، العدد 9790 ، ص 7، تاريخ النشر 07-01- 2015.

[3]– حمدي عبد الرحمان، فرنسا وإعادة غزو إفريقيا، ***http://www.aljazeera.net***، تاريخ الإطلاع: 2017/05/26.

لم تقم بالتدخل في منطقة الساحل الإفريقي نظرا لعدم وجود مصالح كبيرة، فأنقرة تتدخل ضمن الناتو عكس فرنسا التي تسعى بشتى الطرق حماية مصالحها وهي القادرة على ضرب مواقع الجهاديين أو الحركات التي تعيق سير مصالحها، باريس ليست مجبرة على اخذ الإذن لحماية مصالحها. ترتكز الإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا للوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تمتلكها القارة، كالهيدر وكاربير واليورانيوم ومن المعروف أن المخزون من هذه الموارد في القارة الإفريقية أعلى من المخزون العالمي، وهذه الموارد تحتاجها فرنسا صناعتها الثقيلة، ففرنسا بالقواعد العسكرية تسيطر على المواقع الإستراتيجية فقاعدتها في جيبوتي لها ميزة المراقبة للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى الإستراتيجي والتجاري، فهو الخط الرابط لخطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط. أما من الناحية الدينية ففرنسا تسعى لعمل حزام واقي لدول الساحل خوفاً من إنتشار الإسلام السياسي، وتستطيع فرنسا إلى حد معقول القيام بهذه المهمة اعتماداً على وجودها بدول غرب ووسط إفريقيا وتحالفها مع القادة الأفارقة التقليديين مثل إدريس ديبي في التشاد و"عمر بونجوفي" في الغابون. إن المقارنة بين الإستراتيجية الفرنسية والتركية تكمن في أن المنافسة بين كل الدول في إفريقيا حول المضائق فكل دولة تسعى لتواجدها بالقرب من الممرات المائية لضمان سلامة إقتصادها، لكن الفرق بين أنواع الإستراتيجيات يكمن في بحث فرنسا عن الموارد لصناعتها الثقيلة أما تركيا فهي تبحث عن الإستثمار في قطاع البناء بالدرجة الأولى، تركيا تستعمل القوة الناعمة لكن فرنسا تستعمل القوة الصلبة لحماية مصالحها، أما عن البعد الديني ففرنسا معادية للإسلام وتعتبره من بين عوائق تواجدها في القارة وتهديداً لمصالحها على عكس تركيا التي تركز على البعد الديني في سياستها الخارجية وإستراتيجيتها للتوسع في القارة. كما أن قبول كلتا الدولتين في القارة يختلف لدى الأفارقة فنجد بأن التواجد الفرنسي مرفوضا في إفريقيا على عكس التواجد التركي الذي يعتبر مرغوب. تمتلك فرنسا 6 قواعد عسكرية، بالإضافة إلى توقيعها إتفاقيات الدفاع العسكري مع كل من الكامرون، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت دي فوار، جيبوتي والغابون والسنغال والطوغو، وتعتمد فرنسا على مبدأ طلب المساعدة من الدول التي لم تعقد الإتفاق معها.بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون العسكري والمعونة العسكرية وبرنامج recamp والفكرة الرئيسة لهذا البرنامج تقوم على دعم المؤسسات الإفريقية، وتدريب الجنود الأفارقة على حفظ السلام وعلى مواجهة الكوارث الناجمة عن الحروب وذلك بمساعدة من منظمات المجتمع المدني.
الميزة المشتركة بين تركيا وفرنسا إعتماد كلاهما على مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف السياسية الخارجية. تعتمد فرنسا على اللغة المشتركة وهي اللغة السائدة في دول غرب ووسط إفريقيا، إذ

يعد المتحدثون باللغة الفرنسية منهم 11 بالمائة من سكان القارة، ولكن هذه اللغة سرعان ما عرفت تقلصات بسبب توجه القارة لتعلم اللغة الإنجليزية. [1]

التواجد الأمريكي في القارة الإفريقية:

من بين المنافسين الاقتصاديين لتركيا في الاستحواذ على الأسواق الإفريقية " الولايات المتحدة الأمريكية" والتي استدركت تأخرها في المجال الاقتصادي الإفريقي في ظل المنافسة الصينية. بين 4 – 6 أوت 2014 م، انطلقت أعمال القمة الأمريكية–الإفريقية في العاصمة الأمريكية واشنطن بحضور رؤساء خمسين دولة افريقية، كان شعار القمة " الاستثمار في الجيل القادم"، رفعت الولايات المتحدة هذا الشعار تحديدا لزيادة الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا، بجانب الملف الأمني فالإرهاب هو عنوان السياسة الأمريكية في إفريقيا. أشار الرئيس الأمريكي " **باراك أوباما**" في كلمته الافتتاحية أنّ إفريقيا قارة الفرص التي تضم عددا من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، وتجتذب استثمارات مباشرة من الاقتصاديات الصاعدة. تسعى الولايات المتحدة لمضاعفة تجارتها واستثماراتها، ومنافسة الصين بالخصوص. 14 مليار دولار قيمة الاستثمارات الأمريكية في مجالات الطاقة والبناء والنقل والقطاع المصرفي، هذا بالإضافة إلى تخصيص 7 مليارات دولار لدعم الصادرات الأمريكية إلى إفريقيا. كما أعلن الرئيس أوباما دعم إدارته وتوسيع نطاق قانون الفرص والنمو الإفريقي (أجوا)، الذي يسمح بدخول بعض السلع الإفريقية معفاة من الضرائب لأمريكا في مبادرة لدعم الطاقة، التي أطلقتها الإدارة الأمريكية لبعض الدول الإفريقية. ثلاث منها من دول حوض النيل هي إثيوبيا، وكينيا، بالإضافة إلى غانا وليبيريا ونيجيريا في الغرب الإفريقي. أما الملف الأمني حضي بأهمية غير مسبوقة حيث كانت هذه القمة " لبحث المسائل الأمنية مع إفريقيا "، تهدف هذه القمة إلى العمل مع شركاء أقوياء لديهم قوات أمنية فاعلة، بحيث يمكن للولايات المتحدة الأمريكية من خفض إنفاقها العسكري مع ضمان الأمن على المدى الطويل . إنّ الملف الأمني هو المشروع الذي يؤرق العقل الاستراتيجي الأمريكي، ويبدو جليا أنّ مشروع قوات التدخل الإفريقية(افريكوم) هو أهم مشروع أمريكي في القارة. رغم قيمة الصفقات الأمريكية إلاّ أنّها تبقى ضعيفة مقارنة بالمبالغ التي تنفقها بكين في إفريقيا، لكن الصفقات الأمريكية تحمل إمكانيات أكثر أهمية من

[1] السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء ، قراءات افريقية، **www.quiraatfrican.com**، تاريخ الإطلاع: 2017/05/25.

مساعدة بكين المالية المقدمة، لأنّ هذه الصفقات عبارة عن تعهدات بتقديم استثمار مباشر في البنية التحتية والصناعة. [1]

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية تعهدات استثمارية كآلية اقتصادية، عكس كل من تركيا والصين، إنّ التواجد الأمريكي الاقتصادي في القارة يبقى ضئيلا ولا يعكس القوة الأمريكية في القارة. لا تقتصر الإستراتيجية الأمريكية على الجانب الاقتصادي والسياسي فقط، بل تولي اهتماما بالغا بالجانب الأمني حيث ترى وفق تصورها أنّ كل توتر أو بؤرة نزاع في جميع القارات تهدّد أمنها القومي. فبحسب جميع البنى النظرية في العلاقات الدولية ونظرية هياكل القوة. "power structure theory" تعد الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الدور الأكبر المتمثل في استغلال النفوذ العسكري للسيطرة على الدولية في النظام الدولي، تعرف المدرسة الجيوبولتيكية الأمريكية بالقوة البحرية sea power لذا ترتكز هذه الإستراتيجية على تأمين المضائق والمحيطات والبحار[2]. إنّ الخطة الأمريكية تعتمد على التامين البحري وتُنّفذ عن طريق أساطيلها السبعة المنتشرة، عبر البحار والمحيطات خاصة على مستوى أعالي البحار، هذه الخطة الأمريكية تحضى بأولوية قصوى لدى صُنّاع القرار، تكمن الأهمية في الانتشار على رؤوس المضايق الإستراتيجية وفي محيطها. تطبيق خطة تامين إستراتيجية ترتكز على تأمين المحيط periphery ثم التأمين من النقطة صفر (عند رأس المضيق ذاته)، خطة محكمة أمريكية ترتكز خصوصا على أمركة المضايق وأعالي البحار. هذه الخطة مطبقة في مضيق ملقا، ومضيق هرمز، ومضيق جبل طارق، وباب المندب. مضيق جبل طارق تؤمنه قاعدتان تحاطان به من داخل البحر الأبيض المتوسط، الأولى في جنوب اسبانيا قرب المضيق، والثانية في جزر الأزور Azores عند مخرج المضيق على المحيط الأطلنطي، تحتوي على اكبر قاعدة طيران أمريكية خارج حدود الولايات المتحدة. أمّا مضيق باب المندب، فتؤمنُّه بشكل استراتيجي قاعدة "**ديجو جارسيا**" للإمداد البحري (كبرى قواعد البحرية الأمريكية في العالم)، ثم قاعدة سوقطرة قبالة اليمن في بحر العرب، وتؤمنُّه من النقطة صفر عن طريق قاعدة الأسطول الخامس الأمريكي في جيبوتي(قاعدة كامب ليموتيير)، بالإضافة إلى المجموعة القتالية التالية ومجموعة مكافحة القرصنة التابعة للناتو في بحر العرب والبحر الأحمر الغربية من باب المندب[3].

العامل الإيراني:

---

[1]– وليد الطيب، **مرجع سابق**، ص 196.

[2] أنس القصاص، أمن القرن الإفريقي في الإستراتجية العسكرية الأمريكية، **رؤية تركية**، العدد 4، شتاء 2015، ص. 71.

1_ أنس القصاص، ***مرجع سابق***، ص ص 72–74 .

في معادلة التحركات الإقليمية والدولية، ورغبة في منها لبعث النموذج الإيراني من جديد تمكنّت إيران من خلال عمل دؤوب من تشييع مجموعات في الشمال المسلم. وجراء هذا التأثير الإيراني الديني، وتدخله في نيجيريا برزت التوجهات الطائفية، للتدخل الإيراني في حوادث الصدمات بين المسلمين والشيعة بين عامي 2005–2006 م والتي سقط فيها عشرات القتلى والجرحى. يرتكز ثقل الشيعة في مدينة اروبا عاصمة كادونا الشمالية واهم امتداد في بعض الولايات الشمالية المسلمة، برز أول تنظيم شيعي في البلاد عام 1995 م بقيادة إبراهيم الزكزاكي الذي يعّد اليوم من ابرز رموز التشييع والتشيع في نيجيريا. استغلت إيران تشييع مجموعات الشمال المسلم للقضاء على حركة بوكوحرام، وقد أظهرت وسائل إعلامية تابعة للشيعية في نيجيريا مؤخرا استعراضا وحشودا عسكرية، أعلن خلالها بعض رموز الشيعية استعدادهم لحماية المزارات المقدسة. لا يجد شيعة نيجيريا غضاضة في الاعتراف بتبعيتهم للدولة الصفوية، حيث نجد معارضة الشيعة في نيجيريا القيام بأي عمل عسكري ضد إيران، فولاء الشيعة في نيجيريا لإيران يكون له تأثيرا كبيرا على نيجيريا وعلى القارة ككل. كانت أول خطوات التشيع في نيجيريا بداية الثمانيات القرن الماضي بعد أن ظلت الدولة مالكية المذهب إلى غاية اعتناق الشاب إبراهيم الزكزاكي المذهب الشيعي وبدأ في نشره لمدة 15 سنة حتى ظهر في عام 1995 م. معلنا تشييعه لأول مرة علنا. إنّ من وسائل الاختراق الإيراني الناجم لإفريقيا، المدارس والمؤسسات والإعلام، قامت إيران بفتح المجال أمام النشاط الدعوي، ففتحت أبواب مدارسها لتلقين المذهب الشيعي مجانا أمام الأطفال، ولاقت الأسر الفقيرة قبولا لإرسال أبنائها للتعلم. الذي يغرس في عقول الأطفال المذهب الشيعي، بالإضافة إلى تعليمهم اللغة الفارسية، وفي عام 2009 م عقد مؤتمر بعنوان " ماهي التحديات في تعلم اللغة الفارسية، وثقافتها في المجتمع النيجيري" في جامع لاجوس بالتعاون مع الملحق الثقافي الإيراني، وتشجع إيران الطلبة المتفوقين بمنحهم منح لإرسالهم إلى طهران لتلقن علوم المذهب والعمل كمعلمين في هذه المدارس عند عودتهم إلى نيجيريا، تقوم الفكرة الإيرانية في ابوجا بطبع الكتب الشيعية باللغة المحلية" الهوسا". وتنتشر المواقع على الانترنت لتروج المذهب، بالإضافة إلى جريدة " الميزان اليومية" تصدر باللغة المحلية منذ حوالي 20 سنة، وتعتبر القوة الضاربة للشيعة، تنشر فيها مقالات لعملاء الشيعة وعلى رأسهم الزكزاكي وجريدة المجاهد الصادرة بالانجليزية تهتم بنشر الأخبار التي تخص إيران، وقد قامت بشراء ساعات بث في الإذاعة والتلفزيون ليبثوا من خلالها برامجهم التي تحمل أفكارهم. تدعم طهران الكثير من المؤسسات لنشر الفكر الشيعي، أهم هذه المؤسسات " مؤسسة حيدر نيجيريا" والتي تسوق نفسها على مواقع التواصل الاجتماعي على أنّها من المؤسسات المهمة في تاريخ الاستبصار في نيجيريا، يعود تأسيس هذه المؤسسة إلى سنة 1994 م على يد " سماحة الشيخ حافظ محمد سعيد".[1]

[1] _ معتّز بالله محمد، "مسلمو نيجيريا... من مخالب الفقر إلى أنياب التشييع"،

إنّ إيران تعتمد على العامل الديني بالدرجة الأولى والتعليمي تسعى من خلال بعث النموذج الإيراني الجديد إلى التغلغل الفكري والثقافي وسط القارة الإفريقية. فتجربة الثورة الإيرانية تمثل طابعا سياسيا تؤثّر من خلاله على الجماعات و الحركات الإسلامية في نيجيريا. إنّ السياسة الخارجية الإيرانية توظّف المذهب الشيعي للظفر بالتأثير السياسي في نيجيريا. تركيا وإيران يطبّقان نفس الوسائل التعليمية والمدارس للتأثير سياسيا في الدول الإفريقية فكلا البلدين يستقطبان الطلبة المتفوقين لتعليمهم في كل من أنقرة وطهران وهذا بهدف خلق الولاء لكلا البلدين، لكن الفارق الوحيد بين سياستي الدوليتين أنّ إيران تحارب العلمانية بصورة علنية وتريد التطبيق قواعد الشريعة الإسلامية على الطريقة الإيرانية (وفق نموذج الثورة الإيرانية) أما تركيا فهي تعتمد مبدأ العلمانية لكن بصورة نسبية غير علنية وهذا ما نلتمسه في البعد الديني لسياستها الخارجية. أمّا عن أسس التوجه الإيراني لإفريقيا ناجم عن الحصار الاقتصادي المفروض عليها إذا وجب عليها تنويع الشركات عكس تركيا التي تربطها علاقات تاريخية بالقارة وتوجهها اقتصادي بالدرجة الأولى. تهدف إيران للحصول على اليورانيوم، وهو ما يّفسر المنحى الاستراتيجي في الاختراق الإيراني في إفريقيا، فمنذ اكتشاف اليورانيوم في غينيا عام 2007 م توطدت علاقات طهران بها. ووصل حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2010 م إلى زيادة بنسبة 40%. إنّ زيارات أحمدي نجاد الخمس لإفريقيا منذ وصوله للسلطة سنة 2005 م. يتمثل في الحصول على اليورانيوم. ما يفسّر سعي إيران لتدعيم علاقتها مع زيمبابوي والنيجر وناميبيا.

تشّكل منطقة شرق إفريقيا محطة إستراتيجية لإيران في مواجهتها للقوى الغربية، ففي زيارة الرئيس الايرتيري "أسياسي أفورقي" لطهران ديسمبر 2008 م صرّح بأنّ إيران حصلت على تسهيلات في ميناء عصب على البحر الأحمر، هذه التسهيلات يمكنها إعطاء نقطة ارتكاز تمّكنّها من القيام بمهام قتالية ضد القوى الغربية إذا ما سعت هذه الأخيرة تدمير قدرات إيران النووية[1].

تركيا تحاول التفوق الاقتصادي عبر كسب الأسواق وكذلك تستخدم البعد الإسلامي و تسعى لنشره، أما إيران وإستراتيجيتها العسكرية المتمثلة في كسب القوة النووية تعتبر أهم الفوراق، فعامل التفوق لكلتا القوتين الإقليميتين تركيا وإيران عامل مشترك في تواجدهم في إفريقيا لكن بدرجة متفاوتة.

التنافس المصري التركي: يكمن هذا التنافس في تأكيد مصر أحقيتها أكثر من أي دولة أخرى في دول حوض النيل وبصفة أخص السودان وإثيوبيا، وفي ظل غياب مصر استغلت تركيا فرص ترسيخ

---

alrased.net/main/article.aspx ?selected. article.no: 6278: تاريخ الإطلاع: 2017/05/02.

[1]– حمدي عبد الرحمان، الاختراق الإيراني الناعم لإفريقيا،

http: //www.aljazeera/knowledgegate/opinions/2013/5/6 ، تاريخ الإطلاع:02/ 2017/5/2.

أقدامها بغض النظر عن المنافسين الآخرين، فدعم تركيا لأثيوبيا مكنها من كسب دور محوري صاعد في منطقة القرن الإفريقي، فمصر اليوم أصبحت تتوجه لإثيوبيا وهي مثقلة بملف سد النهضة ، اكتساب دور محوري لإثيوبيا كان من رغبات القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجلى دور أثيوبيا المحوري في أزمة دولة جنوب السودان، مع تراجع الدور الإقليمي لمصر والسودان، ويتضاءل موقف مصر أمام الدور التركي في كل من الصومال وباقي منطقة القرن الإفريقي ، كما أن هذا التمدد يشكل مصدر قلق للكيان الصهيوني. تأتي المنافسة السعودية للدور التركي بما تميزت به دبلوماسيتها بالإيجابية، بإضافة إلى قدسية مؤسسات المسلمين التي تحتضنها خاصة بعد تنامي دورها في عاصفة الحزم والتي تسببت في خلق الهوة بينها وبين مصر، سبب مشاركة هذه الأخيرة في العاصمة. بإضافة إلى تواجد حركة شباب الصومال والتي تعتبر هذه الحركة مهددا سياسيا لجهود تركيا في تطبيق إستراتيجيتها ومشاريعها حيث هذه الحركة لا يروقها رؤية نجاح حكومة حسن الشيخ محمود، في مجال التعليم والصحة المدعومة من تركيا، وكذا الطرق التي وعد أردوغان بإنجازها. إنّ التواجد التركي في الصومال غير مرغوب فيه بالنسبة لحركة الشباب وهذا ما يفسر عدم حضورهم قمة إسطنبول التي جمعت الفرقاء الصوماليين، حيث أدى انقسام الصومال إلى دويلات، الدولة المركزية في مقديشو، ودويلات منفصلة في كل من "صومالي لاند وبوت لاند وجوبا لاند" التي تسعى إلى حكم ذاتي مستقل عن السلطة في مقديشو. إن الدعم التركي لمقديشو شكل عدم رضا بالنسبة للدويلات الأخرى وهذا ما دفع تركيا بعقد قمة لجمعهم، إن حجم الفساد الإداري والتردي الأمني وعدم سيطرة الدولة على مساحات واسعة من الدولة الصومالية يعتبر من أهم العوائق التي توجه أنقرة في تطبيق خططها.[1]

حركة الشباب الصوماليين التي عرفت نشاطا واسعا في منطقة القرن الإفريقي خاصة في الصومال الذي أصبح أرضا خصبة لصراع الدولي، نشأت هذه الحركة من خلال شباب دعمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ضد الرئيس الصومالي الراحل " **عبد الله يوسف أحمد**" بقيادة **أحمد غوديني**، و**إبراهيم جامع ميعاد الأفغاني**، وخلية الجنوب بقيادة أدم حاشي عبرو ومختار روبو أبي منصور في مقديشو وبعد استلاء على أموال ضخمة في مدينة وجالي الحدودية مع اثيوبيا انضمت خلية الشمال إلى معسكر أدم عبرو في مقديشو. يرى الدكتور عبد الرزاق محمود أنها تأسست رسميا في 2002 وبدأ نشاطها في عام 2003، تستهدف هذه الحركة الشخصيات غير الصومالية داخل الشمال الصومالي(أرض الصومال)،

[1] عبد الرحمان احمد عثمان، **الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر**، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية-جامعة إفريقيا العالمية، ص ص، 41-44.

اغتالت هذه الحركة الأستاذين ريتشارد واينيد ايتوني في أكتوبر في 2002 إثر هجوم على قافلة المساعدات الألمانية في شمال الصومال في 2002. [1]

توسع نشاط هذه الحرك منذ 2003 أين قامت هذه الحركة بالاستلاء على الجمارك الإثيوبية في مدينة تدعى وجالي الواقفة بين الصومال وإثيوبيا حيث قام خمسة من المسلحين بالاستلاء على 10 ملياراتريـال إثيوبي، جمعها مسؤولو الجمارك، ووصل هذا المال إلى أحمد عبدي وإبراهيم حاج جامع ميعاد المعروف بإبراهيم الأفغاني لمشاركته في حرب أفغانستان، عملية السطو هذه أكبر عملية قامت بها الحركة واستطاعت من خلالها دعم بواكير مشروعاتها العسكرية كتدريب شبابها، الأمر الذي اضطلع به "عبرو" ونفذه في العاصمة. هذه الحركة تسيطر على وسط وجنوب السودان منذ 2010 ولقيت اهتماما من القيادات الجهادية في العالم، لاقت هجوماتها على غنيا وأوغندا شهرة، ووصفت بأنها الحركة الجهادية الأكثر أهمية في القرن الإفريقي. هذه الحركة تعتبر من أهم العوائق التي تواجه تركيا في تحقيق أهدافها الاقتصادية في الصومال، وكذا السياسية حيث تعرضت السفارة التركية إلى هجمات من طرف هذه الحركة.[2]

بالإضافة إلى هذه الحركة نجد تنظيم داعش في ليبيا وبوكوحرام في نيجريا وتنظيم القاعدة في مالي، كل هذه الحركات الانفصالية تتبنى أفكار متطرفة تسعى إلى زعزعة استقرار القارة، إن عدم الاستقرار الأمني والسياسي يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم جلب الاستثمارات في القارة وتؤدي إلى توقف النشاط الاقتصادي في الكثير من الدول كما هو الحال اليوم في ليبيا.

الشكل رقم (7) خريطة انتشار القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا العمليات العسكرية.

[1] – أنور احمد ميو، حركة الشباب المجاهدين في الصومال نشاتها وواقعها و مساراتها المستقبلية، **رؤية تركية**، عدد شتاء 2015، ص، ص 141،142.

[2] – بيار عقيقي، **حركة الشباب... إمارة القرن الإفريقي**، العربي الجديد، الأحد 2015/06/28م،في http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/6/27. يوم 2017/25/21. 19:51.

المصدر: ***force militaires Françaises en Afrique http://www.Infographie:les***، تاريخ الإطلاع: 2017/05/24.

الشكل رقم (8) القاعدة التركية في الصومال.

المصدر: ***http://www.thenewkhlij.org/sites /default/files/a 1489763452.jpg***

في حين أن تركيا تطمح لإنشاء قاعدة عسكرية في الصومال. من خلال هذه المقارنة نجد أن فرنسا تتفوق على تركيا في المجال العسكري. وعلى تركيا إعادة رسم إستراتجية أمنية تقوم على إقامة القواعد العسكرية في المواقع الجيوإستراتجية، التي تمكّن أنقرة من خلق عمقا إستراتجيا غير معلن لضمان أمنها القومي و إقتصادها.

المبحث الثاني نجاحات الإستراتجية التركية

إنّ الإهتمام بإفريقيا المتزايد يظهر المكانة الإستراتيجية التي تحظى بها القارة في السياسة الخارجية التركية، حيث تتبوأ إفريقيا مكانة هامة لدى صناع القرار الخارجي التركي، تعتبر القارة السمراء السوق الواعدة للإستثمارات الخارجية.

يعتبر الإقتصاد التركي من بين أحد أسرع الإقتصاديات نموا، تحتاج تركيا إلى 93 مليار دولار، لإنجاز خططها الإستثمارية في البنية التحتية وصولا إلى العام 2020، وحسب الإحصائيات فإن 31 مليار دولار متوافر لدى الحكومات الأفريقية، ويكون لابد من تغطية حوالي 62 مليار دولار سنويا، ومن المتوقع إنفاق المستهلكين في إفريقيا إلى أكثر من 1.4 تريليون دولار بحلول العام 2020. إرتفع معدل حجم التبادل التجاري بين السنغال وتركيا وحدها من 85 مليون دولار 2010 إلى 140 مليون دولار عام 2011. أنجزت تركيا مصنع طحين الدقيق والذي يشغل 200 سنغالي، يدار هذا المصنع من طرف رجال أعمال ويعتبر هذا الإستثمار من أكبر الإستثمارات بالسنغال، وبالمقابل أصبحت تركيا وجهة اقتصادية للعديد من لجال الأعمال السنغاليين حيث تصدر داكار لأنقرة المواد السمكية والخضروات والفواكه والجلود. وقد أثمر هذا الاهتمام بفتح خط جوي مباشر بين داكار وإسطنبول، وانجر عنه إنشاء جمعية الصداقة برعاية رجال أعمال من البلدين. تحضى المشاريع الصحية بالسنغال إهتمام أنقرة موازاتا الأبعاد التجارية والإقتصادية حيث قام فريق طبي تركي بإجراء فحوصات وإستشارات طبية مجانية لسكان القرى والمناطق النائية بالسنغال وتقديم مساعدات طبية للمحتاجين. في الجانب التعليمي فتحت تركيا مدارس "يافيز سليم" وتندرج ضمن أهم المؤسسات التعليمية بالسنغال، تستقبل هذه المدارس آلاف التلاميذ السنغاليين، وتعرف انتشار كبير بالعاصمة داكار، و افتتحت فرعا في مدينة "تيس" التي تبعد حوالي 70 كلم شرق داكار. تسعى تركيا لخلق أكبر الفرص من حصص الإستثمار في دول غرب إفريقيا وفي السنغال خاصة لكن هذه الفرص تكون بصفة نسبية لإرتباط السنغال بفرنسا، حيث يعتبر مؤشر التبادل التجاري منخفض نظرا للعلاقات السياسية، أن الصفة السائدة في هذه الدول تغلب الدبلوماسية الإنسانية التركية مقارنة بالعلاقات وما يعكس تواجد العديد من المدارس إضافة الى المساعدات الإنسانية التي وجدت صدى واسع، في الأوساط الإفريقية. [1]

[1] طه عبد الرحمن ساكن، ***مستقبل العلاقات التركية مع دول غرب إفريقيا***، ص ص، 15 14.

بدأت العلاقات التركية الإفريقية في عهد رئيس الوزراء تورقت أوزال عام 1983م والذي اعتمد سياسة التكيف الهيكلي بهدف خلق اقتصاد السوق الحر، وقد كانت إفريقيا آنذاك ذات موارد وقوى بشرية مكنتها من إحتلال السوق وإستقطاب الحكومة التركية[1].

إن الرغبة التركية في إمتلاك قوة إقليمية من الناحية السياسة والاقتصادية قد زاد في السنوات الأخيرة، وكذلك رغبتها في توطيد العلاقات التركية الإفريقية التي كانت محدودة في بدايات القرن الواحد والعشرين ثم توسعت وإزدادت خاصة مع دول شمال إفريقيا التي تجمعهم بها روابط تاريخية من زمن الدولة العثمانية. إن تعدد القوى ورغبتها في إقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع القارة الإفريقية بما فيها تركيا جعل الإتحاد الإفريقي يتبنى عددا من الشركات مع أمريكا الجنوبية والهند وكوريا الجنوبية، إضافة إلى محافظته على علاقاته التقليدية مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، فهذه الشراكات تسعى لتسريع خطة التنمية الاقتصادية والتصنيع والبنية التحتية وتطوير وامتلاك التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري، وهذا ما جعل تركيا تدخل في منافسة مع هذه الدول [2].

إن الخلفية الإيجابية لعلاقات تركيا التعاونية مع إفريقيا في شتى المجالات كان يسعى لتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتنموية ين تركيا والدول الإفريقية وهدفت هذه الخطة إلى زيادة عدد البعثات الدبلوماسية في إفريقيا وزيادة المساعدات الإنسانية والمساعدات التنموية وتشجيع زيارات رجال الأعمال وأن تصبح تركيا مفوضة البنك الإفريقي للتنمية، وتجسيدا لهذه الخطة في بداية عام 2003م، أعدت مستشارية التجارة الخارجية التركية إستراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية، وفي عام 2005 أعلنت الحكومة التركية أنه عام إفريقيا، حيث توسعت علاقتها مع مختلف الدول الإفريقية بشكل ملحوظ من خلال الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى، التي أفضت إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وإنشاء الآليات الثنائية (الاقتصادية والسياسية) وتشجيع الزيارات المتبادلة للوفود التجارية مما توج تركيا نيلها صفة مراقب في الإتحاد الإفريقي بتاريخ 12 أفريل 2005م، وبهذا أقل من شهر نصبت سفارتها في أديس بابا لتكون معتمدة لدى الإتحاد الإفريقي، وفي عام 2008 أعلن الإتحاد الإفريقي في قمته العاشرة أن تركيا شريكا إستراتيجيا له، كما اعتمدت تركيا سفارتها في

---

[1] Katerina Rudincova : ***New player in the scene : turkish engagement in Africa***, Bulletin of geography socio- economic series N 0.25 (2014) L : 197-213 P 2.0

[2] Ali Bilgic and Daniela Nasciment, ***Turkeys New Eocus on African, cause and Challenges, Norvegian peace building resource centre***, policy brief, Septmber 2014, P3-4

أبوجا سفارة لها لدى المجموعة الاقتصادية للدول غرب إفريقيا Ecowas وذلك في ماي 2005، وفي عام 2008 إعتمدت سفارتها في دار السلام سفارة لها لدى مجموعة دول إفريقيا الشرقية EAC وبذلك أصبحت تركيا العضو الخامس والعشرين في بنك التنمية الإفريقي من خارج القارة، وذلك بعد أن تقدمت بطلب لنيل عضوية كل من البنك المذكور وصندوق التنمية الإفريقي[1].

إنعقدت في مدينة إسطنبول التركية قمة التعاون التركي الأول في الفترة من 18-21 يوليو 2008م، بمشاركة 49 دولة إفريقية وممثلي إحدى عشر منظمة إقليمية ودولية من بينها الإتحاد الإفريقي وقد توصل من خلال انعقاد هذه القمة إلى إبرام وثيقتين للتعاون بين تركيا والدول الإفريقية هما:

- إعلان اسطنبول للتعاون التركي الإفريقي والتعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك.
- إطار التعاون للشراكة التركية الإفريقية، وفي عام 2010 تمت المصادقة على الخطة التنفيذية المشتركة للتعاون التركي الإفريقي والتي امتدت ما بين 2010-2014م[2]

وقد عقد أول اجتماع للجنة العالية المستوى بين تركيا والإتحاد الإفريقي في اسطنبول عام 2010، وأهم نتائج هذا الاجتماع الخطة التنفيذية المشتركة للشراكة، التركية الإفريقية 2010-2014، والذي تم فيه تحديد الأولويات مثل الزراعة والتعليم والصحة والتجارة والاستثمار والطاقة والأمن ....الخ. وفي الاجتماع الثاني للجنة العليا الرسمية غيرت تركيا سياستها من سياسة الانفتاح نحو إفريقيا إلى سياسة الشراكة التركية الإفريقية، وأعلنت تتبعها لسياسة متعددة الجوانب في إفريقيا من أجل تجاوز التحديات عبر التجارة والاستثمار والمساعدات الإنسانية. وفي القمة الإفريقية التركية الثانية التي تبنت الخطة التنفيذية المشتركة للشراكة الإفريقية التركية 2015-2016م، في الفترة ما بين 19-21 نوفمبر 2014م، في ملابو غينيا الاستوائية، حيث إنبثقت عن هذه القمة عدة محاور، تطرق المحور الأول التعاون المؤسسي والمحور الثاني تناول التجارة واستثمار بينما اهتم المحور الثالث بالزراعة والبساتين والتنمية الريفية المائية وقطاع الأعمال، في حين اهتم المحور الرابع بالصحة بينما تناول المحور الخامس السلام والأمن والمحور السادس فض النزاعات والوساطة، والمحور السابع كان اهتمامه حول الهجرة والمحور الثامن تطرق إلى البنية التحتية والطاقة والتعدين والنقل والمحور التاسع الثقافة والسياحة والتعليم والمحور العاشر، اهتم بالإعلام والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والمحور الحادي عشر انصب اهتمامه حول البيئة والمحور الثاني عشر الشباب والرياضة والمحور الثالث عشر اعتنى بالتنفيذ وآلية المتابعة.

[1] طه عبد الرحمن ساكن، **المرجع السابق** ، ص 5.

[2] Mehment Ozaen, ***turkey basins role in Africa***, the turkish piston volume p N.4 P98.

كما أوضحت القمة أن المحور الثاني الذي غطى الجوانب التجارية والاستثمار أن هناك حاجة ماسة لزيادة التجارة والاستثمار إفريقيا وتركيا وأوصت القمة بالتقاط الآتية الذكر:

1- توطيد العلاقات وتبادل الزيارات بين وزارة التجارة والإستثمار في إفريقيا وتركيا للكشف عن مناطق التعاون.

2- إقامة وحدة بيانات مشتركة من أجل الكشف عن فرص الأعمال للمستثمرين من الجانبين.

3- إيجاد بيئة أعمال صديقة من أجل خلق أعمال مشتركة.

4- إقامة أسواق تجارية مشتركة ومعارض للمنتجات.

5- مشاركة المعلومة وترقية المشاريع المشتركة.

6- دعم الهدف العام للطرفين بزيادة حجم التجارة والاستثمار من 30 مليون دولار عام 2013م إلى 50 مليون دولار عام 2019 ويتمثل ذلك في:

- المشاركة في التجارب وتقديم البرامج التدريبية لتحسين البيئة الاستثمارية.
- إنشاء مجلس رجال الأعمال الإفريقي التركي.
- التعاون في مجال السكن.
- التعاون في مجال التمويل والبنوك[1]
- التعاون من أجل إنشاء مناطق صناعية.

في سياق ما تقدم يتجلى أن تطور العلاقات السياسية التركية الإفريقية أدى إلى تحسن في الجوانب الاقتصادية والتجارية وقد استفاد الطرفان من هذا التعاون التنموي.[2]

يعد الدافع الأكبر الذي يحرك رغبة تركيا اتجاه إفريقيا هو الجانب الاقتصادي فإفريقيا ذات موارد كبيرة ومتنوعة ومتعددة وبها فرص استثمار لامتناهية، مما جعلها محل إطماع العديد من الدول، ما دفع تركيا للاهتمام المتناهي بتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي بين إفريقيا وتركيب من أهم هاته الدوافع ما يلي:

---

[1] African union and Republic of turkey, ***New model of partnership for th stengthening of sustainable development and intergration second African turkey summit***, 19-21 November 2014 malabo. Quatorial Guinea.

[2] Abdullah enve ahel, ***How had turkeys African strategy been affecting turkeys exports to* Africa**, Ministry of economy, turkey. P5.

1- الثراء وتنوع الموارد التي تملكها ووجودها ضمن عضوية أكثر من تكتل اقتصادي إفريقي مما جعلها تتدرج ضمن خيارات الاستثمارات التركية.
2- الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم وأثرها على تركيا وإفريقيا فرض عليهما التعاون والتضامن من أجل تطوير علاقتهما الاقتصادية.
3- إفريقيا هي ثاني أكبر قارة من حيث المساحة والسكان، إضافة لكونها غنية بالموارد والثروات.
4- إفريقيا قارة فتية حيث أن 70 ٪ من السكان تحت عمر 25، ومتوسط الأعمار 18، ويرتبط هذا بموضوع القوى العاملة والأسواق.[1]
5- سعي إفريقيا لإقامة علاقة إيجابية مع تركيا وخاصة أنه لم يمكن لهما ماض استعماري، وسعيها إلى الاستفادة من التجربة التركية في مجال الاستثمار بالبنية التحتية التي تحتاج إليها معظم الدول الإفريقية، وكذلك الحصول على الدعم الإنساني والاقتصادي والمساعدات التنموية والإنسانية في الصراعات والحروب، وكذلك الحصول على الدعم الإنساني والاقتصادي والمساعدات التنموية والإنسانية في الصراعات والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية إلى، والحصول على الدعم السياسي والأمني من قبل تركيا في خدمة القضايا الإفريقية في المحافل الدولية خاصة في إطار الأمم المتحدة[2].

تطورت العلاقات الاقتصادية وحجم التبادل التجاري بين تركيا والدول الإفريقية في السنوات الأخيرة، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول الواقعة في جنوب الصحراء الإفريقية مليون دولار في عام 2000 إلى 3 مليارات دولار في عام 2005 وإلى 5.7 مليار دولار في عام 2008م، بينما بلغ حجم التبادل التجاري 4.88 مليار دولار في عام 2009 و4.36 مليار دولار في عام 2010، وذلك نتيجة التأثيرات التي ولدتها الأزمة الإقتصادية العالمية بحيث بلغ حجم التبادل التجاري مع كافة الدول الإفريقية 9 مليار دولار في عام 2005 و 15.876 مليار دولار في عام 2009 و 15.710 مليار دولار في عام 2010، ويلاحظ من الجدول رقم (01) بالرغم من تراجع نسبة التجارة الإفريقية التركية من 6٪ عام 2001، إلى 4٪ عام 2012، إلا أن حجم التجارة الإفريقية التركية قد زادت من 4340 مليون دولار عام 2001 إلى 16279 مليون دولار عام 2012، في حين وصل كما هو واضح في الجدول.

[1] محمود سمير الرنتيسي، **الدور التركي في شرق إفريقيا، الدوافع والمكاسب**، ص. 3.

[2] باسل الحاج جاسم، تركيا وإفريقيا إلى شراكة إستراتيجية، العربي الجديد، **http://www.alaraby.co.uk**، تاريخ الإطلاع: 2017/5/12.

الشكل(9) جدول التغيير في تركيبة التجارة التركية 2001-2012م في إفريقيا مليون دولار[1]

	الصادرات	الواردات	التجارة	النسبة من جملة التجارة
2001	1521	2819	4340	٪6
2012	10357	6922	16279	٪4

الشكل(10) الصادرات والواردات وحجم التجارة الإفريقية التركية مليون دولار[2]

السنة	الواردات	الصادرات	حجم التجارة
2000	1.373	2.714	4.087
2001	1.521	2811	4.340
2002	3.393	1.696	1998
2003	5.469	3.338	2.131
2004	7.788	4.820	2.968
2005	9.678	6.037	3.631
2006	11.970	7.404	4.566
2007	12.760	6.784	5.976

[1] Abdulhadr civan **: the effect of new turkish foreign policy on international trade** : onsight turkey. Vol. 15 No. 3.2013.PP 107-122, P120.

[2] Savas genc and qyuzhan turkin**, turkey's increase engagement in africa, the potential limits and future perspective of relations**, european journal of economic and political studies (2014) 87-115 , P96.

2008	16.833	7.770	9.063
2009	120.880	5.700	10.180
2010	15.712	6.413	9299
2011	19.126	8.790	10.336

ومن نتائج العلاقات الإقتصادية التركية ما يلي:

1- فتح 19 سفارة جديدة في إفريقيا وزيادة عدد المستشارية التجارية إلى 25، ولدى تركيا الآن 39 سفارة في إفريقيا، 29 منها في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وبالمقابل هناك 25 دولة لديها سفارات في تركيا و10 دول تهل على فتح سفارات لها بتركيا.
2- أنشأت تركيا 23 مفوضية إقتصادية مشتركة مع الدول الإفريقية أربع اتفاقيات مناطق حرة ثمانية إتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي، و17 مجالس لرجال الأعمال.
3- زادت الاستثمارات المباشرة التركية في إفريقيا 3.2 بليون دولار في إثيوبيا و500 مليون دولار في جنوب إفريقيا و160 مليون في السودان، و60 مليون دولار في نيجيريا بنهاية عام 2012.

وقد تم تقسيم الدول الإفريقية إلى قسمين من حيث التعاون الإقتصادي الإفريقي التركي، القسم الأول يشمل دول شمال إفريقيا، بينما يشمل القسم الثاني: كينيا، تنزانيا، أوغندا، السودان، إثيوبيا، أنغولا، نيجيريا، غينيا الاستوائية، مالي، السنغال، جنوب إفريقيا، الكامرون، غانا. وقد وقعت تركيا 114 إتفاقية للإستثمار والتجارة مع 12 دولة إفريقية بين عامي 2002-2008، 33 إتفاقية منها قد تم تفصيلها، بينما 81 إتفاقية متوقعة، كما إنعقد 17 إجتماع مفوضيات إقتصادية مشتركة خلال الفترة 2008م و 2011م، بالإضافة إلى ذلك نظمت تركيا عشرة معارض في مجال التصدير والبناء والموضة في إفريقيا، وشاركت في خمس معرض تجارية و15 منبرا الرجال الأعمال. أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية لتركيا مع الدول الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية تهدف تركيا إلى رفع إجمالي حجم التبادل التجاري مع هذه الدول إلى 50 مليار دولار، وفي سياق آخر التزم قطاع الإنشاءات التركي في الفترة ما بين 1972-2010، بتنفيذ المشاريع في 89 دولة حيث تم تنفيذ نسبة 21٪ من هذه المشاريع في إفريقيا (39 مليار دولار)، وبلغت حصة شمال إفريقيا من هذه المشاريع نسبة 19٪ وحصة دول جنوب الصحراء 2٪ (3.7 مليار دولار)[1].

[1] يوسف خميس أبورفاس، **العلاقات الإفريقية التركية في المجال الإقتصادي مع إشارة لشرق إفريقيا**، ص12.

ومن ناحية أخرى افتتحت رئاسة إدارة التعاون والتنسيق التركية مكاتب لها في كل من أديس ابابا، الخرطوم، وأكار، ونفذت مشاريع شملت 37 دولة إفريقية، وقدمت مساعدات تنموية لدول جنوب الصحراء الإفريقية قدرت ب 43.729 مليون دولار في عام 2009، إضافة إلى ذلك مساعدات التي قدمتها منظمات المجتمع المدني التركية بقيمة 52.608 مليون دولار بذلك تكون المساعدات التي قدمتها إلى دول جنوب إفريقيا في عام 2009، قد وصلت إلى 97 مليون دولار، فهذه المساعدات تلعب دورا مهما في دعم العلاقات السياسية مع الدول الإفريقية، بحكم عضوية تركيا في منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية، واستفادتها من المساعدات الدولية، كما أن هذه المساعدات لم تقتصر على الجانب الحكومي بل شملت منظمات المجتمع المدني في المجالين الاجتماعي والتنموي وخاصة منظمة IHH ، وهي من كبريات مؤسسات الدعم الإنساني في تركيا، وقد ساهمت هذه المنظمات في تنفيذ خطة الانفتاح على إفريقيا التي تبناها حزب العدالة والتنمية عام 2002، وتقوم هذه المنظمة بأنشطة تنموية فيما يقرب ب 43 دولة إفريقية منها أعمال حفر الآبار تقديم الدعم الفني وتطوير التعليم المهني وبناء المستشفيات والمدارس، ومساعدة الآلاف على استعادة قدرتهم البحرية من خلال تنفيذ برنامج "كتاركت في المستشفيات السودانية وعموما فإن المساعدات التركية إلى إفريقيا لم تتجاوز أكثر من 6.6 ٪ من جملة المساعدات وقد وصلت عام 2014 إلى 42٪ من جملة المساعدات التركية[1].

الشكل (11) نصيب إفريقيا من المساعدات التركية الخارجية مليون دولار (2005-2010)[2]

السنة	جملة المساعدات	نصيب إفريقيا	النسبة
2005	601	11.76	1.9
2006	710	24.79	3.5
2007	602	30.97	5.14
2008	780	51.73	6.6
2009	707	46.96	6.6

[1] **مرجع سابق**، ص. 13.

[2] Sanas gens and qyuzhan tekun, **turkey's increase engagemnt in Africa, the poeitical perennials limits and future perspective of relations,** european of economic and political studies 7 (2014) 87-115.

2010	967	38.08	3.9

وقد تضاعفت جهود الدعم الإنساني التي تقوم بها الحكومة التركية في منطقة شمال إفريقيا خاصة عقب موجات الجفاف التي مست منطقة شرق إفريقيا وذلك بهدف جذب انتباه المجتمع الدولي لهذه المأساة الإنسانية، كما أنه عرض رئيس الوزراء التركي الأزمة أمام الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة في اجتماعها المنعقد في سبتمبر 2011، بحيث تم فيه دعوة المجتمع الدولي إلى السعي لإيجاد حلول طويلة المدى لهذه المشكلة[1].

رغم الجهود المبذولة لتحقيق التعاون الإفريقي التركي في شتى المجالات إلا أنه لا زال ضعيفا مقارنة بالآمال والطموحات من الجانبين، إلا أن تركيا ما تزال تسعى لجني قدر أكبر من المكاسب في شرق إفريقيا رغم العقبات والتحديات كتزايد الحديث عن التكامل الإفريقي الذي يدعو لتكريس العلاقات الإفريقية وخاصة في المجال الاقتصادي وبذلك تقلل فرص تركيا في شرق إفريقيا وامتلاك بعض الدول الإفريقية نفوذ تمكنها من التأثير على علاقة تركيا بالدول الإفريقية الأخرى.

وتتمثل التوصيات الاقتصادية التركية الإفريقية فيما يلي:

- إنشاء مراكز تدريب ومراكز كفاءة المنتج الإفريقي، بالإضافة لدعم الجامعات الإفريقية ماديا وبشريا لرفع كفاءتها في تأهيل العامل.
- توفير فرص تدريب ومنح دراسية للأفارقة في الجامعات والمعاهد العليا التركية مع دورات تدريبية بقادة العمل المدني والموظفين بفرض رفع كفاءتهم الإنتاجية.
- توجد بإفريقيا موارد معدنية وبترول وغاز، ويمكن عبر هذا التعاون زيادة الاستثمارات التركية في إفريقيا.
- عقد المزيد من المؤتمرات وورش العمل والندوات لدفع التعاون الاقتصادي الإفريقي التركي.
- عقد المزيد من اللقاءات بين الجانبين الإفريقي والتركي على مستوى المسؤولين وعلى مستوى رجالات الأعمال في البلدين من أجل دفع التعاون الاقتصادي بين البلدين.
- العمل على الاستفادة من الخبرة التركية في مجال الصناعة والتكنولوجيا، عبر الدورات التدريبية وإنشاء استثمارات صناعية مشتركة من أجل نقل التكنولوجيا التركية إلى إفريقيا.

[1] محمد أوزكان، فاعل صاعد: **السياسة الخارجية التركية نحو إفريقيا**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

- العمل على تقوية القطاع الخاص في إفريقيا لينهض بدوره في عم ودفع التعاون الاقتصادي الإفريقي التركي[1].

صرّح السّفير التّركي محمد بوروي في مدينة وهران على هامش توقيع وكالة التّعاون والتنسيق التّركية(تيكا) وإدارة التّعمير في محافظة وهران التّابعة لوزارة السّكن الجزائرية اتّفاقيةً للتّعاون الثّنائي في مجال ترميم معالم أثرية جزائرية تعود للعهد العثماني في:14-04-2017م. وقد أكّد بوروي على البلدين تطوير الشراكات لاسيما في المجال الاقتصادي،وأشار إلى أنّ الجزء الأوّل من مشروع "مصنع النّسيج الفخم" الذي يجري إنجازه في ولاية غيليزان، يعتبر ثمرة للشّراكة الجزائرية التّركية سينتهي في أواخر العام الجاري. إنَّ هذا المشروع أكبر استثمار تركي بالجزائر وقد تمَّ وضع حجر الأساس لإنجازه في جوان 2016م،على مساحة 250 هكتار، بتكلفة بلغت 58 مليار دينار(نصف مليار دولار).

وحسب تأكيدات السّلطات الجزائرية فإنّ هذا المشروع سيمكّن من تحقيق 25 ألف فرصة عمل في البلاد.شركة أساي التركية هي المكلّفة بإنجاز المشروع على مرحلتين،تمتدّ الأولى من عام 2015 إلى 2018م، وتشمل إنجاز ثمان وحداتٍ للنّسيج والألبسة الجاهزة وومركز للأعمال ومدرسة للتّدريب في مِهن النّسيج، والخياطة بطاقة استقبال تقدّر بـ:400شخص.إضافة إلى حيٍّ للإقامة يشمل 567 مسكنا مخصّصًا للعمّال. أمّا المرحلة الثانية فتخصّ إنجاز 10 مصانع أخرى لإنتاج لوازم الألبسة الجاهزة وغيرها،ووفقا للسّفارة التّركية لدى الجزائر فإنّ أكثر من 200شركة تركية تنشط في البلاد لا سيما في قطاعات التجارة والبناء والصّناعة.وقد بلغت المبادلات التجارية بين البلدين عام 2016م أكثر من 3مليارات دولار،أمّا في جانب التّعليم العالي فإنّ السّفير قد صرّح بتوقيع اتّفاقيات مع جامعة المديّة وقسنطينة لتعليم اللّغة التّركية[2].

إنّ المساهمة التّركية في حفظ السّلم والأمن في الدّول الإفريقية أهم محاور خطّة العمل التّركية المتعلقة بالمساعدات الإنسانية وحفظ السِّلم في إفريقيا. ساهمت تركيا بنحو17 ضابطا في بعثة الأمم المتّحدة في كوت ديفوارUNOC ونحو 15 ضابطا في بعثة الأمم المتَّحدة في جمهورية الكونغو الديموقراطية MONUC وساهمت بنحو 27 ضابطا في إطار بعثة الأمم المتّحدة فيليبيريا UNMIL والسودان UNMIS كما شاركت بثلاثة ضباط في إطار البعثة الأممية في جمهورية إفريقيا الوسطى

---

[1] يوسف خميس أبورفاس، **مرجع سابق**، ص ص 15 16.

[2] 10 آلاف شخص تعداد الجالية التركية الجزائر،

http ://wwwdialysabah.com/arabic/market/2017/04/14/tika-to-festore-ohoman ، تاريخ الإطلاع: 2017/4/10.

وتشاد MinuRcat ، كما ساهمت بنحو 11ضابطا في نفس الإطار في دارفور,ونحو 12 ضابطا في جنوب السُّودان UNMISS كما تبرعت بنحو مليون دولار لبعثة الاتِّحاد الافريقي في الصُّومال,أما بخصوص المساعدات الإنسانية نجد أنّ تركيا قدّمت (6,375)مليون دولار لكلٍّ من جزر القمر وتشاد وأوغندا، بلغت التَّبرّعات نحو 80 مليون دولار سنة 2013م، خلال الفترة 2006–2012م دعمت الدّول السَّالفة الذّكر. وفي هذا الإطار لعبت تركيا دورا بارزا في المساهمة في جهود عمليات حفظ السِّلم في القارَّة الإفريقية، وعند انعقاد المؤتمر الدولي للمانحين من أجل تحقيق التَّنمية وإعادة الإعمار في دارفور في القاهرة برئاسة كلٍّ من مصر وتركيا عام 2010م,أعلنت تركيا تقديم نحو 70 مليون دولاركمساعدةٍ لدارفور.وذلك في قطاعات الزِّراعة التَّعليم والصِّحّة خلال الفترة ما بين 2010–2015م[1]. كما عقدت تركيا مؤتمرين دوليين حول الصُّومال في اسطنبول وذلك في عامي:2010و2012 على التّوالي,وكانت تهدف من ورائهما لبناء نوع من التَّوافق الدّولي بشأن بناء الدَّولة والتَّنمية الاقتصادية في الصُّومال. استضافت تركيا مؤتمر الأمم المتَّحدة عام 2010م، وذلك من أجل تعزيز الدَّعم الدُّولي لعملية السَّلام التي جرت في جيبوتي، وأكَّدت تركيا في هذا المؤتمر على وضع خارطة طريق بشأن التَّسوية السِّلمية للصِّراع الدَّائر في الصُّومال، واستضافت تركيا مؤتمرا أمميًّا تحت شعار:"إعداد مستقبل الصُّومال"أهداف لعام 2015م. في الفترة من 21 ماي–1جوان2012م في اسطنبول والذي حضره نحو 57 دولة و 11 منظَّمة دولية هدف هذا المؤتمر إلى رسم مسارٍ متعلِّقٍ بإعادة بناء الصُّومال، وتشمل هذه النِّقاط على:بناء الوحدة الوطنية، تأسيس نظام سياسي جديد وإعادة الهيكلة الشَّاملة للاقتصاد وإعادة بناء القوة الوطنية الصُّومالية ورفع حالة العزلة المفروضة على الصُّومال[2].

عند تقيمينا للإستراتيجية التركية في إفريقيا نجد أنّ تركيا تعتمد على إنجازات الماضي لترويج فكرها الجديد والذي تصبو من خلاله لكسب دورا فاعلا في كل القارة إفريقيا فوجودها التاريخي في إفريقيا ساهم في بناء المدن كما ساهم في نشر الإسلام في الكثير من المواقع التي عاشوا بها، يحظى الوجود التركي في إفريقيا بقبول وسط الأفارقة، الأمر الذي ساهم في تطوير العلاقات التركية الإفريقية. إن تركيا تمكنت من جذب السند السياسي من الدول الإفريقية في الهيئات الدولية ، ويظهر هذا في رئاسة تركيا منظمة المؤتمر الإسلامي، والعضوية الغير دائمة في مجلس الأمن. إن هذا التّغلغل التركي في إفريقيا مكنها من أن تكون الدولة أكثر تأهيلا في القيام بالمبادرات لحل النزاعات، على غرار مبادرة خطة تسوية الأزمة الليبية وجمع الفرقاء الصوماليين، وفي خطوة منها لإمتصاص الأزمات والخلافات خاصة بين دول شرق إفريقيا، مثل النزاعات الحدودية بين إثيوبيا وإرتريا، فهي تسعى إلى توطيد العلاقات بين هذه الدول. إن

[1] محمود زكريا محمود إبراهيم، **العلاقات السياسية–التركية: المحددات والقضايا**، ص ص19 20.

[2] محمود زكريا محمود إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 20.

الذهنية الإستراتيجية "**لأحمد دود أغلو**"استثمرها الأتراك في إفريقيا حيث أصبح تواجدهم أكثر قبولا عكس العديد من الدول التي تنشر المذاهب الدينية بهدف تعزيز تواجدها في المنطقة على غرار إيران. كرست تركيا تواجدها بدور الدبلوماسية الإنسانية التي تقوم على تقديم المساعدات ودعم المشاريع التنموية في كل المجالات حيث ضاعفت أنقرة من جهودها، خاصة في بناء المستشفيات، وإيلائها أهمية بالغة للتعليم بكل مستوياته، حيث دعمت وأنشأت العديد من المدارس ومنحت منحا دراسية لطلاب الأفارقة، وأنشأت جامعات في إفريقيا، ضمن إطار خلق ولاء إفريقيا متغذي بثقافة تركية يمكن أنقرة من الإستثمار في الكوادر الإفريقية مستقبلا. فإستثمار تركيا اليوم لا يقتصر على الجانب الإقتصادي فحسب بل يتعدى للوصول إلى الإستثمار الفكري. تدرك تركيا جيدا أن الاقتصاد أهم محرك للعلاقات الدولية والدولة الذكية هي التي تنسج روابط سياسية جيدة لتحقيق أهدافها الاقتصادية وفق خطط إستراتيجية قصيرة وبعيدة المدى، وتلجأ للدول التي تتمتع بموقع استراتيجي لاستغلاله في الموصلات التجارية ، فجيبوتي أحسن مثال على استثمار تركيا في موقعها الاستراتيجي، فبعد ربط علاقة جيدة مع إثيوبيا، وموازاة مع ذلك وطدت تركيا علاقاتها مع جيبوتي، من أجل خدمة أهدافها المستقبلية في المنطقة، حيث قامت تركيا بتمويل الطريق الذي يربط شمال إثيوبيا بجيبوتي، وهو طريق "تاجورة مقلي" الذي تموله تركيا في الأراضي الإثيوبية والجيبوتية، وبذلك تكون تركيا قد أرسلت رسالة ضمنية لإريتريا مفادها أن تركيا تجاوزت ميناء عصب بوجود اتصال مباشرا لواردتها وصادراتها عبر منفذ جيبوتي، هذه الصادرات ستسلك حركة دائرية ستكون بعد اكتمال هذا الطريق في غنى عن منفذ عصب، الذي سيفقد أهميته الإستراتيجية.[1]

في تقييمنا الإستراتيجية التركية في إفريقيا،لا بد من طرح العديد من الأسئلة والإشارة إلى متن قبول العلاقة الإيجابية مع تركيا وبالسؤال المطروح لماذا قبول تركيا في الوسط الإفريقي؟ إن تركيا الحديثة –غير العثمانية لا تحظى بماض استعماري مع إفريقيا، ما سهل قبولها في مختلف الدول الإفريقية، كما إن لم يتخذ مواقف ضد الدول الإفريقية. إن الوسط الإفريقي مستفيد من الحضور التركي خاصة في مجال الإستثمارات، والمساندات في إقامة بنى تحتية في معظم الدول الإفريقية، خاصة الصومال، النيجر وغيرها من الدول التي شهدت ومازالت تشهد موجات الصراع والحروب الأهلية ومحاولات الانقلاب وعدم الاستقرار. إن العديد من المتتبعين للشأن التركي يبرّرون انفتاح تركيا سعيا لتصريف منتوجاتها في إفريقيا لأنها تعتبر مجال واسعا وسوقا خصبة وأرضية مهمة للاستثمارات لكن في الجانب المقابل يجب ذكر ان الدول الافريقية ايضا بحاجة لرفع حجم تجارتها وتصدير منتوجاتها خاصة في المجال الطاقوي .

[1]. عبد الرحمن أحمد عثمان، ***مرجع سابق***، ص. 41، 42.

بغية الحصول على ميزة تفاضلية، فكانت المنطقة الحرة في المغرب لكن هذه المناطق لا توجد في كامل القارة الإفريقية، ما يفسر النزعة البراغماتية التركية القادمة على التبادل الاقتصادي مع الدول التي تخدم مصالحها وليس كل الدول الافريقية، هذه الاخيرة التي حصلت على الدعم الانساني من خلال العديد من المشاريع التنموية، نتيجة للحروب الأهلية والكوارث الطبيعية خاصة من خلال الوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي tika التي تنشط في العديد من الدول عبر العالم، خاصة الإفريقية منها كالسودان والتي عرفت التقسيم والحرب الأهلية التي انجر عنها العديد من النازحين والمشردين، اثيوبيا تشاد، الكونغو، كينيا، اوغندا، الصومال، مدغشقر وغيرها من الدول ما سهل تجاوب القبول الإفريقي لتركيا الدعم الإنساني الذي هم بحاجة اليه ناهيك عن الرغبة الإفريقية من الاستفادة من الدعم التركي في خدمة القضايا الأمنية من خلال إرساء وحفظ السلام في القارة، في إطار الأمم المتحدة، حيث لعب دور تصويت الدول الإفريقية لتركيا في مجلس الامن دورا فعالا ولا بد من تركيا الأخذ بعين الاعتبار القضايا الأمنية الافريقية.

إنّ القارئ المتمعن لتواجد تركيا في الصومال يجد أنها تنتهج إستراتيجية بعيدة المدى، يصب في ربط أواصر العلاقات السياسية والاقتصادية مع الصومال لما يحفر به من موقع جغرافي يربط بين القارات والذي يعتبر ممرا هاما للطاقة ناهيك عن الثروات التي يمتلكها الصومال فتركيا تسعى من خلال الصومال التأثير على المستوى الإقليمي والدولي لكن التواجد التركي في الصومال تعيقه معيقات أهمها حركة الشباب وهشاشة النظام الصومالي، حيث تعتبر الصومال من بين الدول الفاشلة، بالإضافة إلى الأزمات والكوارث الطبيعية المتمثلة في الجوع والجفاف وفي هذا الصدد تلعب تركيا من بروزها والمتمثل في مساندة الشعب الصومالي، عن طريق المساعدات الإنسانية غير المشروطة حجز الزاوية في علاقتها مع الصومال. لفتت تركيا أنظار العالم من خلال المساندة الدولية للصومال، فسوقت لنفسها صفة الراعي الرسمي للإنسانية في إفريقيا.تسعى تركيا لفتح آفاق أوسع للتعاون من خلال استقطاب حلفاء متميز في القارة وترى وفق تصور براغماتي الصومال حليف على المدى البعيد، فطموح تركيا في المنافسة القارية يفرض عليها وضع خطط للتواجد فيها بصفة دائمة لتدارك أخطاء الماضي والسعي لتحقيق البقاء، لكن على تركيا الإدراك الجيد للقواعد السياسية والمصالح الإستراتيجية للدول العظمى. إنّ المعيقات التي تواجه تركيا في بناء علاقات قوية مع إفريقيا، تكمن في حالة التنافس الحاد والاستقطاب الإقليمي والدولي على القارة ومواردها فوجود تركيا في الصومال والقرن الإفريقي بصفة خاصة يتذلله مجموع التحديات تكمن في حصر الدور التركي ونفوذه في القارة، خاصة بعد عقد بريطانيا لمؤتمرين دوليين حول الصومال في

فبراير 2012 ومايو 2013. أما أهم تحدي يواجه تركيا مرتبط بالاستقرار في هذه المنطقة، التي تعرف تدهور الأوضاع الأمنية وأعمال العنف الإرهاب[1].

يمكننا الجزم بان نجاح السياسة الخارجية التركية في منطقة القرن الإفريقي والصومال مرهونة بالاستقرار السياسي، والأمني فلا يمكن تحقيق أهداف وسط منطقة تشهد صراعات وحركات انفصالية تعمل لمصالح أجنبية، لكن رهان السياسة الخارجية التركية يتمثل في القارة الإفريقية، لذا ستواصل تركيا عملها الجاد لتطوير علاقاتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية بكل الدول الإفريقية وفق الطموحات المسطرة لاسترجاع الإمبراطورية العثمانية، فبقاء تركيا يقتضي الدفاع عن مصالحها التي تشكل امتدادا لأمنها القومي فأينما تكون مصالح الدول تكون معبرة عن الامتداد للأمن القومي. نجحت تركيا في إستراتجيتها الاقتصادية والسياسية وبنسبه اقل امنيا، معتمدة في تطبيق هذه الإستراتيجية لعمقها الحضاري، رغم علمانيتها أبدت تركيا اهتماما بالجانب الديني والذي اعتبر بعدا من إبعاد سياستها الخارجية في القارة الإفريقية. ويتجلّى في خطابات أردوغان في العديد من المؤتمرات الدولية يشير الى دور الإسلام بصفة عامة، ويحرص على سعي تركيا لتكثيف علاقاتها بالبلدان الإفريقية، فأردوغان يخاطب الشعور الإسلامي من خلال الوتر الديني، ما يميز خطابات اردوغان استغلاله للماضي الاستعماري للدول الغربية التي استغلت ثروات القارة ، إستعملت تركيا بعدها الحضاري كمدخل ثقافي وسياسي واجتماعي في نفس الوقت. ركزت أنقرة في كل خطابتها على التسامح واحترام القيم الإنسانية وحقوق الإنسان، وهذا ماظهر من خلال دبلوماسيتها الإنسانية، فتركيا اليوم تقوم بالأنشطة الإنسانية ما أكسبها القبول الإجتماعي وسط الدول الأفريقية لا يتوقف النشاط التركي على المساعدات الإنسانية ، فحسب بل تسعى أنقرة لحل الأزمات في القارة.

المبحث الثالث مستقبل العلاقات التركية الإفريقية

لدراسة مستقبل العلاقات التركية الإفريقية لا يمكننا إتباع طريقة السيناريوهات لأنها مقترنة بالإستشراف والتي تتطلب توفر على الأقل مدة طويلة تصل في الغالب من 8 أشهر إلى 12 شهر، والإستشراف يقوم على طرح مجموعة من الأسئلة العقلانية والواقعية مع وجوب توفر وسائل مادية وإمكانيات معتبرة من مراكز الاستشراف إلى تقدم تقارير في مدة لا تقل عن السنة الواحدة، ويخلص الإستشراف إلى نتائج قد تكون صحيحة أو خاطئة فتبعت دائما احتمالية غير يقينية لأن السيناريو ليس

[1]- ساكري البشير، العلاقات التركية الإفريقية (2002 – 2015)،
http://www.sasapost.com/opinion/africanturkish-relations ، تاريخ الإطلاع: 2017/04/23.

واقع المستقبل وإنما هو طريقة تفكير تنور الحاضر للتنبؤ بالمستقبل على ضوء الإمكانيات المتاحة والممكنة. ولا يكون للسيناريوهات مصداقية وفائدة إلا إذا احترمنا شروط للصارمة وهي: الوجاهة، التماسك، الاحتمال، الأهمية والشفافية. ومن الشروط الأخرى مصداقية السيناريوهات وفائدتها الشفافية من الألف إلى الياء، وبالنسبة كذلك للشكل المطروح والمناهج المستعملة ومبررات اختيارها، ونتائج السيناريوهات التي يجب أن تكون شفافة[1].

ولدراسة مستقبل العلاقات التركية الإفريقية نصيغ 3 احتمالات منطلقين من واقع العلاقات في العديد من المجالات، فالاحتمال الأول يقوم على الخط مستقيم، يبني على نفس وتيرة العلاقات التركية الإفريقية، أما الاحتمال الثاني فيكون خط تصاعدي، تكون عليه العلاقات التركية الإفريقية في صورة جيدة، أما الاحتمال الأخير فسيكون يعبر عن خط تنازلي، تكون العلاقات بين الطرفين متدهورة.

بعد انعقاد قمم الشراكة الإفريقية التركية، على مستوى السمراء في نوفمبر 2015، في عاصمة غينيا الاستوائية "مالابو"، وبعد انعقاد الاجتماع التمهيدي على مستوى السفراء ستبحث تركيا مسائل التساؤل على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي وقضايا الأمن والسلام. وبعد تناول هذه القمة إلى سبل تعريز الشراكة الإستراتيجية بين تركيا والبلدان الإفريقية، تم إقرار خطة عمل بين عامي 2015-2018، وعليه فإن مستقبل العلاقات التركية الإفريقية سيكون في منحى جيد خاصة إذا وضعنا في الحسبان محاولة للمحافظة على مكانتها في القارة بشتى السبل واعتمادها على عدة وسائل، من بينها الدبلوماسية الإنسانية التي ترمي من خلالها إلى تكريس المنطق الإنساني التركي في إفريقيا فتركيا اليوم تخطو خطوات ثابتة في إفريقيا رغم مجموع المعوقات التي تواجهها وتعرقل تواجدها في القارة السمراء. إن طموح تركيا لاحتلال المراكز الأولى في اقتصاديات العالم يدفعها ويفرض عليها خلق علاقات جيدة مع الدول الإفريقية والحفاظ على العلاقات القائمة وتطويرها، لأن السوق الاقتصادية في الوقت الراهن كانت آسيوية وأصبحت إفريقيا، ولبلوغ هذا الطموح يجدر بصناع القرار التركي إعادة النظر في الخيارات السياسية والاقتصادية لسياسة الفترة الخارجية خاصة في منطقة شمال إفريقيا وآسيا تحديدا، أما بالنسبة لدول شرق إفريقيا، فإن تركيا تسعى لتوطيد علاقتها بها، وسيكون المدخل المدني المشبعة بروح القومية التركية التي نجح صناع القرار التركي من إكسابهم لها، فأصبحت هذه المنظمات والهيئات غير الرسمية الصورة المعبرة، والقائمة لتطلعات الفرد التركي، على المستوى الدولي، فتركيا تراهن على هذه المنظمات في إيصال رسائلها للعالم، وتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية في إفريقيا.

[1] مشال غودي، قيس الهمامي، ***الاستشراف الإستراتيجي المشاكل والمناهج***، باريس: مركز مطاولي المستقبل، ط 6، 2005، ص .38.

وإذا بقيت تركيا تسير على نفس الخيارات السياسية في القارة وتدعم التعاون الاقتصادي، وتشبع التجارة والاستثمار ومجالات الزراعة والصناعة والتنمية الريفية وإدارة الموارد المالية، كما هو الحال في الصومال وإثيوبيا، وتدعم مجال الصحة والعليم وتحاول إرساء السلام، بالإضافة إلى دعمها المتواصل للبنى التحتية والطاقة بالإضافة إلى الثقافة ومجال الشباب، فيمكننا القول أن مستقبل العلاقات التركية الإفريقية شبه مضمون، إذا راعينا الجانب الأمني والاستقرار السياسي لمختلف الدول الإفريقية.

ويبقى مستقبل العلاقات التركية الإفريقية رهين التحولات الأمنية والصراعات بين القوى العالمية، فنظرا لأهمية القرن الإفريقي وعلاقة ترتيب الجيدة بالصومال وإثيوبيا وجيبوتي وإفريقيا نتوقع زيادة المشاريع الاستثمارية، خاصة في ظل تأثير السياسة الخارجية التركية الجديدة في الجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية، بوجود وكالة التعاون والتنسيق بين التي تقدم العديد من المشاريع والمساعدات للقارة الإفريقية والتي تعتبر الواجهة الإنسانية للسياسة الخارجية التركية في إفريقيا التي تكثف أنشطتها في الجانب التعليمي، حيث توفر هذه الوكالة قرابة 5000 منحة سنويا يستفيد منها الطلبة الأفارقة في مختلف الجامعات التركية، بالإضافة إلى اهتمامها بحفر آبار المياه والصرف الصحي، كل هذا يمكّنها من تعزيز العلاقات التركية الإفريقية. ولا نخفي استفادة الدول الإفريقية من فرص الاستثمار التركية، وتقديم العون والمساعدات للدول لها في بنية المرافقة التركية، بشأن قضاياهم وأزماتهم في الهيئة الأممية، وبالمقابل تعول تركيا على الكتلة التصويتية الإفريقية في المحافل الدولية، كما أن إفريقيا مستفيدة من قوات حفظ السلام التركية التي أرسلت إلى القارة الإفريقية حتى عام 2008، وفي نفس السياق ذاته فإن الدول الإفريقية لا تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي التركي لكن صراعات في القارة تكون لها ارتدادات وعلى التواجد التركي سياسيا واقتصاديا، فمستقبل العلاقات يشهد مزيدا من التطور الأمر الذي تسعى تركيا خلفه وإفريقيا أيضا لأن هذه العلاقة مبنية على مصلحة مشتركة وليست صفرية وعدم تطبيق تركيا مبدأ التبعية، و أو علاقة رابح وخاسر، هذه المصلحة مشتركة في الاقتصاد والسياسة والثقافة والأمن. إن واقع العلاقات الاجتماعية التركية الإفريقية تقوم من خلال حوار الحضارات الذي يهدف إلى إقامة علاقة حوارية ثقافية، فالبعد الثقافي للسياسة الخارجية التركية يرمي إلى جعل إفريقيا شريكا أساسيا في كل المجالات، ما يدفعها باستغلال إرثها الثقافي والبعد الديني لأن معظم سكان إفريقيا من المسلمين، لذا تطمح أنقرة لأن يكون لها تأثير في هذا المجال الحيوي الذي يعتبر عصب التواجد التركي في إفريقيا، ضمن هذا المدخل نلاحظ زرع الثقافة الروحية والتاريخية للإسلام، بحكم أن تركيا دولة مسلمة عملت على نشر الثقافة الإسلامية والإسلام في العديد من المناطق الإفريقية خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، وفي هذا الإطار تجند تركيا كل مؤسسات المجتمع المدني التركية للعمل في إطار برنامج مخطط، فالبعد الديني للسياسة الخارجية التركية يظهر من خلال العديد من المساجد والاهتمام بالتعليم الديني ما أكسبها القبول وسط الدول

الإفريقية المسلمة، إذ دعمت تركيا المؤسسات الدينية بصورة جيدة فإن العلاقات ستكون بدون شك جيدة، لأننا لا نلتمس معارضة الدول لمساعي أنقرة بل العكس.

يعتبر النفط من بين الموارد التي تطمح أنقرة إلى الاستثمار مستقبلا في القارة, رغم احتكار الدول الأسيوية الاستثمار في مجال صناعة النفط في إفريقيا مثل الصين, ماليزيا والهند وعلى سبيل المثال في جمهورية السودان أو بعض الشركات الفرنسية في حقول تشاد[1].

إذا وضعنا احتمال استثمار تركيا في هذا المورد فإننا حتما سنخلص للإبقاء على العلاقات الجيدة مع الدول الإفريقية، بحكم احتلال الدول الإفريقية موقعا مهما في خارطة النفط العالمية حيث بلغ معدل تزايد إنتاج القارة من النفط 30 % مقابل 16 لباقي القارات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. في الإنتاج القومي للقارة تقدر ب 9 ملايين برميل يوميا، بينما بلغ الاستهلاك الإفريقي 3 ملايين برميل يوميا وفي رؤية استشرافي للجنة الإفريقية للطاقة, فإنه من المتوقع أن تصل إلى أكثر من 30 % في الأعوام القادمة.[2]

وعلى ضوء هذه النتائج ومع وضع تركيا للرفع من وتيرة النمو الاقتصادي وفق الخطة الإستراتيجية لعام 2023 نطلع لمحاولة أنقرة لاحتكار عقود الاستثمار في القارة خاصة في ليبيا, نيجيريا والجزائر لهذه الدول التي تملك من احتياطي النفط في إفريقيا, حيث تسعى الدول الكبرى إلى الاستفادة من النفط الإفريقي كما هو حال تركيا اليوم التي تطمح إلى تأمين الطاقة وموردها فالنفط الإفريقي سيصبح عاملا استراتيجيا لتعامل تركيا مع إفريقيا والاستثمار في صناعة النفط في مختلف دول القارة السمراء.

إن إسقاط هذا العامل في العلاقات التركية النيجيرية ومع التغلغل التركي في بعض مناطق نيجيريا ومساهمة المؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التركي في إفريقيا وتأثيرها في نيجيريا يمكنها من قلب الكفة لصالح أنقرة. يمكن لأنقرة الاستثمار في منطقة غرب إفريقيا وهي المنطقة الأهم في إنتاج النفط في إفريقيا حيث تضم نيجيريا المنتج الأول للنفط في إفريقيا, وهي عضو منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك), ويبلغ احتياطها 36 مليار برميل, وحجم إنتاج يومي يصل إلى 2700مليون برميل أما غينيا الاستوائية التي تمتلك الآن أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط فهي تنتج يوميا 420 ألف برميل نفط يوميا, بينما يصل احتياطها إلى نصف مليار برميل, بينما تقدر أرقام أخرى هذا الاحتياطي بملياري برميل وتسعى الشركات العالمية خاصة الأمريكية إلى رفع إنتاج هذا البلد إلى 470 برميل يوميا عام 2020م. الجابون هي الأخرى من أقدم المنتجين للنفط في غرب إفريقيا, ويصل

[1] راشد مبارك يوسف، ***رؤية للاستثمارات التركية في مجال النفط في إفريقيا***، ص. 51.

[2] خالد حنفي علي، ***موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة***، القاهرة، أكتوبر، 2003 ، ص. 206.

الاحتياطي 109 مليار برميل. وهناك الكامرون التي تنتج83 ألف برميل يوميا, أما الاحتياطي فيقدر ب 85 مليون برميل يلي هذه الدولة مجموعة أخرى في إفريقيا من ذوات الإنتاج الضعيف مثل ساحل العاج[1].

منطقة شمال إفريقيا والتي تضم عضوين في أوبك هما ليبيا والجزائر, حيث يقدر احتياطي ليبيا من النفط بحوالي 401 مليار برميل, وهي تنتج يوميا 1,6 مليون برميل, بينما يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى1,3 مليون برميل وبلغ احتياطيها 12,4 مليار برميل أما مصر فيصل إنتاجها اليومي إلى قرابة 700 ألف برميل يوميا ولديها احتياطي نفطي يقدر ب 2,7 مليار برميل[2].

منطقة وسط إفريقيا, بالنسبة لتشاد فقد بدأت إنتاج أول برميل من النفط فيشهر يوليو 2003 م من حوض دوبا في جنوب البلاد, والتصدير يتم بواسطة خط الأنابيب التشادي الكاميروني الذي يبلغ طوله 1050 كيلومتر, لأن لرفأ كريبي الكاميروني هو المخرج لتصدير النفط التشادي إلى الخارج من الساحل الأطلنطي. منطقة جنوب إفريقيا, وتضم أنغولا التي تحتل الآن المركز الأول في إنتاج النفط في إفريقيا, وتملك احتياطي يقدر ب 25 مليار برميل, وتسعى الشركات العالمية لرفع طاقتها الإنتاجية اليومية من 1,6 مليون برميل إلى مليوني برميل, وعدا ذلك فإن بقية دول جنوب القارة فقير نفطيا, ومن خلال توزيعات الثروة النفطية لبعض مناطق القارة التي تم ذكرها, يلاحظ أن خليج غينيا هي منطقة التمركز النفطي سواء من حيث الإنتاج أو الإحتياطي.

منطقة شرق إفريقيا: تعد منطقة شرق أفريقيا ضعيفة الإنتاج باستثناء السودان الذي يعتبر من الدول المهم في مجال إنتاج النفط, إذ ينتج ويصدر الخام الخفيف الذي يحظى بإقبال كبير جدا هذه الأيام. وقد بلغ إنتاجه وفقا لوزارة الطاقة السودانية 5 ملايين برميل عام 2007 م, وتجدر الإشارة إنه يوجد احتياطي أكبر من ذلك لم يكشف عنه بعد في المناطق الريفية التي يصعب الوصول لها بسبب النزاعات الداخلية[3]

[1] **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد الخامس، ماي، 203 م، ص 1.

[2] **المكان نفسه**، ص.1.

[3] **المكان نفسه**، ص. 2.

الشكل رقم (12)خريطة توزيع مختلف الموارد الطبيعية في القارة الافريقية

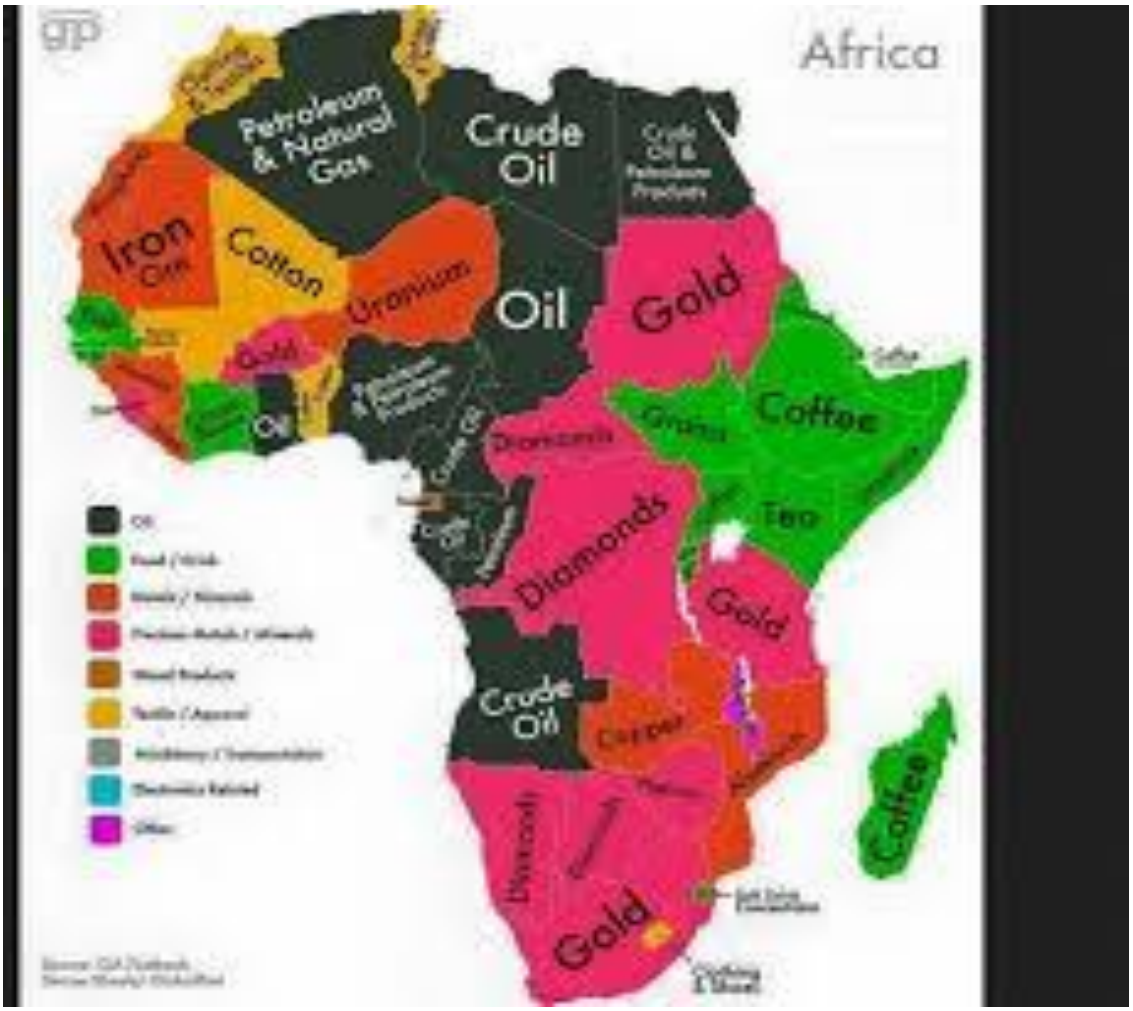

المصدر :-**http://ommahpost.com/wp-content/uploads/2015/04/%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A7.jpg**

تبيّن الخريطة توزيع الموارد الطبيعية في القارة الإفريقية و التّي سببا رئيسيا في تنافس القوى العظمى على القارة الإفريقية، وسببا في العديد من تدخلاتها بحجة حماية مصالحها.

حسب تصريحات المسؤولين الأفارقة حول سياسة الانفتاح التركية في القارة السمراء، يجمع أغلبهم بأهمية هذه السياسة التركية حيث صرح وزير الخارجية الأسبق " إبراهيم قمباري" بأن إفريقيا تمحو آثار القوة الاستعمارية السابقة، واصفا سياسة تركيا الانفتاحية على أنها" جهد بقيمة الذهب" وقد ثمن المسؤول سياسة الانفتاح التركي على القارة السمراء، وقد أشاد " إبراهيم قمباري" بالعلاقات التركية الجيدة مع إفريقيا والتي تقوم على أمرين هما ضمان التواصل بين الشعوب ودعم تغيير البنية التحتية وبخصوص

الاستثمارات قال رئيس وكالة الاستثمار في غينيا " غابرييل كورتيس" إن العلاقات الايجابية بين بلاده وتركيا تسهل على رجال الأعمال الأتراك، القيام باستثماراتهم في غينيا. وقد أعرب عن أمله في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وقد أكد أن الظروف وموالية لإقامة الأتراك استثماراتهم في أي مجال بسب انعدام فرص التنافس، إن البعد الديني واضحا جدا في العلاقات التركية الإفريقية فتركيا ساهمت في رفع في أثيوبيا.

بفضل وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا" تمكن سكّان عدة قوى إثيوبية من سماع صوت الأذان عبر مكبرات الصوت للمرة الأولى، بعد توفير الوكالة ألواحا شمسية لتقليد الطاقة الكهربائية وأنظمة الصوت في العديد من المساجد وعملت هذه الوكالة على تزويد 20 مسجدا في عدة قرى إثيوبية بأنظمة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية فضلا عن أنظمة الصوت، وبهذه المناسبة وجه الأمين العام للمجلس الإسلامي الإثيوبي "حاجي الفضيل علي مصطفى الشكر ل" تيكا" على انجازها المشروع، وقد أحصى البنك الدولي 27% من سكان إثيوبيا الذين يستفيدون من التيار الكهربائي[1].

وتظهر المساعدة التركية للصومال في صورة أخرى، تتمثل في الأوقاف والتي لعبت أدوارا تنموية على مر السنوات منذ نشأة الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية، ساهم وقف المعارف التركية في الصومال، الارتقاء بتخرج الدفعة الأولى من طلاب الثانوية العامة في مدارسها بالعاصمة مقديشو وكان هل التخرج بحضور عضو مجلس إدارة وقف المعارف " أحمد توركبان " ووكيل السفارة التركية " هلال جونر" ومنسق وكالة التنسيق والتعاون التركية " تيكا" غالب " يلماز". وقد قال " تركبان" في كلمة له " أن الوقف يبذل قصارى جهده لتحسين جودة التعليم لطلاب المدارس التي تشرف عليها" وأكد على إلحاق الطلبة بالجامعات التركية. ومن جهة أخرى قال " جونيز" أن ن تركيا جادة في دعمها للشعب الصومالي في جميع المجالات بما فيها التعليم. أنهى نحو 84 طالبا دراستهم بعد طرد سلطات البلاد لجماعة فتح الله غولن الإرهابية، التي كانت تشرف عليها العام الماضي[2].

وقد قال وزير الخارجية الإثيوبي " ورقنه جبيو" أن علاقة بلاده تركيا ممتازة وإستراتيجية وتشهد تطورا في كافة المجالات وأفاق أن مستوى العلاقات السياسية بين تركيا وأثيوبيا في أفضل حالاتها، ولفت " جبيو" أن تركيا هي أكبر مستثمر في أثيوبيا ولها استثمارات مختلفة فيها، وبلغت استثمارات أثيوبيا نحو 2،5 مليار دولار في السداسي الأول من العام الجاري، وأشار إلى أن تركيا تتطلع إلى رفع نسبة زيادة

---

[1] بمساعدة تركيا الأذان يرتفع عاليا في قرى إثيوبيا، ***http://www.turkey.post.net***، تاريخ الإطلاع: 2017/6/5.

[2] وقف المعارف التركية يخرج دفعة أولى من ثانوية مدارسه بالصومال، ***http://www.turkey.post.net/p.203204***، تاريخ الإطلاع: 2017/05/18.

تبلغ 90300 فضلا عن رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 420 مليون دولار إلى مليار دولار، بنسبة زيادة تبلغ 138 %. لم يتوقف الدعم التركي لإثيوبيا في الجانب الاقتصادي بل تعدى ذلك ليصل إلى أعلى مستوى إنساني، حيث استقبل " متكو كاسا" رئيس اللجنة الوطنية لدرء المخاطر والكوارث في إثيوبيا يوم الثاني عشر جوان 2017م، نائب وزير الخارجية التركية أحمد يلدز في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا لبحث آثار الجفاف واحتياجات البلاد لمواجهته. وتأتي زيارة يلدز إلى إثيوبيا ضمن جولة تركية تشمل كينيا وجنوب السودان والصومال للوقوف على حجم الأضرار التي تسبب بها الجفاف، وعبر كاسا عن تقدير حكومة بلاده للدعم الذي تقدمه الحكومة التركية والشعب التركي، على أن تركيا داعما رئيسا للمتضررين من الجفاف[1].

على ضوء هذه المعطيات فإن احتمال بقاء العلاقات التركية الإفريقية على حالها وارد جدا وهو قابلا للتطوير بحكم حجم الاستثمارات والمساعدات التركية الإفريقية من جهة، وإستراتيجية أنقرة القائمة على مبدأ تصفير المشكلات وتعدد الأبعاد، تركيا اليوم تقوم ببذل قصارى جهدها للمحافظة على علاقاتها بالدول الإفريقية وتحسينها، هذا وفق منظور سياسي جديد يتبناه صناع القرار الأتراك لإعادة بعث العثمانيون الجدد، في ظل منافسة قوى إقليمية ودولية تطمح لخلق علاقات إستراتيجية وكسب أسواق جديدة، وسعي كل دولة لتحقيق عمقا إفريقيا لضمان بعدا أمنيا يكون درعا واقيا لمختلف التهديدات الأمنية التي تشكل خطرا على الأمن القومي لكل دولة.

لطالما شهدت خارطة العالم السياسية تغيرات جغرافية يرسم معالمها في مخابر أجنبية لخدمة مصالحها والمتتبع للشأن السياسي اليوم في الشرق الأوسط وأزمة الخليج وتداعياتها على المنطقة ككل، وفرض الحصار على قطر، يدفعنا لدمغ قاعدة المصالح المشتركة لا الصداقة الدائمة. وفي هذا الخصوص يمكننا وضع احتمال تدهور العلاقات التركية الإفريقية، هذا وفق مقاربة تعارض المصالح بين القوى الكبرى في القارة ومنطقة الشرق افريقيا خاصة التي تملك موقعا استراتيجيا في حركة التجارة العالمية.

ووفق مقاربة أمنية تفسر تصاعد عمليات التفجير في الصومال، وسيطرة القراصنة على سير حركة التجارة العالمية، وتفشي ظاهرة الاغتيالات كلها عوامل قد تتسبب في تدهور العلاقات الإفريقية التركية في هذه المنطقة خاصة بعد الاعتداء على السفارة التركية في مقديشيو، هذا الوازع الأمني يشكل أهم عامل في العلاقات التركية الإفريقية لما يترتب عنه من تداعيات اقتصادية تؤثر في الاستثمار التركي كما هو

[1] **مسؤول تركيا في أديس أبابا لبحث احتياجات إثيوبيا لمواجهة الجفاف، *http://www.turkey.post.net***، تاريخ الإطلاع: 2017/5/10.

الحال في ليبيا. إذا وضعنا احتمال تعرض بلدان منطقة الشرق الإفريقي للضغوطات الأجنبية المعادية للسياسة التركية في المنطقة على غرار إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وانصياع هذه الدول إن العلاقات التركية الإفريقية ستشهد تذبذبا ،لا يمكن أن يصل إلى حد قطع العلاقات لأن الوصول لهذه الدرجة ينجر عنها خسائر كبيرة بالنسبة للطرفين فأنقرة سيتضرر اقتصادها واستثماراتها والدول الإفريقية ستعاني ما إذا أوقفت تركيا اعاناتها ودعمها لمختلف المشاريع والبنى التحتية . على ضوء الأزمة الليبية والتدخل التركي صمن حلف الناتو في ليبيا و في حال اتخاذ الحكومة الحالية سياسة معادية لأنقرة فإن تركيا ستتضرر اقتصاديا بشكل كبير. إن التوجه الخليجي اليوم والسعودي خاصة يمكن أن يؤثر في العلاقات التركية الإفريقية خاصة بعد انعقاد المنتدى الاقتصادي السعودي الجيبوتي في 2017/04/13، و اجتماع وزراء الدفاع في الرياض للبلدين بتاريخ 2017 /04/23 في الرياض لبحث تعزيز التعاون في الجانب الأمني يأتي هذا التقارب بعد عاصفة الحزم و مشاركة السعودية.1إن هذا التقارب يمكن أن يشكل خطرا على التواجد التركي إذا ما وضعنا احتمال انشاء الرياض لقاعدة عسكرية في المنطقة ما سيشكل منافسة شديدة بين أنقرة والرياض.حسب الباحثة الإمارتية وضعت سيناريو ترجح فيه تعاون واشنطن و باريس في منطقة القرن الإفريقي، لمحاصرة النفوذ الصيني التركي،وكذا منع تقارب المصالح الخليجية التركية[1].

إن احتمال تدهور العلاقات التركية الإفريقية يبقى واردا، بحكم أن العلاقات الدولية متغيرة ويحكمها طابع المصلحة ،لكن هذا الاحتمال يبقى نسبيا لما له من تأثيرات وخيمة على الطرفين.فسياسة تركيا الحالية تقوم على مبدأ تعدد الأبعاد وتنويع الشراكات، بالإضافة إلى خياراتها الكبرى التي تطمح تحقيقها اقتصاديا خاصة ما يفرض عليها تغليب مبدأ عقلانية اتخاذ القرار.أنقرة سترمي بكل ثقلها لمحافظة على علاقاتها والسعي لتطويرها.

[1] من الرياض إلى جيبوتي ومن أبوظبي إلى الصومال، مركز مقديشو، ***www .moqadishucenter .com***

إستنتاجات الدراسة:

ان المنهج المقارن كان من بين المناهج الموفقة في المقارنة بين مختلف الاستراتجيات، للدول الكبرى وخاصة في المعوقات التي إشتركت في أوجه تشابه عديدة، وكذا الاستراتجيات تختلف من دولة لأخرى، لكنها تشترك كلها في السيطرة الاقتصادية.

أما المدرسة الواقعية فقد تحققت من خلال استعمال تركيا قوات حفظ السلام وإقامة قواعد عسكرية في الصومال .هذه القواعد تسعى من خلالها تحقيق مصالحها.

أما المدرسة الليبرالية فقد توظفت في دراستنا هذه من خلال الدعم الإنساني و حقوق الإنسان ومحاربة الفقر و نشر القيم الثقافية.

اقتراب التبعية يظهر جليا في تبعية الدول الإفريقية للدول المستعمرة على مستوى قراراتها السياسية، والاقتصادية و الثقافية، فانتشار اللغة الفرنسية و الانجليزية يرجع لعوامل تاريخية.

من خلال الدراسة تم إثبات كل الفرضيات. حيث تعتبر القارة الإفريقية احد الأقاليم التي تمتد عبرها المصالح التركية.

فكلما أصبح القرار السياسي والإقتصادي أكثر إستقلالية زادت فرص تركيا في تنفيذ سياساتها في إفريقيا.

كلما ركزّ الأتراك على الإنطباع والتاريخ الإيجابي مع الأفارقة والمشاركة الإنسانية زادت فرصهم في لعب دور سياسي وإقتصادي في القارة.

خلّصت الدراسة إلى أنّ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا غيّر معالم السياسة الخارجية التركية، من خلال تبني صنّاع القرار الأتراك مجموعة من المبادئ متكيفة مع المغيّرات الإقليمية والدولية. هذه المبادئ تعكس مدى واقعية الأهداف المسّطرة من قبل صنّاع القرار في إطار تعدّد العلاقات و الغايات.

وضمن هذه المبادئ سياسة تعدّد الأبعاد التي أثمرت بسياسة الانفتاح على القارة الإفريقية، حيث استثمرت تركيا كل محددات قوتها المادية والمعنوية، وكان البعد الاستراتيجي والإرث التاريخي مرتكزي السياسية الجديدة لتركيا، فالقيم الثقافية والحضارية وظّفتها تركيا لنسج علاقات جيّدة مع باقي الدول الإفريقية.

من المداخل التركية للقارة الإفريقية الدبلوماسية الإنسانية التي تعتبر عصب آليات تطبيق الإستراتيجية التركية في إفريقيا.

إنّ انتهاج تركيا لسياسة ثقافية تكرس لنشر لمبدأ من مبادئ " القوة الناعمة " تعتبر أحد المقاربات الناجحة في التأثير على السلوك الخارجي للدول الإفريقية، والمغاربية خاصة مستعملة في ذلك الإعلام والتبادلات الثقافية.

إنّ التواجد التركي ينتابه جملة من العوائق تتمثل في التنافس الدولي بالدرجة الأولى، والتغيرات في السياسة الخارجية التي ينجم عنها خسائر اقتصادية، كما كان الحال في ليبيا.

أصبحت تركيا لاعبا سياسيا مهما ومؤثرا في إفريقيا من خلال كسب الدعم الإفريقي في العديد من المحافل الدولية وصفة الشريك الاستراتيجي تثمن العلاقة الجيدة بين أنقرة و دول القارة السمراء.

تعّد السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا من أنجح سياساتها على المستوى الخارجي خلال السنوات الأخيرة، حيث أحرزت العديد من المكاسب رغم عديد العوائق التي تواجهها.

ما ميّز تركيا أنّ ليس لها ماضي استعماري مثل الدول الأوروبية التي هيمنت على ثروات القارة وتفرض التبعية على جلّ الدول الإفريقية، فتركيا تجمعها روابط تاريخية وثقافية والدينية مع مختلف الدول الإفريقية التي كانت تحت الراية العثمانية.

إنّ البعد الديني لتركيا في سياستها الخارجية أحد عناصر القوة الناعمة التركية في القارة موازاتا مع دور المؤسسات والمنظمات الغير الحكومية.

المصالح الاقتصادية هي المنطلق الرئيسي للتوجه التركي نحو القارة الإفريقية، حيث تسعى أنقرة لتحقيق أهداف 2023، وإفريقيا السوق الواعدة للاستثمار.

إنّ تركيا حقّقت الخيارات الكبرى لسياستها الخارجية في إفريقيا ويظهر هنا من خلال كسب الكتلة التصويتية لإفريقيا في المحافل الدولية، على الصعيد السياسي أمّا اقتصاديا أصبحت تركيا الشريك الاستراتيجي لإفريقيا.

للقارة الإفريقية أهمية إستراتيجية في التوجهات الجديدة للسياسة التركية، وقد ساهمت العلاقات التاريخية بين الإمبراطورية العثمانية ودول القارة في ترك انطباعا ايجابيا عن الأتراك لدى الأفارقة، لأنّ تاريخ الإمبراطورية العثمانية ليس نفس تاريخ فرنسا وبريطانيا.

تشهد العلاقات الاقتصادية والسياسية تطورا كبيرا بين الطرفين فافتتاح السفارات التركية في إفريقيا والإفريقية في تركيا مؤشرا على العلاقة الجيدة للدول الإفريقية وتركيا.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

الكتب

- أحمد إسماعيل راشد، **تاريخ أقطاب المغربي العربي السياسي الحديث المعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب،موريطانيا)** بيروت: دار النهضة العربية، 2004.
- أحمد داوود أغلو، **مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي**، مركز البحوث الإستراتيجية، العدد 3، أفريل 2012.
- أحمد مربوش وآخرون، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني** الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، ط20071.
- باب سابيتان، **تركيا في عهد رجب طيّب أردوغان**، المان:الخبادرية للنشر والتوزيع، الطبعة 1 ، 2012.
- بسام العسلي، **خير الدين بربروس** بيروت: دار النفاس، الطبعة 3، 1986.
- تهاني شوقي عبد الرّحمن، "**نشأة تركيا الحديثة1918-1938م**"(القاهرة: دار العالم الغربي، ط1، 2011).
- تهاني شوقي عبد الرّحمن، "**نشأة تركيا الحديثة1918-1938م**"، القاهرة: دار العالم الغربي، الطبعة1 ، 2011.
- جلال عبد الله المعوض، **صنع القرار في تركيا و العلاقات العربية- التركية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1، 1998.
- جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1998.
- حسن بسالي وعمر أوزباي، ترجمة طارق عبد الجليل، **رجب طيّب أردوغان قصّة زعيم**، طنطا: دار البشير للثَّقافة والعلوم، 2012 الطبعة 1.
- حسن بسالي وعمر أوزباي، ترجمة طارق عبد الجليل، **رجب طيّب أردوغان قصّة زعيم**، طنطا: دار البشير للثَّقافة والعلوم، 2012 ط.1.
- حميد بوزرسلان، ت:حسين عمر، **تاريخ تركيا المعاصر**،أبوظبي والمركز الثّقافي العربي،

الطبعة1، 2009.

- رضوان وليد، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة 1 ،2006.
- زياد طارق الشرطي، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية: عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة؟**، ا لمؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2013.
- سيار الجميل،**العرب والأتراك الانبعاث والتّحديث من العثمَنَة إلى العلمنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، 1997.
- سيار الجميل،**العرب والأتراك الانبعاث والتّحديث من العثمَنَة إلى العلمنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.
- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط2، ج1، 1985)، ص.709.
- عزيز سامح ألتر، ترجمة الدكتور محمود علي تامر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة1، 1989.
- عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا**: المؤسسة العسكرية والسياسات العامة، ص.147.
- علي أقجو، **محاضرات في تاريخ و مؤسسات الدولة الجزائرية** ، الجزائر باتنة 1999.
- علي جلال معوض، **الرؤية التركية للأمن التطبيقي في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.
- علي حسين باكير، **تركيا الدولة و المجتمع : المقومات الجيو سياسية و الجيواستراتجية النموذج الاقليمي و الارتقاء العالمي في تركيا : تركيا بين تحديات الداخل و رهنات الخارج** ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1 ، 2009.
- علي محمد الصلابي،الدولة العثمانية عوامل النهوض و السقوط، بيروت: دار المعرفة، الطبعة4، 2006.
- محمد صادق اسماعيل، **التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان** ،القاهرة: الغربي للنشر والتوزيع، الطبعة 2، 2013.
- محمد نور الدين، "**تركيا الجمهورية الحائرة**"، بيروت:مركز الدّراسات الإستراتيجية والبحوث والتّوثيق، ط1، 1998.
- محمد نور الدين، **تركيا الصيغة و الدور**، بيروت: رياض الريس للنشر و الكتب، 2008.
- موسى موسى نصر، **صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية**(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1988.

- **نبيل المظفري، العلاقات الليبية1969– 1989م: دراسة سياسة اقتصادية،** عمان: دار غيداء للنشر، ط1، 2011.
- نور الدين محمد ، "**تركيا الجمهورية الحائرة**"، بيروت:مركز الدّراسات الإستراتيجية والبحوث والتّوثيق، الطبعة1، 1998.
- وليد رضوان، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين،** بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة 1 ،2006.

المقالات

- إبراهيم نصر الدين، **دراسات في العلاقات الدولية،** مصر، القاهرة: مدبولي 2011
- أحمد داوود أغلو، **مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي،** مركز البحوث الإستراتيجية، العدد 3، أفريل 2012.
- إدريس بووانو آخرون، **تركيا صراع الهوية،** الدوحة : الجزيرة للبحوث والدراسات،أكتوبر، 2006.
- أنس القصاص، أمن القرن الإفريقي في الإستراتجية العسكرية الأمريكية، **رؤية تركية،** العدد 4، شتاء 2015.
- أنور احمد ميو، **حركة الشباب المجاهدين في الصومال نشاتها وواقعها و مساراتها المستقبلية،** رؤية تركية، عدد شتاء 2015.
- حسن أولوصوي ، '' العلاقات التركية النيجرية الدبلوماسية الإنسانية و الدور التاريخي '' ، **رؤية تركية** ، مركز
- حسون جاسم العيدي، **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية،** مجلة السياسة الدولية، العراق، ع13، 2009.
- خالد حنفي علي، **موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة،** القاهرة، أكتوبر، 2003.
- الدراسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية (ستا) ، شتاء 2015، العدد4.
- راشد مبارك يوسف، **رؤية للاستثمارات التركية في مجال النفط في إفريقيا.**
- سرحات أوراقجي، دور المجتمع المدني في تطوير العلاقات التركية الإفريقية، **رؤية تركية،** عدد 4 شتاء 2015.
- سردام تشام، مؤسسة تيكا ومرحلة الانفتاح على إفريقيا، **مجلة رؤية تركية،** عدد 4 شتاء 2015.
- صادق الشيخ عيد، **السياسة الخارجية الإسرائلية تجاه إفريقيا – جنوب الصحراء،** رؤية تركية، عدد 4، شتاء 2015.
- صالح فلاح مقداد السرحان، **اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركيةالعربية–2002 2013،** المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية.2013
- طه عبد الرحمن ساكن، **مستقبل العلاقات التركية مع دول غرب إفريقيا.**
- عبد الاله مصطفى توتونجي، **الانتخابات وتجربة حزب العدالة و التنمية التركية،** مركز الشرق الأوسط للدراسات الشرق الأوسط ORSAM، تقرير رقم. 56، جوان 2011.
- عبد الجليل التميمي، **"الخلفية الدينية للصراع الإسباني العثماني على الإيالات المغربية في القرن السادس عشر،"**المجلة التاريخية المغربية، ع10 و11، جانفي 1978.
- عبد الرحمان احمد عثمان، **الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر،** مركز البحوث و

الدراسات الإفريقية-جامعة إفريقيا العالمية.

- عصام فاعور ملكاوي، **تركيا والخيارات الإستراتجية المتاحة**، بحث مقدم في الملتقى العالمي: الرؤى المستقبلية والشراكات العربية الخرطوم، 2013/02/05.
- **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد الخامس، ماي، 2003.
- محمد أوزكان، فاعل صاعد: **السياسة الخارجية التركية نحو إفريقيا**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.
- محمود سمير الرنتيس، السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا، 2011-2014 م **رؤية تركية**،عدد 3. خريف 2014.
- محمود سمير الرنتيسي، **الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع و المكاسب**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 مارس 2015.
- محمود سمير الرنتيسي، **الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع و المكاسب**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 مارس 2015.
- وصال نجيب العزاوي، **المؤسسةالعسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية(1960_1980)**، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع.81، 2005.
- وليد الطيب، التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا، **رؤية تركية**، عدد 4 ، شتاء 2015
- يوسف خميس أبورفاس، **العلاقات الإفريقية التركية في المجال الإقتصادي مع إشارة لشرق إفريقيا.**

الرسائل والمذكرات

- **إبراهيم يوسف عودة**، "**الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان**"، رسالة ماجستير غيرة منشورة، فلسطين، نابلس جامعة النجاح الوطنية، 2014.

المواقع الإلكترونية

- **وزارة الخارجية التركية** http://www.mfa.gov.tr:

thought.org/%d9%86%D8%B4%D8%B8%1%D8%A9 http://www.arab
jpg.%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%8A-
%D9%8A%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D
http://www.thenewkhlij.org/sites /default/files/a 1489763452.jpg

- ابراهيم اسماعيل تانيا، **اليقضة التركية والموقع الاقليمي**، ***www.arabdefenrejowmel.com/article***
- **أردوغان يسعى إلى تعاون دائم مع إفريقيا**، وكالة الأناضول للأنباء، http://aa.com.tr/ar
- **أزمة بين تركيا و فرنسا بسبب قضية إبادة الأرمن**، في، http://azharassalam2009.ahlamontada.net/1453-topic
- **إسقاط الجنسية التركية عن فتح الله غولن الإرهابية**، http://www.turkey-post.net/p-204883.

- **الاقتصاد التركي من الـ36 عالميا إلى المركز 14 عالميا**، مؤسسة الفكر العربي،
- امال عربيد، **تركيا ودورها الاستراتيجي بين اسيا واوروبا، *http://www.ktuf.org/alamel/2777-***
- **إنطلاقة تركية جديدة في القارة السمراء بإفتتاح 15 سفارة العام الجاري**، الخليج الجديد، http://www.thenewkhalij.org/ar/node/59088
- **إنطلاقة تركية جديدة في القارة السمراء بإفتتاح 15 سفارة العام الجاري**، الخليج الجديد، http://www.thenewkhalij.org/ar/node/59088.
- **بمساعدة تركيا الأذان يرتفع عاليا في قرى إثيوبيا** في، http://www.turkey.post.net
- بيار عقيقي، **حركة الشباب... إمارة القرن الإفريقي**، العربي الجديد، http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/6/27.
- تركيا الآن، ***http://www.turk-now.com***
- الجزيرة نت، **الموقف التركي من الأزمة الليبية** .http://s.v22v.net/ExP2017/06/03،.
- **حمدي عبد الرحمان، الاختراق الإيراني الناعم لإفريقيا**،
- حمدي عبد الرحمان، **فرنسا وإعادة غزو إفريقيا**، في،http://www.aljazeera.net
- خالد المهير، **هل تشتري ليبيا المياه من تركيا؟** الجزيرة نت، في ***http://www.google.dz/amp/www.aljazeera.net/amp/news/reportsandineterviews/2009/1/30/%25D9%2587%25D9%2584-%25D8%25AA%25D8%25B4%25D8%25AA%25D8%25B1%25D9%258A%25D8%25A7***
- دانيال عبد الفتاح، **الغموض يكتنف موقف تركيا من الحرب في ليبيا**، في ، http://alarabiya.net/html.146379/22/04/articles/2011
- **رؤساء مصر وإيران..عبد الناصر ساند"الخميني" ضد الشاه..والسادات..وصلت للمصاهرة..ومبارك قطع العلاقات**، في http://www.elbalad.news/244751.
- **رؤساء مصر وإيران..عبد الناصر ساند"الخميني" ضد الشاه..والسادات..وصلت للمصاهرة..ومبارك قطع العلاقات**، في http://www.elbalad.news/244751
- ساكري البشير، **العلاقات التركية الإفريقية (2002 – 2015)**،http://www.sasapost.com/opinion/african-turkish-relations.
- **السفير التركي يكشف حجم المبادلات التركية التونسية**، http://www.kapitalis.com/anbaa-touns/2017/3/8/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1-يوم http://www.ahram.org.eg/NewsQ/346819.asxp
- صحيفة الوطن، **نخشى من تحول ليبيا إلى عراق جديد**، العدد 5680، في، http://archive.al-watan.com/viewnews.aspx?d=20110323&cat=out7&pge=3 ، تاريخ الإطلاع: 2017/6/6.
- الصراع الصيني الأمريكي على جيبوتي، **مركز مقديشو للدراسات والبحوث**، 23 جويلية 2015، ***http://mogadishucentre.com/blog/284%D8%B/%A7%D9%23/07/015%D%B%1/D8%86%D%9%8A%7B%B8%/A7%D9%8A-%D8%B-D%D9/8%D%%89_%D%AC%D9%84D%//D9/8AD8%AA%D9A%AB%88D9***
- عائشة عرابات، **مقابلة مع المنسِّق العام لقناة تي آر تي التركية الناطقة بالعربية**، ترجمة:عبد اللَّطيف شعيب، في، http://www //arqantara0de/content/mgbl-m-Imnsq-Ing-ty/trky-Intq-birby-trk-tryd-n-tkwn-hdrbnfsh-fy-llm-15by

- عدنان أبو عامر، "**مصلحة إسرائيل من انفصال جنوب السودان**"،الجزيرة نت، 9 جانفي 2011، **h**ttp://www.aljazeera.net/1/knowledgegate/opinions/201184%D8/AD%85%D8%B5%D9%D9%/8%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B184-%8A%D9%%D8%A7%D9%85%D9
- علي جلال معوض، قراءة في فكر أحمد داود اغلوا، ***hwww.digital.aham.org.eg***
- علي حسين بكير ،**محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة**، مقال عدد 119، مركز آراء حول الخليج، في www.araa.ae
- **غول يدعو إلى الالتزام القيم الاجتماعية في مناصرة الشّعوب**، ، http://aa.com.tr/ar
- **قناة تي آر تي التركية الناطقة بالعربية**،/arwikypedea.org/wiki/: http ، تاريخ الإطلاع: 2017/05/25.
- كامل عبد الله، **تسلسل زمني لأحداث الثورة الليبية في ثلاث سنوات، 2014/02/19**، مركز العربية للدراسات في، HTTP://WWW.STUDIES.ALARABIYA.NET/FILES/2014_
- كامل عبد الله، **تسلسل زمني لأحداث الثورة الليبية في ثلاث سنوات، 2014/02/19**، مركز العربية للدراسات في، HTTP://WWW.STUDIES.ALARABIYA.NET/FILES/2014_
- كرم سعيد، **أهداف وأدوات التحرّكات التّركية في إفريقيا، //:www.siyassa.org.eghttp**
- لي ليان خه، **الصين و إفريقيا...يدا بيد نحو مستقبل أفضل**، مركز الخدمات الإعلامية العالمية، السودان http://www.gmsudan.sd
- محمد رجب، **التدّخل الفرنسي في غرب إفريقيا: محاربة الإرهاب ام حماية للمصالح**، لندن: العرب، العدد9790
- محمد عبد القادر خليل، **الأبعاد الإقتصادية لسياسة تركيا تجاه بلدان الربيع العربي**، مركز الأهرام للدراسات،: ، http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx
- محمد عبد القادر خليل، **الأبعاد الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي**، المركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ***acpss.ahram.org.eg***
- محمد ياسين خضير، **السياسة الخارجية، الفواعل و الدوائر** : المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتجية، الجزء الثالث***www.eipss-eg.org***
- محمود سمير الرنتيس، السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا، 2011–2014 م **رؤية تركية**،عدد 3. خريف 2014،
- مسعودة بوطلعة، **تركيا تعود إلى العرب من بوابة التاريخ**، جريدة الخبر الجزائرية، http://www.elkhabar.com/ar/autres/reportage/3171000html
- **مسؤول تركيا في أديس أبابا لبحث احتياجات إثيوبيا لمواجهة الجفاف**، في: http://www.turkey.post .net/p.206108
- معتّز بالله محمد، "**مسلمو نيجيريا... من مخالب الفقر إلى أنياب التشييع**"، alrased.net/main/article.aspx ?selected. article.no: 6278
- **معمر فيصل خولي ، السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتجية، http://www.rawabet-enter.com ، تاريخ الإطلاع: 2017/5/5 .
- الموقع الرسمي للهيئة، ***http://www.ihh.org.tr***.
- الموقع الرسمي للهيئة، ***http://www.tika.gov.tr/ar***.
- نيفين عمارة، **رضا بهلوي.. أتاتورك إيران**. http://www.ahram.org.eg/NewsQ/346819.asxpيوم

- **وزير الإقتصاد التركي: حجم التجارة الخارجية بين تركيا و إفريقيا بلغ 20مليار دولار**، في http://www.turkey-post.net/p-206417/،
- **وقف المعارف التركية يخرج دفعة أولى من ثانوية مدارسه بالصومال**، في http://www.turkey.post.net/p.203204/
- **حركة غولن**،http://www. rouyaturkyyiah.com ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/25.
- الجزيرة، **خريطة طريق تركية لحل الأزمة الليبية**، الجزيرة نت،2011/4/7.
في،http://www.aljazeera.net /news/7/4/inernational/2011

http: // www.aljazeera/knowledgegate/opinions/2013/5/6

- **السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء** ، في، 2014/03/27، قراءات افريقية، 27/03/2014، في،www.quiraatfrican.com

الرياض mogadishucenter.com/2017/04%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84B1%D9%BA
إلى جيبوتي و من أبو ظبي إلى الصومال، -89%84%D9%A5%D8%B6-D8%
D8%A7%D9%84%D8%B5/

- **10 آلاف شخص تعداد الجالية التركية في الجزائر**،14-4-2017م
في:http,//wwwdialysabah0com/arabi باسل الحاج جاسم، **تركيا وإفريقيا إلى شراكة إستراتيجية**، العربي الجديد، في -http://www.alaraby.co.ukc/market/2017/04/14/tika-to-festore-ohoman
- **61 وسيلة إعلامية ترافق أردوغان**، النهار الجزائرية، العدد1725، 4-6-2013.
- **3،4 مليارات دولار حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا**، http://m.moheet.com/2016/7/16/2450054/43%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%8%b. %D9%8A%html#WURuFnjJzQ

- **ثانيا بالغات الأجنبية**

الكتب

- Graham bateman ,**exyclopédie de la geographie mondiale ,trachection** : traduction Tamdmére et ataimbories,paries : les ethitions de l'oxors 1996.

- Mustapha « ozatester,**lacroissane économique été lécomonie turque aux de but du xxîesiecle Et les buts economique pour l'année 2030** .journal de la faculté des saiemes économique rt administratives.

- Caroline Finkel,, **Osman's Dream :The History of the Ottomon Empire** New York: Basic Books,2007.

- Dean Fons Heller, **Ataturk ;Hero of Modern Turke** (New York: Julian Messner,1972.

- Şentrük Mustafa,” **Vakıf kültürünün Kur’an’dakı Referanslari” Islam San’at Tarih Edbiyat ve Musiki Dergisi(Istem),**sayı 162010.

- Şenel şennur,Tuyan Zehra:**”**1926 **1967” Yılları Arasında Türkiye Cumhuriyeti’nde Kurulan Tesisler(Vakıflar)**, Gazi Akademik Bakiş

المقالات

- Abdulhadr civan **: the effect of new turkish foreign policy on international trade** : onsight turkey. Vol. 15 No. 3.2013.PP 107-122, P120.

- Abdullah enve ahel, **How had turkeys African strategy** been affecting turkeys **exports to Africa**, Ministry of economy, turkey. P5.

- African union and Republic of turkey, **New model of partnership for th stengthening of sustainable development and intergration second African** turkey summit, 19-21 November 2014 malabo. Quatorial Guinea.

- Ali Bilgic and Daniela Nasciment, **Turkeys New Eocus on African, cause and Challenges, Norvegian peace building resource centre**, policy brief, Septmber 2014.

- Katerina Rudincova : **New player in the scene** : turkish engagement in Africa, Bulletin of geography socio- economic series N 0.25 (2014) L : 197-213 P02
- Mehment Ozaen, **turkey basins role in Africa**, the turkish piston volume N.4

- Philip Robins," **Turkey's double gravity predicament" The foreign policy of a newly activist power**, International affairs, vol 89, no 2, 2013.

- Sanas gens and qyuzhan tekun, **turkey's increase engagemnt in Africa, the poeitical perennials limits and future perspective of relations,** european of economic and political studies 7 (2014) .

- Savas genc and qyuzhan turkin**, turkey's increase engagement in africa, the potential limits and future perspective of relations**, european journal of economic and political studies

الرسائل و المذكرات

- Mansouria Mokhefi,**Le Maghreb dans la politique arabe de la Turquie** : Aperçus sur une stratégie en développement, programme Moyen-Orient Maghreb,Decembre..2013

المواقع الإلكترونية

- Daily sabah, at:http://www.dailysabah.com/politics/2015/01/27/erdogan-we-canot-remain-silent on-afrika.on 2sd/6/2017
- **http://ommahpost.com/wp-content/uploads/2015/04/%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A7.jpg**
- Mehmet Ozkan with Birol Akgun, **'Turkey's opening to Africa'** The Journal of Modern African Studies, vol 48, N, 4, 2010, p 546-525.at, http://works.bepress.com/mehmetozkan/86/
- Solmaz, Mehmet,Erdogan: **we cannot remain silent on Afrika**
- Zulfikar Dogan, "political missteps in Libya cause Turkey's economy to stumble", Al-Monitor, january 6, 2015 http://www.Al-Monitor.com. On the 3rd/6/2017.